جامعة فيلادلفيا

كلية الدراسات العليا

قسم اللغة العربية

أثر البنية الصرفية في الإعراب

(دراسة صرفية نحوية دلالية)

في رسائل الجاحظ

The connectedness between the Morphological and syntactic structures in Arabic language grammar: an Analytical study in Al-jahiz letters

إعداد

حنان محمد علي الحداريس

إشراف

الدكتور يوسف الربابعة

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها في جامعة فيلادلفيا

تاريخ المناقشة 2019 /1/13

تفويض

أنا **حنان محمد علي الحداريس** أمنح جامعة فيلادلفيا تفويضًا بنشر رسالة الماجستير المقدمة من قبلي بعنوان **"أثر البنية الصرفية في الإعراب (دراسة صرفية نحوية دلالية) في رسائل الجاحظ"**، وذلك لغايات البحث العلمي أو التبادل بين المؤسسات التعليمية والجامعات، أو لأي غاية أخرى تراها جامعة فيلادلفيا مناسبة.

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

قدمت هذه الرسالة (أثر البنية الصرفية في الإعراب دراسة صرفية نحوية دلالية في رسائل الجاحظ) وأجيزت بتاريخ 2019/1/13

أعضاء لجنة المناقشة **التوقيع**

الدكتور **يوسف الربابعة** مشرفا ورئيسًا .....

الدكتور غسان عبد الخالق .....

الدكتورة هالة العبوشي .....

الأستاذ الدكتور علاءالدين غرايبة عضوًا خارجيًا .....

الإهداء

إلى رفيق دربي ومن كان سندا لي

(زوجي العزيز)

إلى أبنائي

(يارا ويزن)

إلى أهلي وأقاربي وكل من ساندني

أهدي هذا العمل

الباحثة

حنان الحداريس

الشكر والتقدير

إلى كل من ساهم في إنجاز هذه الرسالة

أقدم شكري وتقديري

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
فهرس المحتويات	**هـ**
الملخص باللغة العربية	ز
الملخص باللغة الإنجليزية	ح
المقدمة	**1**
الدراسات السابقة	3
التمهيد	**5**
مفهوم النحو	5
مفهوم الصرف	8
بين الصرف والتصريف	10
تعريف الاشتقاق	11
أنواع الاشتقاق	12
المشتقات وإعمالها	14
اسم الفاعل	15
اسم المفعول	17
الصفة المشبهة باسم الفاعل	19
صيغة المبالغة	21
الجاحظ، نسبه وعصره	24
من رسائل الجاحظ	24
رسالة الجد والهزل	24
رسالة التربيع والتدوير	25
رسالة المعاد والمعاش (الأخلاق المذمومة والمحمودة)	25
الباب الأول: أثر الصرف في النحو من خلال المصادر والمشتقات العاملة	**26**
الفصل الأول: علاقة النحو بالصرف	**27**
استقلال الصرف بالتأليف	29
الموضوعات التي يبحث فيها علم الصرف	36

تعريف مصطلح الإعراب	38
الفصل الثاني: المصادر والمشتقات العاملة وأثرها في الإعراب	**43**
الأسماء المشتقة	44
اسم الفاعل	44
اسم المفعول	52
الصفة المشبهة باسم الفاعل	56
صيغة المبالغة	66
المصدر	72
الباب الثاني: دراسة تطبيقية على المصادر والمشتقات العاملة في رسائل الجاحظ	**77**
اسم الفاعل في رسائل الجاحظ	79
اسم المفعول في رسائل الجاحظ	89
صيغة المبالغة في رسائل الجاحظ	95
المصادر في رسائل الجاحظ	96
الخاتمة	102
الملاحق	103
قائمة المصادر والمراجع	117

الملخص

" أثر البنية الصرفية في الإعراب"

(دراسة صرفية نحوية دلالية)

في رسائل الجاحظ

إعداد

حنان محمد الحداريس

إشراف الدكتور

يوسف الربابعة

تعنى هذه الدراسة ببيان العلاقة القائمة بين علمي النحو والصرف، وذلك من خلال المصادر والمشتقات العاملة، وقد تضمنت عددًا من المسائل الاشتقاقية المتعلقة باسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وصيغة المبالغة بالإضافة إلى المصادر العاملة.

وسعت هذه الدراسة إلى عرض أهم التعريفات التي تخص الرسالة من نحو وصرف وإعراب ومشتقات، كما تعرضت للعلاقة التي جمعت علم النحو والصرف منذ بداية التأليف وضبط حدودهما، إلى أن استقلا وأصبح كل منهما علمًا قائمًا بذاته، وفي هذه الدراسة حديث عن الإعراب وأثره في تركيب الجملة، وبيان ما يضيفه إلى الكلمة من توضيح للوصول للمعنى العام في تركيب الجملة، من خلال دراسة المصادر والمشتقات العاملة.

إضافة إلى الجانب التطبيقي لما جاء في الباب الأول من مصادر ومشتقات عاملة في رسائل الجاحظ، وانتهت الدراسة بخاتمة تعرض ما جاء في البحث من نتائج.

Abstract

THE CONNECTEDNESS BETWEEN THE MORPHOLOGICAL AND SYNTACTIC STRUCTURES IN ARABIC LANGUAGE GRAMMAR: AN ANALYTICAL STUDY IN AL-JAHIZ LETTERS

Prepared by

Hanan Mohammad AL-Hadarees

Supervisor

Dr . yousef rababa

This study is concerned with uncovering the existing relationship between the grammar scientific through operating sources and derivatives . and included a number of derivatives questions related to the agent noun and the object noun in it and the similarity of the agent noun and the formula exaggeration in addition to the operating gerunds .

This study included preface the important definitions belonging to this letter it shows the relationship which collected the grammar since the beginning of authorization and setting them until they stand alone and every science stand by itself .

And in this letter Investigator talk about the expressions and effect on the sentences structure . and explains what it add to the word to reach the general meaning on sentences structure through the study of gerunds derivatives .

Add to section applied for what come in the first section of gerund and operating derivatives in al jahiz letters.

This study ended by conclusion showed the research results.

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فتعنى هذه الدراسة ببيان أثر البنية الصرفية وصيغة الكلمة في التركيب النحوي ومكانتها الإعرابية في الجملة، وما لها من مؤثرات في التركيب النحوي، فالأصل أن يكون للكلمة موقع إعرابي يميزه سياق الجملة التي وجدت فيها، وبحكم العلاقات الجامعة لتكوين هذا التركيب. وقد يحدث أن يتغير الموقع الإعرابي نتيجة عوامل مؤثرة دخلت الجملة؛ فغيرت إعراب الكلمات فيها،وعليه فإن مشكلة هذه الدراسة تكمن في بيان أثر البنية الصرفية للكلمة، ودلالتها في عملها النحوي وتأثيرها في ما بعدها من الكلمات.

وتتمثل أهمية هذه الدراسة في الكشف عن حدود العلاقة الصرفية النحوية للكلمات داخل الجملة، ومواطن تأثير كل منهما في الآخر، وإلى أي مدى يصل هذا التأثير، وكذلك دراسة أبنية المشتقات الصرفية ودلالتها النحوية السياقية .

وتحاول هذه الدراسة الوصول لكشف كنه عدد من الأسئلة ألا وهي :

أ- ما علاقة النحو بالصرف؟

ب- ما الجوامع المشتركة بينهما؟

ج- هل هناك أثر للبنية الصرفية في التركيب النحوي؟

د- ما علاقة المصادر والمشتقات العاملة بالموقع الإعرابي للكلمة؟

وسوف تسعى الدراسة للوصول إلى الإجابة عن هذه الأسئلة وفق أطر من البحث والبيان، باحثة عن الجذور في تلك العلاقة والماهية المشتركة بين كل منهما، إذ لم يكن الهدف المباشر دراسة المشتقات وعملها بقدر ما لوحظ تفسير العلاقة النحوية الصرفية من خلالها، ولم تكن المشتقات سوى أداة للوصول لكشف هذه الغاية في كثير من السياقات كونها الشاهد الأكثر أدلة في التبرير والكشف.

تتكون هذه الدراسة من تمهيد وبابين وخاتمة، ويتناول التمهيد تعريفًا بالمفاهيم والمصطلحات الخاصة بالدراسة، وبيان دورها في أجزاء الرسالة وموضوعاتها.

أما الباب الأول فيتناول أثر الصرف في النحو من خلال المصادر والمشتقات العاملة، ويتكون من فصلين: الفصل الأول هو علاقة النحو بالصرف، ويتناول هذا الفصل العلاقة الشكلية

والمعنوية بين المستوى الصرفي والمستوى النحوي في تحليل تركيب الجملة وحركات الكلمات فيها، وبيان تأثير البنية الصرفية للكلمة في المستوى النحوي للجملة، أي تلك العلاقة القائمة بين تصريف الكلمة وعملها النحوي الذي يغير الحركات والإعراب والمعنى.

أما الفصل الثاني فقد تناول أثر الصرف في الإعراب من خلال المصادر و المشتقات العاملة، وما كان لها من تغيير في الإعراب وفقًا لأبنيتها وتركيبها في الجملة، آخذة بعين الاعتبار أن دلالة اسم الفاعل وعمله تختلف عن دلالة اسم المفعول، كما أن دلالة صيغة المبالغة تختلف عن دلالة اسم الفاعل رغم أنها متحولة عنه، وكل هذه الاختلافات في هذه الدلالة تظهره السياقات التي جاءت فيها هذه الأبنية.ويكشف الفصل عن الرابط بين هذه الأبنية والصيغ رغم اختلاف مبانيها ومعانيها، لكنها اشتراكها جميعًا بصفتها عاملة، تؤثر في معمولها سواء أكان هذا الأثر سطحيًا أم عميقًا، في الشكل أو في المعنى.

والباب الثاني هو دراسة تطبيقية في رسائل الجاحظ؛ من خلال استخراج المصادر و المشتقات العاملة وبيان أثر هذه الصيغ في تركيب الجملة وإعراب الكلمات فيها، وتحليل الأثر الذي أحدثته البنية الصرفية في المعنى النحوي والدلالي للجمل.

وفي نهاية البحث عرضت الخاتمة أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، والتوصيات التي خرجت بها.

الدراسات السابقة

أما عن الدراسات السابقة التي تناولت قضايا البنى الصرفية وعلاقتها بالمكونات النحوية فقد وقفت على بعض منها، ولا سيما تلك التي تتعلق بوجه أو بآخر مع موضوع دراستي، وهي:

1- **دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتعقيداتها، لطيفة محمد إبراهيم النجار' رسالة ماجستير' 1993،** تناولت الدراسة هنا علاقة البنية الصرفية للكلمات وأصل الظاهرة النحوية ببعديها: مستوى الأبنية الصرفية وتقسيماتها، والآخر مستوى التركيب وما يتضمنه من ضوابط لنظم الكلام وتأليفه حسب نظام العربية، كما عرضت الدراسة لدور البنية الصرفية بالإعراب التقديري والمحلي وأثرها كذلك في النظم وتأثيرها في العلاقات بين المفردات من وصل وربط، وتطرقت لظاهرة التقديم والتأخير وترتيب المفردات في التركيب وأساليب أخرى كالحذف والقول بالتقدير والتأويل، وكان أهم ما وصلت له هذه الدراسة أن الظاهرة النحوية تشكلت عند النحاة العرب في بعدين: الأول مستوى البنية الصرفية، والثاني مستوى تركيب الأبنية.

2- **البنى الصرفية للمركبات النحوية، عبد الله محمد خلف القرارعة، رسالة ماجستير، 2010**،بحثت هذه الدراسة البنية الصرفية للمركبات النحوية وبينت الرابط بين بنية المركب الصرفية ووظيفته النحوية، وفي نهاية فصول هذه الدراسة قام الباحث ببيان أثر المصدر الصريح واسم الفاعل واسم المفعول في بناء الجملة، وقد خرجت هذه الدراسة إلى أن التركيبات النحوية في اللغة العربية لها بنى صرفية مخصوصة.

3- **دلالة المشتقات وإعمالها في الربع الثاني من القرآن الكريم (دراسة نحوية صرفية دلالية) ، جويرية محمد اليمني،رسالة ماجستير، 2015،** تناولت الباحثة المشتقات في دراسة صرفية نحوية دلالية من خلال تفصيل أبنيتها ودراسة عمل كل منها من خلال ذكر نماذج قرآنية، وقد جاء هذا البحث في ثلاثة فصول جاء أولها الاشتقاق وأنواعه، وفي الفصل الثاني تناولت الباحثة أبنية الأسماء المشتقة وصياغتها، كاسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة وصيغة المبالغة، ثم في ثالث فصول هذه الدراسة سلطت الباحثة الضوء على دلالة الأسماء المشتقة العاملة، وقد تمخضت هذه الدراسة عن عدد من النتائج حيث إن القرآن الكريم مثل الصورة المثلى للغة الأدبية، ثم أن للأسماء ثبوت الدلالة أما الأفعال متجددة. وأيضا توالي الصيغ الصرفية للمشتقات واقترانها ببعضها.

4- أثرالسياق في تعيين معاني الأبنية الصرفية في سورة الأعراف،(دراسة دلالية إحصائية)، سماح خضر ناصر الدين،رسالة ماجستير، 2016، اعتنى هذا البحث بأثر السياق في تعيين معاني الأبنية الصرفية في سورة الأعراف من خلال إحصاء الصيغ الصرفية، وقد قامت الدراسة على عدة محاور هي: نظرية السياق،حيث تناول مفهوم السياق ودور العرب في تأسيس ركائزه الأولى. وثاني هذه المحاور هو علم الصرف الذي تكلم فيه عن الأفعال المزيدة وأثر السياق في تعيين معنى دون غيره .وثالثًا تناول المصادر بأنواعها التي وردت في سورة الأعراف، وخلصت هذه الدراسة لعدد من النتائج منها: أن صيغة أفعل كانت أكثر صيغة وردت في سورة الأعراف وجاء معنى الزيادة فيها للدلالة على عموم المعنى. وأن وزن الأفعال الثلاثية أكثر من غير الثلاثية، أكثرها على وزن فعل.

أما المنهج المتبع في دراستي؛ فقد اتبعت المنهج التحليلي والمنهج الوصفي الذي يبدأ بالملاحظة ثم ينتقل للتجريب وجمع المادة ذات الصلة بالدراسة وصولًا إلى نتائج البحث المرادة.

وإني أحمد الله وأشكره على نعمته عليَّ في إتمام هذه الدراسة، وأسأل الله العليّ القدير أن يتقبل مني هذا العمل لوجهه الكريم، وأن يكون عملي هذا خيرا لي في الدارين، فما كان فيه من صواب فمن الله، وما كان غير ذلك فهو مني.

والله ولي التوفيق

التمهيد

يعد علما الصرف والنحو من فروع علوم العربية؛ وإذا أراد الإنسان أن يتمكن من اللغة بنية وتركيبًا فلا بد من دراستهما بأدق تفاصيلهما للوصول للغاية والمبتغى، فهما السبيل إلى ذلك، ولهذا تسعى هذه الدراسة إلى بيان مفهوم هذين العلمين لغة واصطلاحًا، والتعريف بمصطلح الاشتقاق.متخذة من رسائل الجاحظ نموذجًا لذلك من خلال تطبيق كل ذلك على رسائله مع التمهيد لهذا الأمر بذكر نسبه.

مفهوم النحو

يعد علم النحو من مستويات دراسة علوم اللغة، وبه نستدل على صحة التركيب؛ فهو علم يبحث العلاقة القائمة بين الكلمات والتراكيب.

النحو لغة

النحو: مصدر نحا وهو القصد والطريق. يقال: نحوتُ نحوكَ، أي قصدتُ قصدك. ونحوتُ بصري إليه، أي صرفتُ. وأنحيتُ عنه بصري، أي عدلتُه.

وقول الشاعر:

نَحاهُ لِلحْدِ زبْرقانٌ وَحارثٌ [1]

---

1) ينسب البيت لطريف العبسي. وهذا الصدر، عجزه: وفي الأرض للأقوام بعدك غول .وقد ورد في: ابو تمام، حبيب بن أوس الطائي (المتوفى 231هـ)، ديوان الحماسة، شرحه وعلق عليه احمد حسن بسج، دار الكتب العلمية لبنان – بيروت، الطبعة الأولى 1998، ص193 ،و الجوهري الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية:، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: 4/ 1987 م. ج2503/6.، ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: 711هـ)، لسان العرب، دار صادر – بيروت الطبعة الثالثة – 1414 هـ ،ج311/15، و مرتضى الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـ)، تاج العروس، تحقيق الدكتور ضاحي عبد الباقي، مكتبة حكومة الكويت، الطبعة الأولى 2001، ج49/40، والمرزوقي الاصفهاني، أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (المتوفى: 421 هـ)، شرح ديوان الحماسة، تحقيق غريد الشيخ ووضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003 م، ص747، الخطيب التبريزي، يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا (المتوفى: 502هـ)، شرح ديوان الحماسة،، تحقيق غريد الشيخ ووضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى 2000م، ص662 ،

أي صيرا هذا الميت في ناحية القبر. وأنحى في سيره، أي اعتمد على الجانب الأيسر. والانتحاء مثله، هذا هو الأصل، ثم صار الانتحاء الاعتماد والميل في كل وجه.[1]

ويمكن القول إن هذه المعاني كانت هي المشتركة في المعاجم العربية. إذ جاء في لسان العرب: "والنحو: إعراب الكلام العربي. والنحو: القصد والطَّريق، يكون ظرفًا ويكون اسمًا، نحاه ينحوه وينحاه. والجمع أنحاء ونُحَو، وفي بعض كلام العرب: إنكم لتنظرون فِي نُحَوٍ كثيرة أي في ضروب من النحو، وورد عن ابن سيده: والانتحاء اعتماد الإبل في سيرها على الجانب الأيسر، ثم صار الانتحاء الميل والاعتماد في كل وجه؛ وأنشد ابن بري لكعب بن زهير:

إذا مَا انتحاهُنَّ شُؤْبُوبُه،[2] أي اعتمدهن."[3]

فمن خلال ما سبق نرى الاشتراك في المعنى اللغوي لمادة (نحا) التي تدل في مجملها على القصد والطريق والناحية.

النحو اصطلاحًا:

كان هدف النحو العربي الذي وضعه العرب حماية اللغة من اللحن الذي ظهر نتيجة اختلاط العرب بغيرهم؛ فصار حتما وضع قواعد تقيم ما اعوج من ألسن، وتحفظ للغة قواعدها، وقد تعددت الروايات التي جعلت من هذه اللفظة متمثلة بقواعد تركيب الجملة وأساسها، ومما ورد في ذلك طلب علي بن أبي طالب من أبي الأسود الدؤلي؛ فقد جاء في الفهرست لابن النديم: "قال أبو جعفر بن رستم الطبري إنما سمي النحو نحوا لأن أبا الأسود الدؤلي قال لعلي وقد ألقى عليه شيئا من أصول النحو، قال أبو الأسود واستأذنته أن أصنع نحو ما صنع؛ فسمى ذلك نحوًا وقد اختلف الناس في السبب الذي دعا أبا الأسود إلى ما رسمه من النحو فقال أبو عبيدة أخذ النحو عن علي بن أبي طالب أبو الأسود وكان لا يخرج شيئا أخذه عن علي كرم الله وجهه إلى أحد حتى بعث اليه زياد أن اعمل شيئًا يكون للناس إمامًا ويعرف به كتاب الله فاستعفاه من ذلك حتى سمع

---

1) الجوهري الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ج2503/6

2) ينسب البيت لكعب بن زهير وهذا صدر البيت وعجزه: رأيت لجاعرتيه، غضونا وقد ورد في كعب بن زهير (المتوفى 24 هـ)، ديوان كعب بن زهير، تحقيق علي فاعور، دار الكتب للنشر لبنان – بيروت الطبعة الاولى 1997 ص94، ابن منظور، لسان العرب، ج311/15، الجوهري الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج150/1، مرتضى الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج91/3، ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: 276هـ)، أدب الكاتب (أو) أدب الكتّاب، المحقق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر لبنان – بيروت ج33/1

3) ابن منظور، لسان العرب،، ج309/15–311.

أبو الأسود قارئا يقرأ ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ ﴿٣﴾ ﴾[1] بالكسر، فقال ما ظننت أن أمر الناس آل إلى هذا؛ فرجع إلى زياد فقال: افعل ما أمر به الأمير فليبغني كاتبا لقنا يفعل ما أقول، فأتى بكاتب من عبد القيس فلم يرضه، فأتى بآخر، قال أبو العباس المبرد: أحسبه منهم، فقال أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه وإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف وإن كسرت فاجعل النقطة من تحت الحرف فهذا نقط أبي الأسود".[2]

جاء في الخصائص لابن جني (ت: 392) قوله عن النحو: "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها".[3]

وورد في المجمل لابن فارس(ت:395) :"والنحو: نحو الكلام، وهو قصد القائل أصول العرب ليتكلم بمثل ما تكلموا".[4]

وفي تعريفات الجرجاني (ت: 816) جاء تعريف النحو بأنه:"العلم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما، وقيل: علم يعرف به أحوال الكلم من الإعلال، وقيل: علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده ".[5]

---

1) سورة التوبة: 3.

2) ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بابن النديم (المتوفى: 438هـ)، الفهرست، تحقيق إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت – لبنان الطبعة: الثانية 1417 هـ - 1997 مـ. ص 61 ايضا السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، سبب وضع علم العربية، تحقيق مروان العطية، دار الهجرة – بيروت / دمشق، الطبعة الأولى، 1409هـ 1988م، ص34-35 .

3) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة ج1 / 34 .

4) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين، (ت: 395ه) ، مجمل اللغة، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، ط 2، 1406 ــ 1986 م ،ص859.

5) الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، التعريفات ،(ت: 816 هـ) ، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت / لبنان، ط 1، 1403هـ ــ 1983 م، ص240.

وعرفه السيوطي(ت: 911) بقوله:"علم النحو معرفة أحوال الكلم وكيفية تركيبها وقيل: هو العلم المستنبط بالاستقراء، أو قياس من كتاب الله تعالى والكلام الفصيح".[1]

من هنا نلحظ أن مفهوم النحو اصطلاحًا قد أطلق على الوجهة الصحيحة التي من خلالها نعرف تركيب الجملة الصحيح من الخطأ، وقد أدخل في كثير من التعريفات علم الصرف الذي افترقت مباحثه فيما بعد عن علم النحو.

مفهوم الصرف

الصرف لغة

ورد تعريف الصرف في لسان العرب بأنه:"ردّ الشيء عن وجهه، صرفه يصرفه صرفا فانصرف. وصارف نفسه عن الشيء: صرفها عنه. وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱنصَرَفُواْ ﴿١٢٧﴾ ﴾ [2]؛ أي رجعوا عن المكان الذي استمعوا فيه، وصرف الكلمة إجراؤها بالتنوين".[3]

وجاء أيضًا بمعنى"التوبة". وقوله ﷺ (لا يقبل منه صرف ولا عدل) وصرف الدهر: حدثانه ونوائبه. والصرفان: الليل والنهار. وفي الحديث:" من طلب صرف الحديث "، قال أبو عبيد: صرف الحديث: تزيينه بالزيادة فيه".[4]

---

1) السيوطي ،عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت: 911ه)، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تحقيق: أ.د محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب _ القاهرة / مصر، ط 1، 1424ه ــ 2004 م، ص80.

2) سورة التوبة:127.

3) ابن المنظور، لسان العرب. مادة صرف. ج9 / 189 .

4) الجوهري الفارابي ،الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج4 / 1385، والحديث عند البخاري برقم 1870. ج20/3. ونص الحيث فيه: عن علي رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: " المدينة حرم، ما بين عائر إلى كذا، من أحدث فيها حدثا، أو آوى محدثا، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه صرف ولا عدل، وقال: ذمة المسلمين واحدة، فمن أخفر مسلما فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه صرف، ولا عدل، ومن تولى قوما بغير إذن مواليه، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه صرف، ولا عدل " .

الصرف اصطلاحًا

ورد في معجم العين للفراهيدي(ت: 170هـ)"وصرف الكلمة: إجراؤها بالتنوين".[1]

كما رأى ابن جني (ت 392هـ) أن التصريف حاجة كل عالم في العربية، وهو منظور كل أهل اللغة؛ حيث يتوصل به لمعرفة الميزان الصرفي للمفردات، وتمييز الزوائد الدخيلة على العربية، وفي ذلك قال: "وهذا القبيل من العلم - أعني التصريف - يحتاج إليه جميع أهل العربية أتمّ حاجة، وبهم إليه أشد فاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف".[2]

وقد عرّفه ابن الحاجب (ت: 646) بقوله: "التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب ".[3]

"وهو علم تعرف به أبنية الكلام واشتقاقه وعند النحاة تنوين يلحق الاسم يجعلونه دليلًا على تمكن الاسم في باب الاسمية والصرفان الليل والنهار".[4]

وهكذا نلاحظ أن الصرف بالمعنى الاصطلاحي يشمل التغيير والتحول في بنية الكلمة.

وقد قسم ابن عصفورالتصريف إلى ضروب؛ جاعلًا لضروبها معاني مختلفة تؤدي بذلك أغراضا مختلفة ابتغاها وأراد كشف وظيفتها وغايتها، وقد قسمها لقسمين:

أحدهما: جعل الكلمة صيغًا مختلفة على ضروب من المعاني نحو: ضَرَبَ وضرّب وتضرب وتضارب واضطرب، فالكلمة مركبة من ضاد، وراء، وباء: نحو ضرْب، وقد بنينا منها

---

1) الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، (ت: 170هـ)، العين، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ج7 ص 109

2) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ) المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم الطبعة الأولى 1373هـ - 1954م، ص 3.

3) ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت: 646هـ)، الشافية في علمي التصريف والخط، تحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب– القاهرة، الطبعة: 1، 2010 م، ص95.

4) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية في القاهرة، (إبراهيم مصطفى /أحمد الزيات /حامد عبد القادر/ محمد النجار)، دار الدعوة، ج2 ،ص908.

هذه الأبنية المختلفة لمعانٍ مختلفة، إلا أن أكثره مبني على معرفة الزائد من الأصلي، فينبغي أن تبين حروف الزيادة والأشياء التي يتوصل بها إلى معرفة زيادتها من أصلها.

والقسم الآخر هو: تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالًا على معنى طارئ على الكلمة نحو: تغييرهم (قول) إلى (قال) ألا ترى أنهم لم يفعلوا ذلك ليجعلوه دليلًا على معنى خلاف المعنى الذي كان يعطيه (قول) الذي هو الأصل لو استعمل.[1]

وهذا التغيير منحصر في النقص كـ(عدة) ونحوه، والقلب نحو(قال وباع) ونحوهما، والإبدال (أتعدَّ واتَّزن) أصلهما (أوتعد من وعد، و اوتزن من وزن)؛ فأبدلت الواو فيهما بتاء الافتعال) ونحو ذلك، والنقل كنقل حركة العين إلى الفاء في نحو (قلْت و بعْت).[2]

بين الصرف والتصريف

الصرف مصدر الفعل الثلاثي (صَرَفَ)، قال ابن مالك (ت 672):

فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ كَـرَدَّ رَدًّا.[3]

أما التصريف فهو مصدر الفعل الثلاثي المزيد بالتضعيف (صَرّفَ)، واكمل ابن مالك:

وَغَيْرُ ذِي ثَلاَثَةٍ مَقِيسُ مَصْدَرِهِ كَفُدّسَ التَّقْدِيسُ.[4]

لعلّ الجرجاني أول من ألف كتابًا يحمل اسم الصرف ، ولكنه حين جاء على تعريفه عرّف التصريف ،قائلًا: " اعلمْ أنَّ التصريفَ "تَفْعيلٌ " مِنَ الصَّرْفِ، وهو أنْ تُصرِّفَ الكلمة المُفْرَدَةَ، فَتَتَوَلَّد منها ألْفَاظ مُخْتَلِفَةٌ، ومعانٍ مُتَفَاوِتَة"([5]). على أساس أن الزيادة في البناء هو زيادة في المعنى؛ فالتصريف يفيد معنى التغيير أكثر من إفادة الصرف لهذا المفهوم.ولهذا ذهب بعضهم إلى عدّ الصرف مصطلحًا علميًا في حين يعدّ التصريف مصطلحًا عمليًا.

---

1) ابن عصفور، علي بن مؤمن النحوي المعروف بابن عصفور (ت: 669هـ) ، الممتع في التصريف، تحقيق: علي محمد مصطفى و أحمد عزو عناية .دار احياء التراث العربي. بيروت / لبنان ط1 (2011)، ص33.

2) ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص 33 .

3) ابن مالك، حمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، الفية ابن مالك، دار التعاون، ص 40.

4) المصدر نفسه، ص 40 .

5) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، (ت471هـ) ، المفتاح في الصرف، حققه وقدم له: علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى (1407 هـ – 1987م).ص26.

ثم نُقل المصدران ليكونا مصطلحين لعلم اختلف موضوعه عند المتأخرين عنه عند المتقدمين. والصرف والتصريف لفظان مترادفان من جهة المعنى الاصطلاحي، وقد كانت كلمة التصريف هي المصطلح الشائع المسمى به هذا الفن عند المتقدمين على رأسهم سيبويه في قوله: "هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل".[1]

وعند المتأخرين وعلى رأسهم ابن مالك؛ إذ عقد بابًا لموضوع هذا العلم باسم التصريف، يقول في الألفية:

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْف بَرِي وَما سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي.[2]

تعريف الاشتقاق

اللغة العربية من أبرز اللغات التي تتسم بصفة الاشتقاق، إذ يمكن تكوين كلمات متعددة من جذر واحد، وتؤدي المعاني بأكثرمن صيغة. وقبل الوصول لمعنى الاشتقاق، لا بد لنا من القول أن أهميته وأثره في اللغة كونه وسيلة مهمة في النمو اللغوي، إضافة إلى دوره الرئيس وهو التمييز بين الدخيل والأصيل.

وبعد الاطلاع على مادة(ش ق ق) في أبرز المعاجم القديمة كانت النتائج الآتية:

"الشقّ: مصدر قولك شققت العود شقًّا والشقّ: الصدع البائن، وقيل: غير البائن، وقيل: هو الصدع عامة. وفي التهذيب: الشقّ الصدع في عود أو حائط أو زجاجة؛ شقّه يشقّه شقّا فانشقّ وشققه فتشقق".[3]

وقيل: "اشتقاق الكلام: الأخذ فيه يمينًا وشمالًا. واشتقاق الحرف من الحرف: أخذه منه. ويقال: شقق الكلام إذا أخرجه أحسن مخرج. وفي حديث البيعة:

تشقيق الكلام عليكم شديد؛ أي التطلب فيه ليخرجه أحسن مخرج ".[1]

---

1) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة الثالثة، 1408 هـ - 1988 م، ج 4/ 242 .

2) ألفية ابن مالك، ص 73 .

3) ابن منظور، لسان العرب، مادة شقّ، ج 10 ص 181 .

الاشتقاق اصطلاحًا:

عرّف العكبري (ت 616) الاشتقاق، قائلًا: "اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه حروف ذلك الأصل"[2]، وعرفه ابن مالك (ت: 672): "أخذ كلمة من أُخرى مع تناسب بينهما في المعنى واختلاف في الصيغة"[3]، أما الجرجاني(ت:816) فقال فيه: "نزع لفظ من أخر بشرط مناسبتهما معنًى وتركيبًا ومغايرتهما في الصيغة"[4]، ولم يختلف المحدثون عن القدماء بتعريفهم لهذا المصطلح؛ فالمفهوم واحد عندهم: من حيث إنهم يرونه: "توليد لبعض الألفاظ من بعض، والرجوع بها إلى أصل واحد، يحدد مادتها، ويوصى بمعناه المشترك الأصيل مثلما يوصي بمعناها الخاص الجديد".[5]

وضرب لهذا مثلًا ابن جني يوضح فيه معنى الاشتقاق، قائلًا : "ألا ترى أنك تجيء إلى الضرب الذي هو المصدر فتشتق منه الماضي فتقول: (ضَرَبَ)، ثم تشتق منه المضارع فتقول: (يضرب)، ثم تقول في اسم الفاعل: (ضارب)، وعلى هذا ما أشبه هذه الكلمة. أولا ترى إلى قول رؤبة في وصفه امرأة بكثرة الصخب والخصومة: تشتق في الباطل منها المُمتذق ".[6]

- أنواع الاشتقاق:

وقد قسمه ابن جني إلى قسمين: كبير وصغير؛ فقال في الخصائص: "وذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين: كبيروصغير؛ فالصغيرما في أيدي الناس وكتبهم كأن تأخذ أصلا من الأصول فتقَّرأه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه نحو سَلِمَ ويسلمُ وسالم وسلمان وسَلمى والسَّلامة والسَلِم: اللديغ أطلق

---

1) المصدر نفسه، مادة شقّ، ج 10 ص 184

2) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت 616هـ)، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1406هـ - 1986م ص144 .

3) ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، من ذخائر ابن مالك في اللغة مسألة من كلام الإمام ابن مالك في الاشتقاق، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. (1998- 1999). ص 314

4) الجرجاني، التعريفات، ص27 .

5) الصالح، د. صبحي إبراهيم الصالح، (ت: 1407هـ) ، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، ط1 1379هـ - 1960م، ص 174.

6) ابن جني، المنصف ص 4 .

عليه تفاؤلا بالسلامة ..... وأمّا الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدّ بلطف الصنعة والتأويل إليه كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد".[1]

إلا أن العلماء أجمعوا على أن الاشتقَاق في أربعة أنواع وهي:

الأول: الصغير أو الأصغر

ويعرف بأنه: أخذ صيغة من أُخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها؛ ليدل بالثانية على معنى الأصلية بزيادة مفيدة؛ لأجلها اختلفا حروفا وتركيبا كضارب من الضرب، وحذر من الحذر. وقد عده أكثر النحويين بأنه "إنشاء فرع من أصل يدل عليه". نحو أحمر فإنه منشأ من الحمرة، وهي أصل له وفيه دلالة عليها. [2] أي أن هذا النوع يفترض وجود الأصالة في قسم من الألفاظ والفرعية في القسم الآخر.

وهذا النوع هو أكثر أنواع الاشتقاق ورودًا،وهذا قياسي من حيث إنه غير الممكن سماع جميع المشتقات في كل مادة، وهو المراد عند اطلاق الاشتقاق؛ فهم يطلقون عليه اسم الاشتقاق العام وأقسامه هي:

اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة باسم الفاعل، اسم التفضيل، اسم الزمان، اسم المكان، اسم الآلة، وصيغة المبالغة

الثاني: الاشتقاق الكبير:

وعرفوه بأنّه أخذ كلمة من كلمة مع تناسبهما في المعنى واتفاقهما في الحروف الأصلية دون ترتيبها، مثل: حمد ومدح. وأيس ويئس، والحلم والحمل، ودهده وهدد، وجمهور الصرفيين يطلقون على هذا النَوع القلب المكاني. وأول من فكر فيه الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ) وعلى أساس تلكَ الفكرة رتب معجمه (كتاب العين) ولكن أول من بسط فيه القَول وبين جوانبه ووضحه أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) الذي ذكر أن شيخه أبا علي (ت 377هـ) كان يستأنس به يسيرًا.

---

1) ابن جني، الخصائص، ج2 /136 .

2) ابن عصفور، الممتع الكبير، ص40 .

الثالث: الاشتقاق الأكبر:

وهو أخذ لفظة من أُخرى مع تناسبهما فِي المعنى واتحادهما في أغلب الحروف، مع كون المتبقي من الحروف من مخرج أو مخرجين متقاربين مثل: نعق ونهق، وهتن وهتل، وثلب وثلم، ويطلق على هذا النوع أحيانا الإبدال اللغَوي. وكما ورد في الممتع:"هو عقد تقاليب الكلمة كلها على المعنى واحد، نحو ما ذهب إليه أبو الفتح ابن جني من عقد تقاليب "القَول" الستة على منى الخِفَّة".[1] "وهو ارتباط قسم من المجموعات الثلاثية الصوتية ببعض المعاني ارتباطًا عاما، لا يتقيد بالأصوات نفسها بل بترتيب تلك الأصوات الأصلي، والنوع الذي تندرج تحته؛ فمتى وردت تلك المجموعات على ترتيبها الأصلي؛ فلا بد أن تفيد الرابطة المعنوية المشتركة بمخرجها الصوتي، أو تتحد معها في جميع الصفات؛ كهديل الحمام وهديره، وسراط وصراط."([2]) وهو اشتقاق قائم على عوامل متعددة اختلافًا للمعجمات، والتصحيف الخطأ في السمع.

الرابع: الاشتقاق الكبار:

وهو أخذ كلمة من كلمتين أو أكثر مع تناسب المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى مثل: عبشمي وعبدري في عبد شمس وعبد الدار، وبسمل وسبحل- أي- قال بسم الله وسبحان الله، وكثير من العلماء يسميه بالنحت.

والاشتقاق هو السبيل لمعرفة الحروف الأصلية من الزائدة؛ ك(استخدم) من (خ د م) ، ومعرفة أصول الألفاظ التي يطرأ التغيير على بعض حروفها؛ ك (السماء) من (س م و)، ويميَّز به الدخيل من العربي؛ كالسرادق والإستبرق والفردوس؛ فالدخيل لا مادة له في العربية، وهو أهم وسيلة من وسائل نمو اللغة وتوالد موادها وتكاثر كلماتها، وتوليد كلمات جديدة للدلالة على معانٍ مستحدَثة؛ كالسيارة والمطبعة والمذياع.

المشتقات وإعمالها

في العربية أسماء مشتقة عددها سبعة، هي: اسما الفاعل والمفعول، صيغة المبالغة، الصفة المشبهة، اسم التفضيل، اسما الزمان والمكان، واسم الآلة.

---

1) ابن عصفور، الممتع الكبير، ص 39 .

[2]) الصالح ، صبحي ، دراسات في فقه اللغة ،ص211.

اسم الفاعل:

اسم الفاعل يصاغ للدلالة على من فعل الفعل على وجه الحدوث: مثل: أأنت لاعب الكرة، أو على من قام به الفعل مثل: نادم سليم.

ويشتق من الأفعال الثلاثية على وزن فاعل مثل: ناصر، قائل، واعد، رام، قاض، شاذّ. ويكون من غير الثلاثي على وزن مضارعه المعلوم بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل آخره مثل: مُكرِم، مُستغفِر، متخاصمان، مُتجمِع، مختار، مُصطفٍ.

فقد جاء في حاشية الخضري: إذا أُريد بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثي جيء به على مثال (فاعل)، وذلك مقيس في كل فعل كان على وزن (فعل) بفتح العين متعديا كان أو لازما. نحو: ضرب فهو ضارب، ذهب فهو ذاهب، غزا فهو غازٍ.[1]

وأوضح الأشموني في شرحه لألفية ابن مالك كيفية مجيئه– أي اسم الفاعل- من غير الثلاثي، إذ "يأتي على زنة مضارعه بشرط الإتيان بميم مضمومة، مكان حرف المضارعة، وكسر ما قبل الأخير مطلقاً، أي سواء كان مكسورًا في المضارع وذلك نحو: ينطلق فهو مُنطلِق، يستخرج فهو مُستخرِج . أو كان مفتوحًا نحو: يتعلم فهو مُتعلِّم، يتدحرج فهو مُتدحرِج."[2]

-عمل اسم الفاعل:

ورد في المفصل للزمخشري أن اسم الفاعل: " يعمل عمل الفعل في التقديم والتأخير والإظهار والإضمار، كقولك زيد ضاربٌ غلامَه عمراً"[3]؛ فهو يرفع الفاعل فقط إن كان فعله لازمًا، ويرفع الفاعل وينصب المفعول به إنْ كان فعله متعديًا، وهو إما أن يكون مقترنًا بأل أو مجردًا منها.

فإن كان مجردًا من (أل) عَمِل عمل فعله من الرَّفع والنَّصب بشروط.

---

1) الخضري، محمد الخضري (ت 769هـ)، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار الفكر، بيروت، 1398 ه- 1978 م، ج35/2.

2) الاشموني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت: 900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى1419هـ- 1998م، ج244/2.

3) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة الأولى، 1993، ص285 .

ومن شروط عمل اسم الفاعل المجرد:

* أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال:

وقد جاء قول سيبويه في ذلك :"الصفة تجري في معنى "يفعل" يعني هذا رجل ضاربٌ زيدًا".[1]

وقال المبرد: "فاسم الفاعل – قلت حروفه أو كثرت – بمنزلة الفعل المضارع الذي معناه يفعل".[2] ويعمل اسم الفاعل بلا شرط سواء أكان يفيد الماضي أم الحاضر أو المستقبل، مثال قوله تعالى: (فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله)([3])

مما سبق نرى أن اسم الفاعل يمكنه أن يحل محل المضارع، وذلك لموافقته ومشابهته إياه في الحركات والسكنات، فمثلاً: (ضَارِب) يشبه (يَضرِب) في الحركات – وهذا من جهة اللفظ – ومن جهة المعنى، فالمعنى واحد وهو الدلالة على الحال أو الاستقبال.

ويتضح ذلك فيما ذُكر أن :"اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل هو الجاري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى، أما اللفظ؛ فلأنه جارٍ عليه في حركاته وسكناته ويطّرد فيه، وذلك نحو: ضَارِبٌ، ومُكْرِمٌ، ومنطلِقٌ، ومُستخرِجٌ، مُدَحرِجٌ، كله جارٍ على فعله الذي هو: يَضرِبُ، ويَكرِمُ، ويَنْطَلِقُ، ويَستَخرِجُ، ويُدَحرِجُ، فإذا أريد ما أنت فيه وهو الحال أو الاستقبال صار مثله من جهة اللفظ والمعنى، فجرى مجراه وحمل عليه في العمل".[4]

وقد ذكر الزمخشري في المفصل :" إذا أريدت حكاية الحال الماضية كقوله عز اسمه: (وكلبهم باسط ذراعيه)([5])"([6])

ومن شروط إعمال اسم الفاعل المجرد كذلك الاعتماد:

---

1) سيبويه، الكتاب، ص21.

2) المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: 285هـ)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت، ج119/2 .

3) سورة الزمر ، الآية :22.

4) ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: 643هـ)، شرح المفصل، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الأولى، 1422 هـ– 2001 م. ج4 /84 .

5) سورة الكهف:18.

6) الزمخشري ، المفصل في صنعة الاعراب ،ص301.

يشترط لإعمال اسم الفاعل المجرد أن يكون معتمدًا على شيء قبله، وهذا مذهب البصريين، وقد ورد في الهمع:" وتشترط البصرية لإعماله الاعتماد"[1].

أي أنه يعمل إذا كان معتمدًا على شيء من: نفي أو استفهام أو مخبرعنه أو موصوف أو ذي حال أو نداء.

اسم المفعول:

نذكر بعض ما جاء من تعريف له مما ذكره علماء العربية فقد جاء في كتاب التعريفات:

هو جاء في كتاب التعريفات: واسم المفعول هو: " ما اشتق من يفعل لمن وقع عليه الفعل"[2].

وورد كذلك في تعريفه: " وهو ما اشتق من فعل لمن وقع عليه كمضروب ومُكرَم"[3]، كما جاء في حاشية الصبان بأنه: "ما دل على حدث ومفعوله بلا تفاضل"[4].

وفي شذا العرف: "هو ما اشتق من مصدر المبني للمجهول لمن وقع عليه الفعل" [5]، إذن فهو يقصد به لدى الصرفيين بأنه الوصف المشتق من الفعل المبني للمجهول للدلالة على من وقع عليه الفعل.

ويصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي على وزن مفعول كمضروب ومقتول[6]، ومعنى ذلك أن اسم المفعول يصاغ من جميع الأفعال الثلاثية على وزن مفعول.

وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

وفي اسم مفعولِ الثُّلاثي اطَّرَدْ زنةُ مضُارعٍ كآتٍ منْ قصَد [1]

---

1) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، ج68/3 .

2) الجرجاني، التعريفات ص26

3) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا، ص508 .

4) الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: 1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة الأولى 1417 هـ –1997م، ج456/2 .

5) الحملاوي، أحمد بن محمد الحملاوي (ت: 1351هـ)، شذا العرف في فن الصرف، المحقق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله مكتبة الرشد الرياض، ص63 .

6) ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص508 .

ويصاغ من غير الثلاثي على لفظ مضارعه المبني للمجهول، مع قلب حرف المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الآخر، وذلك نحو: أخرج يُخرج– مُخرَج .

ونلاحظ أن بناء اسم المفعول من غير الثلاثي كبناء اسم الفاعل إلا أن ما قبل الحرف الأخير يكون مفتوحًا في اسم المفعول ومكسورًا في اسم الفاعل. وقد ذكر سيبويه ذلك في كتابه:" وليس بين الفاعل والمفعول في جميع الأفعال التي لحقتها الزوائد إلا الكسرة التي قبل آخر حرف والفتحة، وليس اسم منها إلا والميم لا حقته أولاً مضمومة".[2]

لا يصاغ اسم المفعول إلا من الفعل المتعدي، فإذا أُريد صياغته من فعل لازم فيجب أن يكون معه ظرف أو جار ومجرور، نحو:

الكتاب موضوع فوق الطاولة، الرجل مغمى عليه.

عمل اسم المفعول:

يعمل اسم المفعول عمل فعله المبني للمجهول كما ورد في المقتضب للمبرد: "واسم المفعول جار على الفعل المضارع الذي معناه يُفعَل"،[3] فيرفع المفعول به على أنه نائب فاعل، ويجري على اسم المفعول ما يجري على اسم الفاعل من الاقتران "بأل" وعدمه؛ فإن كان مقترنًا "بأل" عمل مطلقا، وذلك نحو: جاء الأستاذ المفهوم درسه، جاء المضروب أبوه.

أما إن كان مجردًا من "أل" فإنه يعمل بالشروط الآتية:

* أن يكون للحال أو الاستقبال لا للماضي.

* أن يكون معتمدًا على واحد من الآتي:

١ – الاستفهام 2- النفي 3- الابتداء 4 – الوصف 5 – الحال

كذلك من شروط إعمال اسم المفعول: ألا يكون مصغرًا، وألا يكون موصوفًا.

ويجوز إضافة اسم المفعول إلى نائبه كقولنا: هذا ممدوحٌ الخُلق، ويبقى المفعول الثاني أو الثالث على نصبه إذا كان الفعل المبني للمجهول في أصله متعديًا كقولنا: أمظنون النتيجةُ حسنةٌ.

---

1) الفية ابن مالك، ص41 .

2) سيبويه، الكتاب، ج4 / 282.

3) المبرد، المقتضب، ج2 / 119 .

الصفة المشبهة باسم الفاعل:

وردت في المصنفات النحوية تعريفات للصفة المشبهة، منها قول ابن الحاجب: "ما اشتقَّ من فعلٍ لازم، لمن قام به على معنى الثبوت".[1] وهي: "الصفة المصوغة لغير التفصيل لإفادة الثبوت".[2] وأيضًا هي: "اسمٌ مشتق يدل على ثبوت صفة لصاحبها ثبوتًا عامًا دائما مستمرًا في جميع الأزمنة".[3] يتضح مما سبق أن الصفة المشبهة ليست موضوعة للحدوث في زمان معين؛ وإنما هي دائمة وملازمة لصاحبها.

فكلمة (طويل) مثلا: تدل على المعنى المجرد؛ وهو (الطول) ثم ثبوت هذه الصفة لموصوفها في جميع الأزمنة، وملازمتها له في كل الأحوال؛ إذ إنها ليست وصفًا عارضًا ينتهي ويزول في وقت معين، وقد ذهب النحاة إلى أن الصفة المشبهة تدل على الثبوت، أي الاستمرار واللزوم؛ فالوصف بها يلازم صاحبها على وجه الدوام والاستمرار، وهذا ليس مطردًا في الوصف بها؛ وذلك أن هناك بعض الصفات تُلازم من وُصف بها مثل: أبكم، أصم، أسود، أبيض، أعور.

وهنالك صفات ليست دائمة أو مطردة في الاستمرار مثل: حسن، وكريم، وسعيد، وحزين؛ فالحسن قد يذهب والكرم قد يزول، والسعيد قد يصبح حزيناً، وهناك صفات ترتبط بالهيئة، فتزول بزوالها مثل: (نحيف وسمين)، لذلك فإن الاستمرار أو الثبوت لا يلزم كل الصفات، ولكن الوصف بالصفة المشبهة أبلغ وأقوى من الوصف بغيرها من المشتقات.[4]

---

1) ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت: 646 هـ)، الكافية في علم النحو
الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة ،الطبعة: الأولى، 2010 م، ص41 .

2) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، 1383، ص277 .

3) النجار، محمد عبدالعزيز النجار، التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة الأولى 2003، ج108/2 .

4) عكاشة، د. محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، دار النشر للجامعات – القاهرة، الطبعة الثانية 2011، ص77.

ومن أوزان الصفة المشبهة باسم الفاعل:

1- فَعِل: الذي مؤنثة (فَعِلة) ويكون في كل فعل ثلاثي مجرد لازم، دل على فرح أو حزن أو داء باطني.([1]) نحو: فَرِح فَرِحٌ وفَرِحةٌ، ضَجِر، ضَجِرٌ وضَجِرةٌ، تَعِبَ تَعِبٌ وتَعِبةٌ.

2- أفعل: الذي مؤنثة (فَعْلاء)، وهذا يأتي دالاً على لونٍ أو عيب أو حلية. نحو: حمر أحمر حمراء، حول أحول حولاء. وجاء في ذلك:" اعلم أن قياس نعتما ماضيه على فعل - بالكسر- من الأدواء الباطنة كالوجع واللوى وما يناسب الأدواء من العيوب الباطنة ".[(2)]

3- فعلان الذي مؤنثه "فَعْلى" وهو ما دل على خلو أو امتلاء مثل: روي :ريان وريَّا، عطِش: عطشان وعطشى.[(3)]

تصاغ الصفة المشبهة باسم الفاعل من غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل، بشرط أن تدل على الثبوت، وهناك من يذهب إلى أنها تصاغ من الثلاثي فقط؛ ذلك لأنها لا تجاري المضارع خلافاً لاسم الفاعل، وتأولوا ما جاء منها من غير الثلاثي بأنه اسم فاعل قصد به الثبوت فأجري مجري الصفة المشبهة.[(4)]

عمل الصفة المشبه باسم الفاعل

لم تقو الصفة المشبهة أن تعمل عمل الفعل؛ لأنها ليست في معنى الفعل المضارع، و إنما شبهت باسم الفاعل فيما عملت فيه.[(5)]، ومعنى ذلك أنها مشبهة باسم الفاعل في العمل، واسم الفاعل مشبه بالفعل المضارع، لذلك فقد أصبحت مشبهة بالمشبه، ولهذا انحطت عن درجة اسم الفاعل في العمل ولم تقو أن تعمل عمله، وإنما عملت لأنها مشبهة به في التذكير والتأنيث، لهذا لم تعمل إلا في السببي، ويقصد به الضمير العائد على الأصل.

---

1) الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ات: 686هـ): شرح شافية ابن الحاجب، حققهما، وضبط غريبهما، الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ،1395 هـ – 1975 م، ص143 .

2) المصدر نفسه، ص 143.

3) المصدر نفسه، ص 146 .

4) الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ص143–151.

5) سيبويه، الكتاب، ج1 / 194 .

وجاء في شرح المفصل: "إنَّ الصفات على ثلاث مراتب، إحداهما تجري على الفعل كاسم الفاعل والمفعول، وهي أقواها في العمل؛ لقربها من الفعل، وصفة مشبهة باسم الفاعل فهي دونها في المنزلة؛ لأن المشبه بالشيء أضعف منه".[1]

ويثبت لهذه الصفة عمل اسم الفاعل المتعدي من رفع ونصب وجر يقول ابن مالك:

وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى لَهَا عَلَى الْحَدّ الَّذِي قَدْ حُدَّا [2]

أي أنها تعمل على حد اسم الفاعل، وهو أنه لا بد من اعتمادها، والاعتماد كما ذكر في اسم الفاعل يكون على: استفهام، أو نفي، أو ابتداء أو منعوت، أو صاحب حال، وأن يكون معمولها سبباً مذكوراً بعدها.

صيغة المبالغة

جاء في كتاب سيبويه: "إنها تسمى المثال، أو أمثلة المبالغة وهي تحويل لصيغة (فاعل) الدالة على اسم الفاعل؛ لإفادة المبالغة والكثرة "[3]، وهي "أسماء أو أبنية مخصوصة تُفيد التنصيص على التكثير أو المبالغة في حدث اسم الفاعل، كماً أو كيفاً".[4]

فصيغ المبالغة محولة عن صيغة (فاعل) لكنها تفيد من الكثرة ما لا تفيده صيغة (فاعل)، وذلك كأن نتحدث عن شخص يكذب في حديثه، فنقول: فلان كاذب فإذا أردنا أن نبين كثرة كذبه، ونبالغ في وصفه بهذا المعنى: نقول: فلان كذَّاب، فكلمة (كذَّاب) تفيد من كثرة الكذب والمبالغة فيه ما لا تفيده كلمة (كاذب).

وهذا يعني أن صيغة المبالغة تشبه اسم الفاعل في أنها تدل على أمرين: معنى مجرد، وذات قامت بفعله، لكنها تختلف عنه في دلالتها على الكثرة والمبالغة.

---

1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 107/4 .

2) الفية ابن مالك، ص 42.

3) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص 110 .

4) السيد، عبدالحميد مصطفى السيد، المغني في علم الصرف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – شارع السلط، الطبعة الأولى 1998، ص204.

أوزان صيغة المبالغة:

لقد وقع علماء اللغة في خلاف حول عدد هذه الصيغ، وتوقف القدماء عند خمسة منها عدِّوها أكثر صيغ المبالغة شيوعاً واستخداماً، وسموها صيغ المبالغة القياسية: وهي ما حُول للمبالغة من (فاعل) إلى: فعَّال، أو مِفْعال، أو فَعول، بكثرة أو فَعِيل، أو فَعل بقلة[1]، وأحالوا ما دل على المبالغة من غير تلك الصيغ إلى السَّماع، وسموها صيغ المبالغة السَّماعية: ومن هذه الأوزان:

فُعَّول نحو: قُدَّوس، سبوح

فَيعُول نحو: قَيّوم

فُعلة نحو: هُمَزة و لُمَزة

فُعَّال نحو: كبَّار

فُاعُول نحو: فاروق، بالوعة (كثيرة البلع)

فُعال نحو: طوال

مِفعيل نحو: مسْكين

مِفعل نحو: رجل محرب (آلة حرب)

فِعّيل نحو: صدّيق .[2]

---

1) ابن هشام، شذور الذهب، ص503

2) عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، ص85_87.

عمل صيغة المبالغة

تعمل صيغ المبالغة عمل الفعل، كما يعمل ذلك اسم الفاعل وقد ذكر ابن مالك ذلك بقوله:

فَعَّالٌ أَوْ مِفْعَالٌ اوْ فَعُولُ فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ

فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلِ وَفِيْ فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلِ [1]

وإعمال الثلاثة الأولى أكثر من إعمال (فعّال) و(فَعل) ومعنى ذلك أن صيغ المبالغة تعمل عمل الفعل؛ فمنها ما هو شائع عمله كالثلاثة الأولى ومنها ما هو نادر وقليل مثل (فعيل) و(فَعِل)، وحكم إعمال صيغ المبالغة عمل الفعل، هو حكم اسم الفاعل، حيث إنها معدولة عنه، أي عن الفاعل؛ فهي تعمل مطلقًا إن كانت مقرونة بأل، وتدل على معنى الماضي والحاضر والمستقبل، وتعمل إن كانت مجردة من أداة التعريف، وذلك بتوفر الشروط المذكورة في اسم الفاعل المجرد، من: دلالة على الحال أو الاستقبال، أو الاعتماد وعدم التصغير والوصف، إذن فصيغ المبالغة مثل اسم الفاعل في العمل؛ وذلك لأنها معدولة عنه؛ لتدل على المبالغة؛ لذا فهي تعمل مثل ما يعمل اسم الفاعل بشروطه المذكورة سابقًا، ومما ذكر في إعمالها منونة، قول حسان بن ثابت:

وإنِّي لقوالٌ لذي البثِّ مرحبًا وأهلًا إذا ما جاءَ من غير مرصدِ([2])

فصيغة المبالغة هنا هي قوّال وجاءت (مرحبًا) مفعولا به لهذه الصيغة.ومن الأمثلة على إعماله معرفًا، قولنا: هذا هو القطاعُ الطرقَ؛ حيث جاء فاعلها ضميرًا مستترًا، وجاءت (الطرقَ) مفعولًا به.

وقد اختلف النحاة في إعمال هذه الصيغ، فمنهم من أعمل بعضها وترك بعضها، ومنهم من أعملها جميعًا، وأورد سيبويه: "أن أمثلة المبالغة لا تعمل إلا عند قصد المبالغة وإن إعمال الثلاثة الأولى أكثر وإعمال فعيل قليل ".[3]

مما سبق أن صيغ المبالغة تعمل عمل الفعل، كما يعمل اسم الفاعل، وتدل على الكثرة والمبالغة في حدث اسم الفاعل، أي أنها تفيد من الكثرة والمبالغة ما لا تفيده صيغة فاعل، ولكن بالرغم من ذلك، فإن الراجح أن تدخل تحت دائرة اسم الفاعل؛ وذلك لتضمنها الحدث

---

1) ألفية ابن مالك. ص 39.

2) ثابت ، حسان ، ديوان حسان ، تحقيق عبد مهنا ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الثانية 1994،ص81.

3) سيبويه، الكتاب، ص110-115 .

وفاعله، وهذا معنى اسم الفاعل إضافة إلى إفادة المبالغة والكثرة . أي أن الفرق بينهما فرق كمي، أي في الكثرة والقلة، فالكثرة في جانب المبالغة، والقلة في جانب اسم الفاعل .

الجاحظ: نسبه وعصره

الجاحظ من الأدباء الذين شهد لهم في التاريخ بمكانة متميزة من حيث الإنتاج والأسلوب، وهو معروف برسائله الأدبية المتنوعة، ويمكن التعريف به بشكل مختصر، انسجامًا مع مقتضيات الدراسة، فهو:" أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ؛ فإنه كان عالماً بالأدب فصيحاً بليغاً، مصنفاً في فنون العلوم، وكان من أئمة المعتزلة، تلميذ أبي إسحاق النظام".([1]) كبير أئمة الأدب، ورئيس الفرقة الجاحظية من المعتزلة، مولده ووفاته في البصرة. فلج في آخر عمره. وكان مشوه الخلقة. ومات والكتاب على صدره، قتلته مجلدات من الكتب وقعت عليه. له تصانيف كثير من المصنفات منها: " الحيوان "أربعة مجلدات، و" البيان والتبيين "و" سحر البيان "و" التاج "ويسمى أخلاق الملوك، و"البخلاء " و"المحاسن والأضداد "و" التبصر بالتجارة "رسالة نشرت في مجلة المجمع العلمي العربيّ، و "مجموع رسائل " اشتمل على أربع، هي: المعاد والمعاش، وكتمان السر وحفظ اللسان، والجد والهزل، والحسد والعداوة[(2)].

من رسائل الجاحظ

- رسالة الجد والهزل:

إحدى رسائل الجاحظ التي وجهها إلى الوزير ابن الزيات. وموضوعها معالجة الجفوة التي بدرت من ابن الزيات، لأسباب ذكرها في مقدمة الرسالة: وافتتحه بإنكار أن يكون سبب الجفوة تأليفه كتاب (النخل والزرع) الذي أهداه لإبراهيم بن العباس الصولي (ت243هـ) فمنحه عليه

---

[1]) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين (ت: 577هـ) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، الطبعة الثالثة، 1405 هـ – 1985 م.ص148.

2) الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي (ت: 1396هـ)، الأعلام، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر – أيار / مايو 2002 م، ج5 /74 .

خمسة آلاف دينار، وأن سبب الجفوة الحقيقي: رفض الجاحظ دفع الأتاوة المتوجبة عليه. وهو يرى أن هذه الصغيرة لا توجب كبيرة الحقد، ويحذر ابن الزيات من مغبة الظلم والتهاون بالصداقة.[1]

- رسالة التربيع والتدوير:

وهي رسالة كتبها الجاحظ، يصف فيها أحمد بن عبد الوهاب بالتناقض الذي اختاره بعناية ليؤدي غرضه على أدق وجه موظفًا الصورة الفكاهية والحوار والأسلوب الجدلي في ذلك . وقد صبّ جل تركيزه على المغالطات واعتماده فكرة المدح الممزوج بالذم؛ فنجده يمدحه في ظاهر الوصف، لكن عمق المعنى يفيد الذم، فابن عبد الوهاب كان في نظر الجاحظ مصابا بمساوئ الإفراط والتفريط، وقد ابتعد في تشويهه لأبعد صور التشويه، ولم يكتف الجاحظ بهذا فقط بل نراه يبدل ويغير في أقبح الصفات ويبرمجها وفق هواه. ولم يبخل بتوفير قدراته في الكتابة، فقد وظف السخرية والتهكم على هذه الشخصية بصورة هزلية غير مهمل المسائل الفلسفية والقضايا الخلافية.

وعند تحليل شخصية الجاحظ في هذه الرسالة نلاحظ كيفية إتقانه للمغايرة والتبديل . حيث يخرج لنا الحسن سيئا والسيء حسنا، جامعا بذلك التناقضات والأضداد مقدما معها الأدلة، وهو في جميع الأحوال حاول إعطاء خصمه حق الدفاع عن نفسه.

وقد كان الجاحظ متمرسًا باستخدامه أسئلة، ظاهرها التعجب والتقرير وباطنها السخرية والتهكم؛ فيرفع فيها أحمد بن عبد الوهاب فوق قدره ثم يضعه منزلة أقل من الجميع.

- المعاد والمعاش:(الأخلاق المذمومة والمحمودة)

إحدى رسائل الجاحظ إلى صديقه أبي الوليد محمد بن أبي دؤاد. والرسالة في مخطوطة (مكتبة الداماد) نسختان، الأولى: رسالة الجاحظ إلى محمد بن عبد الملك الزيات في الأخلاق المحمودة والمذمومة، وهي ثاني رسالة في مجموعة دامادا. والثانية رسالة المعاد والمعاش، كتبها إلى محمد بن أحمد بن أبي دؤاد الذي كان قاضيا كأبيه، وتوفي قبل أبيه بعشرين يوما سنة 239. ورجح عبد السلام هارون تسمية الرسالة ب (المعاش والمعاد) .

---

1) الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان(ت: 255هـ)، الرسائل الأدبية. دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الثانية، 1423 هـ. ج1/ 328. وقد وردت قطعة كبيرة من هذه الرسالة في التذكرة الحمدونية، في فصل المكاتبات والرسائل .

الباب الأول: أثر الصرف في النحو من خلال المصادر والمشتقات العاملة

الفصل الأول: علاقة النحو بالصرف

الفصل الثاني: المصادر والمشتقات العاملة وأثرها في الإعراب

الفصل الأول

علاقة النحو بالصرف

الفصل الأول

علاقة النحو بالصرف

شغل دارسو اللغة منذ القدم السؤال عن العلاقة التي تجمع النحو والصرف، والوجوه التي يلتقي فيهما هذان العلمان، والاختلافات التي تفصل بينهما، ثم الحقول الجامعة الدالة التي تمكننا من كشف ماهية هذه العلاقة، ومدى التمازج بينهما.

يعد علم الصرف من العلوم الأساسية في اللغة العربية، لكن في الكتب النحوية يتقدم النحو عليه، ولا يعكس ذلك قلة الاهتمام بالصرف الذي يعد المستوى السابق عليه، لأنه بنية الكلمة، والنحو بنية الجملة، وتبقى العلاقة بينهما علاقة متينة على مستوى الشكل والمعنى، لذا نجد أن القدماء لا يفصلون بينهما في مؤلفاتهم، ففي الأصول في النحو لابن السراج ورد تعريف النحو: "النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب"[1] .

ظهر الصرف مقترنًا بالنحو في مؤلفات القدماء، ولم يظهر التفريق بينهما إلا في مرحلة متأخرة، ومع أن الصرف ظهر في المرحلة الثانية مستقلًا وبدأ يأخذ طريقًا مستقلة، إلا أنه ظل قرين النحو في المؤلفات، ولهذا كثرت المؤلفات التي جمعت بينهما، وقلت التي أفردت أحدهما دون الآخر.

ولعّلنا نجد تفسيرًا لهذا الجمع في ما ذكره الشاطبي(ت:790 هـ) من: "أن النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"[2]، والكلام له أجزاء، منها ما يتعلق بذات الكلمة مفردة، ومنها ما يتعلق بارتباطها مع غيرها، فالأول صرف، والثاني نحو أو إعراب، ولأجل هذا الترابط جمع بين مباحث النحو ومباحث الصرف؛ لأنهما مكملان لصحة النطق بالكلمة على الوجه

---

1) ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي(ت: 316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت. ج1 / 35.

2) الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى(ت: 790 هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1428 هـ – 2007 م، ج1ص18

السليم الذي ورد عن العرب؛ للوصول إلى صحة التركيب يقول ابن جني :"لا تكاد تجد كتابا في النحو إلا والتصريف في آخره"[1].

ولم يكن هذا النهج شائعًا بين النحاة والصرفيين؛ ولعلهم جعلوا الصرف متأخرًا في دراسته وإنما كان ذلك لأن الأخطاء التي وردت بادئ ذي بدء كانت في التراكيب، وأن العلماء الأوائل بادروا لجمع ما وقع فيه الناس من غلط تركيبي، ثم دعت الحاجة إلى معرفة الصرف؛ أما من ناحية التسلسل المنطقي فإن الصرف يرتبط بالمفردات، وهو أمر سابق للتركيب؛ لأن الصحة في تركيب الجملة ينبغي أن يسبقها صحة المفردات، وهو اهتمام الصرف، ولعلّ هذه النظرة هي التي قادت أبا حيان إلى أن يقدم الصرف على النحو، بل إنه يصرح بذلك فيقول: "وحصرته في جملتين: الأولى: في أحكام الكلم قبل التركيب، والثانية: في أحكامها حالة التركيب".[2]

استقلال الصرف بالتأليف:

عند استعراض كتب التراجم نجد أسماء مؤلفات مستقلة، وهي غير قليلة، غير أن الذي وصل إلينا يختلف عن هذا العدد، وأكثر تلك المصنفات لم يصل إلينا، أو أنه ظلّ مفقودًا أو مجهولًا.

وأول من ألف في علم التصريف تأليفًا مستقلًا هو المازني ولكن الكتاب لم يصل الينا . بل ما وصل الينا هو شرح لابن جني على هذا الكتاب ،وهو (المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني)، ويعد أول كتاب وصل الينا، ثم توالت المصنفات بعد ذلك .

وهذه المؤلفات هي التي تبين ما هو من التصريف، وما ليس منه؛ إذ المذكور من الأبواب والمسائل سيكون تصريفًا، وهذا بخلاف المؤلفات التي جمعت بين الصرف والنحو؛ إذ لا يتبين في كثير منها قسم النحو وقسم الصرف، فتأتي الأبواب والمباحث متتالية دون بيان الصرف من النحو.

وإذا ما أردنا كشف العلاقة بين هذين العلمين سنجد أن النحو يعنى بحركة أواخر الكلمات، على وفق موقعها في الجملة، أما الصرف فاهتمامه ببنية الكلمة من أولها إلى المكان الذي يعمل به النحو، وهو الحرف الأخير، ويعطيك حكم الكلمة من حيث الأصالة والزيادة والإعلال

---

1) ابن جني، المنصف. ص4.

2) ابو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745 هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1998 م، ج4/1.

والصحة، والتغيرات التي تعتري وتغيرها دون النظر إلى أواخر الكلمة وحكمها الإعرابي. على سبيل المثال فإن كلمة "ملعب" من الناحية النحوية يكون الاهتمام بحركة الباء، حين تكون في جملة، أما الصرف فموضوعه حركة الميم واللام والعين، بدون شرط وجودها في الجملة.

ثمة صلة وثيقة تجمع بين الصرف والنحو في بعض الحالات، وتتضح تلك الصلة في الدور الذي تؤديه بنية الكلمة في الإعراب، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:

﴿ فَوَيۡلٞ لِّلۡقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ ﴿٢٢﴾ ﴾.[1]

نلاحظ في الآية السابقة أن كلمة قلوبهم تعرب فاعلًا مرفوعًا وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ولكن ما العامل الذي رفع الكلمة فاستحقت الضمة حركة إعرابية؟

هنا يأتي دور علم (الصرف) الذي يخبرنا بأن كلمة (قاسية) هي اسم فاعل، ونحن نعلم من النحو أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل، أي يرفع فاعلا، وينصب مفعولا به، لذلك يتداخل الصرف الخاص ببنية الكلمة مع النحو الخاص بإعراب الكلمة.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿ وَكَلۡبُهُم بَٰسِطٞ ذِرَاعَيۡهِ بِٱلۡوَصِيدِۚ ﴿١٨﴾ ﴾[2] نجد أن كلمة (ذراعيه) جاءت منصوبة، وعند الإعراب نقول: ذراعيه (ذراعي) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى حذفت نونه للإضافة، والذى نصب المفعول به هو اسم الفاعل (باسط) .

ومن الشواهد القرآنية التي تبين هذه العلاقة، قوله تعالى:

﴿ وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لَّهُدِّمَتۡ صَوَٰمِعُ ﴿٤٠﴾ ﴾.[3].

فنلاحظ هنا أن كلمة "الناس" منصوبة، ولا يمكننا تفسير موقعها الإعرابي إلا من خلال علاقتها مع المصدر السابق لها وهو "دفع". فالمصدر يعمل عمل الفعل، أي أنه ينصب مفعولًا به كلمة ويرفع فاعلًا، ونجد هنا أننا مضطرون للاستعانة بالقوانين الصرفي لمعرفة سبب الرفع أو النصب.

---

1) سورة الزمر: 22.
2) سورة الكهف: 18.
3) سورة الحج: 40

وعلاقة النحو بالصرف مبحث معروف، وقد تعرض له الدارسون قديمًا وحديثًا، يقول ابن عصفور في علم الصرف: "**.....** فالذي يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية من نحوي ولغوي إليه أيما حاجة لأنه ميزان العربية... ومما يبين شرفه أيضا أنه لا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به".[1]

فنلاحظ أن ابن عصفورذكر شرف علم الصرف وفضله كونه الأساس لكل نحوي ولغوي؛ حيث لا يمكن التوصل لمعرفة المفردات والتراكيب إلا به، وكونه أيضا ميزان العربية وطريقًا لاشتقاق المفردات.

يمكننا القول إننا لا نستطيع تحليل بعض المسائل النحوية إلا بعد دراستها صرفيًا، وقد أشار ابن جني إلى هذه المسألة بقوله: " فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة، ألا ترى إنك إذا قلت: قام بكر، ورأيت بكراً، ومررت ببكر، فأنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العلل، ولم تعرض لباقي الكلمة، واذا كان فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن معرفة ذات الشيء الثابت ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة "[2].

وقد بدا من تعريف ابن جني السابق أن معرفة الصرف طريق إلى بلوغ النحو، فالأصل الثبات الذي هو التصريف، وما يشمله من نسب وتصغير. أما النحو فهو متغير حسب موقعه والعوامل المؤثرة التي تدل على البنية الصرفية.

كما ذكر رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي العلاقة بين النحو والصرف في شرحه لحاشية ابن الحاجب، يقول: "اعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة"[3].

الصرف بارتباطه مع النحو يشكلان عماد الجملة، وأساس تكوينها، فلا تقوم جملة بلا تركيب نحوي مضبوط، ولا تستقيم بدون بنية صرفية سليمة. ومن الأمثلة على العلاقة بينهما الممنوع من الصرف، إذ تعرب بعض الكلمات بناء على صيغتها الصرفية، فلا نستطيع أن ننون كلمة (عمان) على سبيل المثال، في جملة: (عمان حماك الله)، وغيرها العديد من الصيغ، لكن يبدو أن المؤلفين دأبوا على تقديم النحو على الصرف ، وفي ذلك يقول السيوطي: "وقدمت النحو

---

1) ابن عصفور، الممتع في التصريف. ص 31.
2) ابن جني، المنصف. ص4.
3) الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب. ص 6.

على التصريف، وإن كان اللائق بالوضع العكس، إذ معرفة الذوات أقدم من معرفة الطوارئ والعوارض، لأن الحاجة إليه أهم"[1].

وقد سلك هذان العلمان طريقا واحدا في القرون الأولى فـ" لا تكاد تجد كتابًا في النحو إلاّ والتصريف في آخره "[2].

يرى الدارسون أن انفصال النحو عن الصرف لم يأت دفعة واحدة، فمنذ بداية التدوين وهما علمان مقترنان لا تفصل بينهما فاصلة وهذا ما يجده القارئ لكتاب سيبويه الذي دمج فيه موضوعات النحو بموضوعات الصرف، وكما قال الرضي سابقا بأن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة؛ فلم يكونوا يذكرون النحو إلا والصرف معه، حيث كان خير دليل على ذلك كتاب سيبويه وما في جملته من مسائل صرفية وأبواب نحوية متعددة، وقد سار على نهجه من جاء بعده من علماء اللغة .[3]

أما المرحلة الثانية؛ فهي مرحلة الاستقلال والكمال التي كانت من أهم المراحل التي خلصت فيها مسائل النحو عن مسائل الصرف، وأفردت فيها كتب وتآليف ومصنفات متخصصة، أما أول من تناول الصرف بكتاب مستقل فهو أبو عثمان المازني (ت 247 هـ) في كتابه التصريف، وانتشرت بعد ذلك المؤلفات الصرفية، وظهر عدد من العلماء الذين ألفوا بهذا العلم من مثل المبرد (ت285)، وأبو علي الفارسي (ت 288)، وابن جني (ت 392)، إلى أن انتهت الصورة النهائية لهذا العلم على يد ابن الحاجب (ت 646 هـ) في كتابه الشافية ، وقد كان لهما الفضل في جمع مسائل هذا العلم، وترتيب أبوابه، ففي هذه المرحلة بدأ انفصال الصرف واستقلاله بالتأليف باسم: علم التصريف، لكنه ظل قسما تابعا للنحو.

وفي المرحلة الثالثة: أصبح التصريف علما مستقلا، وقسيما للنحو، حيث أطلق بعض العلماء عليه الصرف بدل التصريف، وفي هذه المرحلة ظهر كتاب الجرجاني(ت471هـ) (المفتاح في الصرف) وكتاب ابن عصفور(ت669ه) (الممتع الكبير في التصريف) الذي ميز من خلاله بين قسمين من التصريف "أحدهما: جعل الكلمة على صيغ مختلفة، لضروب من المعاني...والآخر من قسمي التصريف: تغيير الكلمة عن أصلها، من غير أن يكون ذلك التغيير

---

1) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، إتمام الدراية لقراء النقاية، تحقيق الشيخ إبراهيم العجوز .دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى، 1405هـ 1985م، ص 5.

2) ابن جني، المنصف. ص4 .

3) الرضي الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ص6.

دالاً على معنًى طارئ على الكلمة"[1]؛ أي أن التغيير في الصرف يكون لغرض معنوي، حيث التحول من صيغة لأخرى، لتحصل على دلالات جديدة، كالانتقال من صيغة الفعل الماضي إلى المضارع أو الأمر، أو من بنية اسم الفاعل إلى اسم المفعول وغيرها، وقد يكون الغرض لفظيا فقط بهدف خفة النطق وسهولته وجودته، كما يحدث في القلب والإعلال والإبدال والنقل.

من خلال ما سبق تتأكد لنا علاقة الترابط بين العلمين في كون بعض المسائل النحوية لا يتم فهمها إلا بدراسة الصرف؛ فالوظيفة التركيبية لأسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر لا تفهم بالشكل المطلوب قبل الدراسة الصرفية لهذه الأبنية، ولهذا تمزج كثير من المؤلفات النحوية والصرفية القديمة منها والمحدثة بين العلمين حين تتحدث عن المشتقات وعملها، ونائب الفاعل والتثنية والجمع، كلها دروس نحوية لا يمكن أن تدرك دون معرفة صيغتها من خلال علم الصرف.

وقد وضح ابن جني العلاقة بين علمي الصرف والنحو بقوله: "إلا أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانه، والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف. كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق، يدلك على ذلك أنك لا تكاد تجد كتابا في النحو إلا والتصريف في آخره، والاشتقاق إنما يمر بك في كتب النحو، منه ألفاظ مشردة لا يكاد يعقد لها باب" [2].

إن الصلة الوثيقة بين علم النحو والصرف تجعلنا نطمئن إلى أن كثيرا مما ذكره المؤرخون عن نشأة النحو يصدق أيضًا على علم الصرف؛ لأن الصرف والنحو صنوان لا ينفصلان، وأُطلق عليهما اسم واحد، جمعهما التأليف في كتاب واحد، ولم يكن القدامى يميزون بينهما.

استمر الخلط في كثير من المؤلفات بين النحو والصرف، وأصبحت مصنفات النحو إما مذيلة بعلم الصرف، أو على الأقل متضمنة لمباحثه، فقد استطاع الزجاجي في كتابه الجمل أن يربط بينها، فنراه يأتي بالمادة الصرفية ثم يستعملها في الحال لمعالجة قضايا النحو، ونلمس ذلك في باب "الأفعال"؛ حيث يستهل الزجاجي كلامه بدراسة التقسيمات الصرفية المعهودة للأفعال، ثم يتبع ذلك ببحث خواص التراكيب، فيناقش الإعراب وحالاته المختلفة التي تتصل بهذا الباب خاصة، وقد يحوجه أحيانا إلى العودة إلى بعض المسائل الصرفية الأخرى ذات الصلة بالموضوع؛ كأن يعرض مثلًا لأدوات النصب والجزم في إطار هذا الباب، وخير دليل على ذلك ما ورَد في باب "أقسام الأفعال في التعدي"؛ حيث يقول: "وفعل يتعدى إلى مفعولين، ولا يجوز

---

1) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، 33 .

2) ابن جني، المنصف، 4 .

الاقتصار على أحدهما دون الآخر؛ مثل ظننت وعلمت، ثم يقول: "اعلم أن هذه الأفعال إذا بدأت بها نصبت مفعولين، ولم يَجُز الاقتصار على أحدهما دون الآخر"[1]. لذا فهو يناقش مباحث صرفية هي التعدي واللزوم، ثم يفصح عن الوظيفة النحوية التي تؤديها في التركيب، التي هي من مباحث علم النحو.

يرى المتأخرون من النحاة أن النحو قسيم الصرف لا قسم منه، وأن كلا منهما له جانب في الكلمة العربية، فالنحو يبحث عن أحوال أواخر الكلمة من حيث الإعراب أو البناء، أما الصرف فإنه يبحث عن بنية الكلمة (الحروف التي تتكون منها الكلمة)، وما يعتريها من تغيير بالزيادة أو الحذف أو الإعلال أو الإبدال أو الإدغام .

وعلى ذلك نستطيع أن نقول: إن علم النحو يدرس الجملة، وأما علم الصرف فإنه يدرس الكلمة، ومع هذا فإن دراسة الصرف تعد مقدمة ضرورية لدراسة النحو، وكلاهما يكمل مهمة الآخر، ومن أبرز المؤلفات التي تدل على هذا الاتجاه:

كتاب "الأصول في النحو" لابن السراج، فهو يخلط بينهما في أثناء تعريفه للنحو؛ حيث إنه تطرق لتعريف النحو وهدفه والغاية من وضعه ثم اعتبر أن الإعلال وما يحصل بالكلمة من تغييرات حصلت وطرأت في الجذور باب من أبواب النحو، حيث يقول :"وأن فعل مما عينه: ياء أو واو تقلب عينُه من قولهم: قام وباع".[2]

كما أن المغاربة والأندلسيين قد اشتغلوا بالنحو والصرف؛ فألف الجزولي (606هـ) كتابَ القانون، والمعروف بالمقدمة الجزولية، وهو كتاب في النحو والصرف، ولكن المؤلف لم يفصل بينهما، ودون أن يشير إلى أن هذه الموضوعات تتعلق بالنحو وتلك تتعلق بالصرف؛ فمثلًا في باب التعدي واللزوم نجد أن أصل الباب يعتمد على معرفة الصفة في كون الفعل متعديا أو لازما، "الأبنية التي لا تقع إلا عبارة عن هذه المعاني اللازمة: فعُل الثلاثي وتفعلل وانفعل وافعلَّ في الخماسي، وافعللَّ، وافعنلل، وافعنلى، وافعالَّ في السداسي"([3])، ففعل - بفتح وضم - لازم دائما، وكذلك ما زيد فيه للمطاوعة، فمعرفة هذه الصيغ بأصولها وزياداتها ومختلف تصاريفها هي مِن

---

1) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي (ت 340)، الجمل في النحو، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الامل، الطبعة الأولى 1984م، ص27 .

2) ابن السراج، الأصول في النحو ،ج35/1.

3) الجزولي، عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (المتوفى: 607هـ)، المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى ،ص87.

موضوعات الصرف، أما وظيفة هذه الصيغ في التراكيب ومجيء ما بعدها مرفوعا أو منصوبا مثلا، فهي من مباحث علم النحو.

ونحن نرى أن التمازج العلمي والعملي بين هذين العلمين لم يجعل الصرف علما قائما بذاته في بداية الأمر، فقد كانت الدراسات الصرفية ملازمة للدراسات النحوية، وحينما نشطت الحركة العلمية عند العرب وازدهر التأليف، واتجه العرب في دراساتهم نحو التخصيص وبدأت العلوم العربية تنفصل عن بعضها وتستقل بمباحث خاصة كان من بينها علما الصرف والنحو.

وثمة روابط جلية وأخرى خفية توصل النحو بالصرف، فمثلا حينما نقول: لعبَ الطفلُ بالكرةِ، فهذه جملة فعلية بفعلٍ لازمٍ، وقد اكتمل معناها ووضح مبناها . لكن حين نعدي الفعل لمفعول به واحد، نقول: ألعبتْ الأم طفلها، نلاحظ كيف أن صيغة الفعل الصرفية المتعدية قد أثرت في الجملة إعرابيا، فتحول الطفل من فاعل إلى مفعول، وانقلبت حركة الرفع على الطفل في الجملة الأولى إلى نصب، كون التحول الذي طرأ على "فعل"، وجعل منها "أفعل" قد غير أيضا في الجملة، سواء كان هذه التغيير بالحركات أو من حيث دلالة الكلمة داخل التركيب، ويبحث التصريف في التغير الذي يلحق بنية الكلمة بعيداً عن حرف الإعراب لغرض معنوي أو لغرض لفظي.

فإذا بحث التصريف مثلاً في مجيء الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول من كلمة مثل: أخذ - يأخُذ – خُذ – أخذًا – آخذ – مأخوذ، راعى التغير الذي يحدث في حروف الكلمة بعيدا عن حركة الذال وسكونها، وإذا بحث النحو فيها راعى حركة الذال وسكونها ونوعها، حركة إعراب أو بناء، أي أن بحثه يقع في اختلاف حركات الإعراب من ضمة أو فتحة أو كسرة وفي وجود الحركة أو انعدامها ومجيء السكون.

ويفيد الصرف في معرفة بعض الأمور النحوية منها: كيفية الإسناد وبناء الفعل للمجهول أو توكيده بالنون وتميز اللازم والمتعدي وتثنية الأسماء أو جمعها وبيان علامات التأنيث.

لعل ابن جني هو خير من أوضح الصلة بين العلمين في كتابه (المنصف) فقال: "إلا أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانه، والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق، يدلك على ذلك أنك لا تكاد تجد كتابا في النحو إلا

والتصريف في آخره، والاشتقاق إنما يمر بك في كتب النحو، منه ألفاظ مشردة لا يكاد يعقد لها بابا"[1].

الموضوعات التي يبحث فيها علم الصرف

1 - الاشتقاق: وهو أخذ كلمة من أخرى مع تناسب بينهما في المعنى وتغيير في اللفظ.[2]، وقد أشار إليه بن عصفور بقوله: " جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني نحو ضرب وضرّب وتضرب وتضارب وأضرب، فالكلمة هي مركبة من ض، ر، ب.[3]، أي أصل الكلمة. ولعله أشار بهذا الكلام إلى أنواع المشتقات وهي اسم الفاعل، واسم الآلة، واسم المرة، واسم الهيئة، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وأفعل التعجب، واسما الزمان والمكان والمصدر الميمي إلى غير ذلك، وتعد هذه المشتقات من المباحث المشتركة بين علمي النحو والصرف.

2 - المجرد والمزيد. نحو علم وعالم واستعلم، فالأصل علم. وقد أشار إليه ابن عصفور بقوله:" إلا أن أكثره مبني على معرفة الزائد من الأصلي "[4].

3 - الحذف والقلب والإبدال والنقل، فالحذف مثل عدة من وعد، والقلب نحو (قال) و(باع) أصلهما (قول) و(بيع)؛ فقلبت الواو والياء فيهما إلى ألف، والإبدال نحو: (اَتعد) و(اَتزن)؛ فالأصل فيهما اوتعد و اوتزن فأبدلت الواو إلى تاء وأدغمت في تاء الافتعال، والنقل كنقل حركة العين إلى الفاء في نحو (قلت وبعت) وفي ذلك أشار ابن عصفور بقوله: "وهذا التغيير منحصر في النقص لعدة ونحوه و القلب لقال وباع ونحوهما والإبدال لـ (اتعد واتزن) ونحوهما و النقل "[5]

4 - الصحة والاعتلال: المقصود بالصحة الاسم الصحيح أو الفعل الصحيح نحو ضارب وضرب أما الإعلال فالمقصود به ما كان فيه أحد حروف العلة الثلاثة وهي الألف والواو والياء سواء كان اسم مثل مصطفى والقاضي أو الفعل مثل قال، رمى، دعا، والإعلال هو تغيير حرف

---

1) ابن جني، المنصف، ص4 .
2) الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 56.
3) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص34.
4) المصدر نفسه، ص34 .
5) المصدر نفسه، ص33.

العلة للتخفيف إذ الأصل في قال (قولَ) ورمى (رمي) ودعا (دعو)؛ فغيرت الواو الياء إلى الألف للتخفيف، والإعلال أيضًا يكون في الهمزة نحو(قائل وبائع) أصلهما قاول وبايع[1].

5 - الإدغام: وهو لغة الإدخال، واصطلاحًا الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل بينهما نحو(من يقول) فتنطق (ميقول) بحيث يرتفع اللسان وينحط بهما دفعة واحدة بإدخال النون في الياء.[2]

6 - التصغير: "(الصغر) ضد الكبر وقد (صغر) بالضم فهو (صغير)"[3]، واصطلاحًا هو تغيير مخصوص بصيغ معينة، وهو وصف في المعنى (أي أنه يلحق بالمشتقات، وصيغه كما ذكرها سيبويه: فُعيل للثلاثي مثل كليب تصغير كَلب، وفعيعل للرباعي مثل جعيفر تصغير جعفر، وفعيعيل للخماسي مثل قنيطير تصغير قنطار[4]، وللتصغير أغراض منها التقليل مثل فويق ودوين ل (فوق ودون)، والتمليح مثل (مليّح) والتحقير مثل (مثيل)؛ فالأول تصغير ملح والثاني تصغير (مثل) ومن الأسماء ما جاء مصغراً فاستغني بتصغيره عن تكبيره مثل جميل تصغير جملان.

7 - النسب: سماه سيبويه الإضافة فقال: "اعلم أنك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقت يائي الإضافة فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله ألحقت يائي الإضافة"[5]، فالنسب عند سيبويه هو عبارة عن إضافة ياء مشددة إلى آخر الاسم مكسور ما قبلها لتدل على نسبته إلى المجرد منها كمصري وشامي وعراقي.

8 - الميزان الصرفي: أهم الموضوعات التي يبحث فيها علم الصرف، وما ميزه من علم النحو هو الميزان الصرفي، وهو مقياس وضعه العرب لقياس الكلمة العربية وضبطها، ولما كانت أغلب كلمات اللغة ثلاثية الجذر، اعتمد علماء الصرف أن أصول الكلمات ثلاثة أحرف وقابلوها عند الوزن بالفاء والعين واللام، مصورة بصورة الموزون؛ فيقولون في وزن قمر مثلاً، فَعَل بالتحريك وفي حِمْل بكسر الفاء وسكون العين وفي كَرُمَ فَعُل بفتح الفاء وضم العين

---

1) الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف. ص121 _ 125.

2) المصدر نفسه، ص 140.

3) الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: 666هـ)، مختار الصحاح، تحقيق يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة الخامسة، 1420هـ / 1999م، ص176.

4) سيبويه، الكتاب، ج3/ 415.

5) المصدر نفسه، ج3 / 335.

.. وهكذا، ويسمون الحرف الأول فاء الكلمة، والثاني عين الكلمة، والثالث لام الكلمة، و إذا كان في الكلمة زيادة أو نقصان قوبل الزائد بالزيادة، والناقص بالنقص في الميزان الصرفي، ويكمن موضوع كل من النحو والصرف هو الكلمة العربية، لكن النحو يهتم بالإعراب والبناء اللذين يختصان بآخر الكلمة من حيث التغيير والثبات، أما الصرف فيهتم بالكلمة كلها من حيث تكوينها وبنيتها ووزنها وزيادتها ونقصانها وصحتها واعتلالها واشتقاقها، ولا شأن له بالإعراب والبناء .

-تعريف مصطلح الإعراب

الإعراب لغة:

ورد في كتاب تهذيب اللغة للأزهري: "الإعراب والتعريب معناهما واحد، وهو الإبانة. يقال: أعرب عنه لسانه وعرب أي أبان وأفصح. ويقال: أعرب عما في ضميرك أي أبن. ومن هذا يقال للرجل إذا أفصح في الكلام: قد أعرب".[1]

وورد في لسان العرب لابن منظور: "وإنما سمي الإعراب إعرابا، لتبيينه وإيضاحه، قال: وكلا القولين لغتان متساويتان، بمعنى الإبانة والإيضاح .....الإعراب الذي هو النحو، إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ. وأعرب كلامه إذا لم يلحن في الإعراب. ".[2]

كذلك ورد في القاموس المحيط للفيروزآبادى: "الإعراب الإبانة والإفصاح عن الشيء ... والإعراب أن لا يلحن في الكلام".[3]

من خلال التعريفات السابقة يتضح أن الإعراب مرتبط بالفصاحة والإنابة؛ فمتى ما أفصح المتحدث، وأبان عما في مراده فهو معرب خاصة إذا قورن الأمر بمن هم دون العرب في الفصاحة حيث يعتقد العربي دائماً "أنه قادر على الإفصاح عن نفسه قياساً إلى الأعجم والأعجمي اللذين يعجزان عن ذلك بنظر العرب على الأقل"[4].

---

1) الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: 370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، 2001م، ج219/2 .

2) ابن المنظور، لسان العرب، ج588/1 _ 589.

3) الفيرزآبادي، القاموس المحيط، ص113.

4) علوش، د. جميل علوش ،الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع –بيروت – الحمرا، الطبعة الأولى 1997، ص27

اصطلاحًا:

يعرّف الإعراب بأنه الإبانة عن المعاني بالألفاظ حيث إن المعنى المقصود من المعاني بأنها المعاني النحوية؛ فقد قال ابن جني: " ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيد أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه.[1]

و الإعراب: " أثر ظاهر أو مُقَدَّر يجلبه العامل في آخر الكلمة وأنواعه أربعة: رفع ونصب في اسم وفعل ".[2]

كما عرفة ابن فارس في كتابه الصاحبي بأنه: "الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد".[3]

وورد في صبح الأعشى نقلا عن ابن مالك: "الإعراب حلي اللسان فلا تمنعوا ألسنتكم حليّها" [4].

وهو وسيلة العربية للتمييز بين الوظائف النحوية إلى جانب البنية، والموقع، والدلالة، والإسناد[5]. لكنه كان أوضحها وأقواها في الدلالة على نوع الوظيفة المراد تحديدها؛ حيث أولاه نحاة العربية اهتمامهم، وكان وسيلتهم الأولى التي لا يلتفت لغيرها إلا إذا دعت الحاجة وتعددت الاحتمالات.

تعد ظاهرة الإعراب من أهم خصائص اللغة العربية، ونلمح هذا واضحًا في كتاب سيبويه، حيث تحدث عن المواقع الإعرابية للكلمة وعلامات الإعراب وعلله بقوله: " وإنما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل - وليس شيء منها

---

1) ابن جني، الخصائص، ص36.

2) ابن هشام، أوضح المسالك لألفية ابن مالك. ج1 /64 .

3) أبو الحسين ،أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، (ت: 395هـ)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، محمد علي بيضون، الطبعة الأولى 1418هـ-1997م. ص 43 .

4) القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي (ت: 821هـ)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، دار الكتب العلمية، بيروت. ج1 / 205.

5) حسان، تمام، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، اللسان العربي، الرباط. ج11/ 1964، 24 – 63.

إلا وهو يزول عنه - وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب".[1]

والسبب الذي دعا سيبويه لكل هذا الاهتمام هو أن اللغة العربية لغة تتوخى الإيضاح والإبانة، لذلك كان الإعراب أحد وسائلها للإفصاح عن صلات الكلمات بعضها ببعض؛ فهي تُكوّن جمل اللغة السليمة التي تعود عليها العربي الفصيح.

وهذه الظاهرة جعلت اللغة العربية تمتاز بها من غيرها من اللغات بسبب التنظيم الدقيق الذي سادها نتيجة لقواعد الإعراب: " والتي يتمثل معظمها في أصوات مد قصيرة يلحق أواخر الكلمات لتدل على وظيفة الكلمة في العبارة وعلاقتها بما عداها من عناصر الجملة، وهذا النظام لا يوجد له نظير في أية أخت من أخواتها السامية اللهم إلا بعض آثار ضئيلة بدائية في العبرية، والآرامية والحبشية".[2]

والحديث عن أهمية الإعراب في اللغة العربية لم يقتصر على سيبويه وحده، بل نجد كثيرًا من النحويين واللغويين لم يرتابوا في تقرير هذه الحقيقة، وهى أن اللغة العربية لغة معربة، وأن الإعراب عنصر مهم في التركيب اللغوي، ولا يستقيم المعنى بدونه، وهذا ما أكده ابن فارس بقوله: "فأما الإعراب فبه تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين وذلك أن قائلاً لو قال: "ما أحسن زيد "غير معرب أو "ضرب عمر زيد" غير معرب لم يوقف على مراده".[3]

ويظهر من مثالي ابن فارس أن السامع لا يستطيع استيعاب هذه الجمل، ولا يفهم المقصود منها ولكن في قوله تعالى : **(أن الله بريء من المشركين ورسوله)**([4])إذ يعتمد المعنى على تحريك (إعراب) لفظة (رسوله) في الآية ولهذا حين سمع الأعرابي رجلا يقرأ بجر (رسوله) قال :أنا أبرأ مما بريء من الله :أي المشركين ورسوله، والصواب رسولهُ على العطف على لفظ الجلالة، أو رسولُهُ على الاستئناف..

ومن خلال هذه الشواهد تظهر أهمية الإعراب في اللغة العربية لأنه يساعد على إزالة الغموض واللبس اللذين يمكن أن يحدثا في اللغة لولا الإعراب وهو بالإضافة إلى ذلك يعد مظهراً

---

1) سيبويه، الكتاب، ص13.

2) وافي، علي عبدالواحد وافي، فقه اللغة، لجنة البيان العربي _ مصر _ الاسماعيلية، الطبعة الخامسة 1962، ص204.

3) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية، ص 35.

4) سورة التوبة ، الآية:3.

من مظـاهر الدقـة والجمال تتميز بهما اللغـة العربيـة. ولابـن قتيبـة حديث يـدعم هذه الحقيقـة يقول فيـه: "ولهـا (العـرب) الإعـراب الـذي جعلـه الله وشياً لكلامهـا وحليـة لنظامهـا وفارقـاً فـي بعض الأحـوال بـين الكلامـين المتكـافئين والمعنـيين المختلفين كالفاعـل والمفعـول لا يفـرق بينهمـا إذا تساوت حالاتهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا بالإعراب، ولو أن قـائلاً قـال: "هذا قاتلٌ أخي" بالتنوين وقال آخر:" هذا قاتلُ أخي" بالإضافة يدل التنـوين على أنه لم يقتله ودل حذف التنوين على أنه قد قتله".[1]

هنا لولا الإعراب لاختل الأمر؛ لأن من يريـد أن يحكم في هذه القضية يختلط عليـه أمرهـا ولكن الإعراب أبان عنها دون لبس أو غموض .

فحفظ اللغة العربية وحفظ الناطقين بها من الزلل كل ذلك جعل العلمـاء خاصـة علمـاء القرن الثاني الهجري أمثال الخليل وسيبويه يصبون كل اهتمـامهم علـى تقويم اللسـان عن طريـق الحركة الإعرابية حيث استخدموا القواعد التي تضـمن ذلك، واستنبطوا القوانين التـي تحقق لغير العرب إمكان النطق علـى سمت العرب، وفـي نفس الوقـت الحفـاظ علـى هذه اللغة من الضـياع نتيجة اختلاط العرب بغيرهم من الشعوب التي دخلت في الإسلام. ومن ناحية أخرى يرى قطـرب أن العرب لم تعرب كلامها للدلالة على المعـاني والفرق بينهـا، لأن هنـاك أسماء تـأتى متفقـة فـي الإعراب ومختلفـة المعـاني، كمـا أن هنـاك أسماء مختلفـة الإعراب، ومتفقـة المعـاني وذلك بقولـه: "نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني، فما اتفق إعرابـه واختلـف معناه قولك: إن زيداً أخوك، ولعل زيداً أخـوك، وكـأن زيـداً أخـوك اتفق إعرابه واختلف معناه، ومما اختلـف إعرابه، واتفق معناه قولك: ما زيد قائماً وما زيد قائم اختلـف إعرابه، واتفق معناه".[2]

وقد سار الدكتور إبراهيم أنيس في نفس الطريـق الـذي سـار عليـه (قطـرب) بـل اقتفـى أثـره وذلك بقوله: "يظهر – والله أعلم – أن تحريك أواخر الكلمـات كـان صـفة من صـفات الوصـل فـي الكلام شعراً، أو نثراً؛ فإذا وقف المتكلم أو اختتم جملته لم يحتج إلـى تلـك الحركـات بـل يقف علـى

---

1) ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: 276هـ)، تأويل مشكل القرآن، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ص18 .

2) الزجاجي، ابو القاسم الزجاجي (ت337) ، الإيضاح في علل النحو، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفـائس، بيروت، الطبعة الثالثة 1979، ص 70.

آخر كلمة من قولـه بما يسمى السكون كما يظهر أن الأصل في كل الكلمات أن تنتهى بهذا السكون وأن المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل".[1]

وهنـا يـرى الـدكتور إبـراهيم أنـيس أن الحركـات الإعرابيـة ليسـت دلالـة علـى الفاعليـة أو المفعوليـة أو غيرهمـا وإنّما هذه الحركات لا تعدو أن تكون حركـات يحتـاج إليهـا لوصـل الكلمـات بعضـها بـبعض. فهـي إذًا تـأتى للـتخلص مـن التقـاء السـاكنين عنـد وصـل الكـلام. أمـا الفاعليـة والمفعولية وغيرهما فإنما يستفاد من موقع كل من الفاعل والمفعول أي رتبتها في الجملة.

وفي النهاية رأينا كيف أن هذه العلاقة النحوية الصرفية كانت قديما علاقة شائكة مترابطـة دُمِجَـت فـي التـآليف دون ممـايزة بينهمـا أو فصـل أحـدهما عـن الآخـر، ثـم إن هـذه المفارقـات والمشاكلات ما ظهرت وبانت إلا بعد جهد من العلماء العرب الذين أرادوا حماية العربيـة والإبقـاء على علومها وفصاحتها وبلاغتها بعيدا عن الخطأ الذي يمكن أن يحصل نتيجة الاختلاط بالشعوب غير العربية.

---

1) انيس، د. ابراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو القاهرة، الطبعة الثالثة 1966، ص208 .

الفصل الثاني

المصادر والمشتقات العاملة وأثرها في الإعراب

الفصل الثاني

المصادر والمشتقات العاملة وأثرها في الإعراب

بعد بيان العلاقة التي جمعت النحو بالصرف، وبيان حدود اشتراكهما ومواطن اختلافهما، ننتقل إلى المصادر والمشتقات وأثرها في إعراب الكلمات وفق سياقاتها المختلفة.

وفي هذا الفصل بيان لأثر المصادر والمشتقات العاملة في الإعراب، ووقوف على هذه الأسماء وشروط عملها حين تكون في الجملة، وأثرها في المعنى.

أولاً: الأسماء المشتقة:

هي من وجهة نظر الصرفيين: اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغة المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسما الزمان والمكان، واسم الآلة.

اسم الفاعل

وقد ورد لاسم الفاعل تعريفات عديدة عند العلماء منها:

ما ورد عن الزمخشري (ت 538 هـ) قوله: " اسم الفاعل هو ما يجري على يفعل من فعله كضارب ومنطلق ومستخرج ومدحرج ".[1]

ويعد تعريف الزمخشري السابق التعريف المباشر لاسم الفاعل.

أما ابن مالك (ت 672 هـ) ، فقد عرفه في التسهيل بقوله: " هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي"[2]، وابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) قال عنه: " وهو ما اشتق من فعل لمن قام به على معنى الحدوث كضارب ومكرم" [3].

---

1) الزمخشري، المفصل في صنعة الأعراب، ص285.

2) ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى (1410هـ - 1990م) ،ج70/3 .

3) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص496.

والمقصود من " الحدوث ": أن اسم الفاعل متجدد على حسب الأزمنة، أما الثبوت: فيخلو من معنى الزمن، والمقصود منه الصفة المشبهة، فهي تدل على من وقع منه الفعل على وجه الثبوت والدوام.[1]

عرفنا في صفحات سابقة من هذه الدراسة أن اسم الفاعل صيغة تتضمن معاني ثلاثة، هي: الحدث، والحدوث، ومن وقع منه الحدث، وهو يجري مجرى الفعل في صفة متجددة لا ثابتة وتضيف معنى زائدا على معنى الفعل.

- صياغة اسم الفاعل:

يكثر استخدام اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على وزن فَاعِل، واختلف العلماء في أبنيته، فمنهم من قال إنَّه من فَاعِل فقط وهذا رأي كل من الزمخشري في كتابه المفصل[2]، وابن الحاجب في كتابه الكافية والرضي في شرحها. ومنهم من ذهب إلى أنَّ له أبنية متعددة وهذا رأى ابن مالك[3]، أما سيبويه فلم يخصص بابا لاسم الفاعل وإنما تكلم عنه في عدة أبواب وكان يسميها بالاسم.

من شروط اشتقاق اسم الفاعل أنه يشتق من الفعل المبني للمعلوم المتصرف، ويشتق من الماضي الثلاثي المتعدي واللازم وغير الثلاثي. وله صيغ قياسية وصيغ سماعية ومن الصيغ القياسية التي هي أوزان متعارف عليها لصياغة اسم الفاعل حيث من الممكن القياس عليها.

ويصاغ اسم الفاعل من فَعَلَ بصيغة قياسية هي فاعل بغض النظر كون الفعل متعديا أم لازما، قال ابن مالك: " وتوازن في الثلاثي المجرد فاعلا".[4]

فلو أخذنا على سبيل المثال الفعل قتل وهو فعل متعد فنقول: قتل فهو قاتل، وبسط فهو باسط، كما في قوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾[1]؛ فهو فعل متعد جاء اسم الفاعل منه على صيغة فاعل.

---

1) الأزهري، أحمد بن قاسم الصباغ العبادي ثم المصري الشافعي الأزهري، شهاب الدين (ت: 992هـ)، رسالة في اسم الفاعل، المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة. تحقيق الدكتور محمد حسن عواد. دار الفرقان – عمان. الطبعة: الأولى، 1403هـ – 1983م، ص72 .

2) الزمخشري ،المفصل في صنعة الإعراب ،ص 285.

3) ابن مالك، شرح التسهيل، ج70/3 .

4) المصدر نفسه، ج70/3 .

وفي قوله تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ ﴿١٢﴾ ﴾[2]؛ فقد جاء اسم الفاعل ضائق من الفعل المعتل الأجوف ضاق، وأصله ضيق، فقلبت الياء إلى الهمزة وعدلت من ضايق إلى ضائق . وقد ذكر الرضي أن هذا مطرد في كل صفة.

وعلى هذا النحو يأتي (قائل وبائع) من الفعلين (قال وباع) ومن المعروف أن الفعل معتل العين سواء كان واويا أو يائيا يأتي على صورة واحدة، حيث تقلب الياء أو الواو إلى همزة. في حين إذا كانت عين الفعل أصلية تبقى كما هي في صيغة الفاعل دون قلبها إلى همزة، فعلى سبيل المثال لو أخذنا الفعل سأل فاسم الفاعل منها سائل، وفي حال كان الفعل مهموزا في بدايته فإننا ندغم همزته في ألف فاعل كونهما صوتين متماثلين.

ويصاغ أيضًا من غير الثلاثي، جاء في شرح التسهيل" توازن المضارع مكسور ما قبل الآخر مبدوء بميم مضمومة".[3] وغيره تعني غير الثلاثي؛ فصياغته إن كان رباعيا أو أكثر على زنة المضارع مع إبدال حرف المضارع ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر مطلقا سواء كان مكسورا في المضارع أو مفتوحا وذلك نحو قَاتَل يُقاتِلُ فهو مُقَاتِلٌ وأخْلفَ يُخلِفُ فهو مُخْلِفٌ، ومنها قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخۡلِفَ وَعۡدِهِۦ رُسُلَهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٞ ذُو ٱنتِقَامٖ ﴿٤٧﴾ ﴾.[4] وأيضا في قوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ إِخۡوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُواْ عَلَيۡهِ فَعَرَفَهُمۡ وَهُمۡ لَهُۥ مُنكِرُونَ ﴿٥٨﴾ ﴾[5]؛ فمُنْكِرُون اسم فاعل من أنَكَر جاءت بصيغة الجمع.

- دلالة اسم الفاعل:

لقد سبق القول إن الفعل يفيد التجدد والحدوث، والاسم يفيد الثبوت، إلا أن الأسماء ليست على درجة واحدة في دلالتها على الثبوت، فاسم الفاعل يختلف عن صيغة المبالغة، وكلاهما يختلفان عن الصفة المشبهة، كما سيظهر لاحقا، وقد بين علماء اللغة أن الأصل في دلالة اسم

---

1) سورة الكهف:18.

2) سورة هود: 12.

3) ابن مالك، شرح التسهيل، ج70/3 .

4) سورة إبراهيم: 47

5) سورة يوسف: 58.

الفاعل هو الحدوث، وهو ما يظهر من تعريفه بأنه :" ما دل على الحدث والحدوث وفاعله".[1]، أما الثبوت فهو طارئ في دلالته؛ لأنه إذا دل على الثبوت صار صفة مشبهة.

ومسألة الحدوث والثبوت في اسم الفاعل مسألة خلافية بين النحاة، وقد وردت فيها عدة أقوال، والتفصيل فيها ليس مجال بحثنا، ولعل القول بأن اسم الفاعل يقع وسطا بين الفعل والصفة المشبهة هو الأقرب للصواب، فالفعل يدل على التجدد والحدوث: فإن كان ماضيا دل على أن حدثه قد تم في الماضي، وإن كان مضارعا دل على حدوثه في الحال أو الاستقبال، أما اسم الفاعل فهو أدوم وأثبت من الفعل، ولكنه لا يرقى إلى ثبوت الصفة المشبهة، فإن كلمة (قائم) أكثر دواما وثباتا من (قام أو يقوم) ، ولكن ثبوتها ليس كثبوت الصفات: (طويل) أو (قصير)؛ فإنه يمكن الانفكاك عن القيام إلى الجلوس أو غيره، ولكن لا يمكن الانفكاك عن الطول أو القصر.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿٢٨﴾ ﴾[2]؛

فقد دلّ السياق عُلى الحال والاستقبال، لهذا فهو يتعدى إلى مفعوله فإن لم يكن كذلك لا ينصب مفعولا بل يجب ذكره بالجر.

فالصيغة الصرفية قد لا تكون كافية بمفردها لأداء المعنى المراد؛ فهي بحاجة إلى قرينة توضحه كالتنوين، بالإضافة إلى دلالة الجملة على الحال والاستقبال؛ فقد جاء في الكتاب " فهذا جرى مجرى الفعل المضارع فى العمل والمعنى منونا"[3]، ممّا جعله يعمل عمل الفعل المضارع، ولابد لنا من الاعتراف أن "لاسم الفاعل دلالة مزدوجة القيمة: الحدث و الفاعل، وقد يكتسب من خلال بنية التركيب وسياق الحدث الدلالة على الزمن".[4]

أما دلالة اسم الفاعل على الزمن فإننا نجد أنه يدل على الماضي في حالات، وعلى الحال والاستقبال في حالات أخرى؛ أي "إنه يدل على الأزمنة الثلاثة"[5]، فكل حالة يكون عليها اسم

---

1) ابن هشام ،عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج181/3 .

2) سورة الحجر: 28

3) سيبويه، الكتاب، ص164.

4) عبد الجليل، د. عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، دار أزمنة للتوزيع والنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى 1998، ص286.

5) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،ص180 .

الفاعل في الجملة تحتم عليه دلالة مختلفة على زمن معين في تلك الجملة، فإذا كان اسم الفاعل مضافًا دلَّ على الماضي، أما إذا كان منونًا فإنه في هذه الحالة يدل على الحال والاستقبال، فنقول: هذا قاتلُ حمزَة، ولا نقول: هذا قاتلٌ حمزَة.[1]

واسم الفاعل ذو دلالات مختلفة على الزمن، فإذا اقترن بشيء فإنه يدل على زمن معين نستدل عليه من خلال القرائن والسياقات المختلفة: اللفظية والمعنوية وغيرها، كذلك إذا سبق بنفي أو استفهام؛ فإنه يدل على الزمن أيضا، وقد لمح الكوفيون إلى هذه الخصوصية لاسم الفاعل؛ لذلك أطلقوا عليه اسم الفعل الدائم، كما ذكر شوقي ضيف في كتابه (المدارس النحوية) :"اصطلاح الفعل الدائم ويقصدون به اسم الفاعل، وهو يقبل عندهم الفعل الماضي والفعل المستقبل الشامل لفعلي المضارع والأمر في اصطلاح البصريين، وكأنما دفعهم الى ذلك أنهم وجدوه يعمل عمل الفعل".[2]

ومن خلال هذا كله فإن اسم الفاعل يحمل طبيعة مختلفة عن غيره من الكلمات والمشتقات، وتمكننا هذه الطبيعة من معرفة عمله من خلال وجوده في التركيب اللغوي، فإذا استعمل وحده غير متصل بشيء، فإنه لا يدل على زمن بعينه، فهو بذلك يستعمل استعمال الأسماء الجامدة، مثل: خالد عاقل، فعاقل هنا اسم فاعل لا يدل على زمن بعينه، فهو بالتالي لا يدل على زمن، وفي هذه الحالة يكون لدينا صفة مشبهة وليس اسم فاعل؛ لأن (عاقل) تدل على ديمومة العقل لخالد، فهي إذن صفة مشبهة وليست اسم فاعل، "فإذا خلا اسم الفاعل من القرينة الدالة على الزمن دون غيره، دلَّ على مطلقية الحدث، فأي الأزمنة قدرت أصبت"[3]

- إعمال اسم الفاعل:

تعمل المشتقات عمل أفعالها وثمة أمور إذا توافرت جعلت من المشتق عاملا؛ فاسم الفاعل يعمل إذا اتصل بأل التعريف سواء في الماضي أو الحال أو الاستقبال بدون شروط؛ فيأخذ فاعلا إذا كان لازما ومفعولا إذا كان متعديا. ففي قوله تعالى: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾[4]. فقد جاء لفظ الجلالة الله منصوبا على المفعولية لاسم الفاعل (الذاكرين)،

---

1) سيبويه، الكتاب، ج1 / 167.

2) ضيف ،شوقي ضيف، (ت2005)، المدارس النحوية، دار المعارف – القاهرة، الطبعة السابعة ،ص166.

3) عباس حسن (ت: 1398هـ)، النحو الوافي، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة، ج238/3.

4) سورة الأحزاب: 35.

وهومشتق من فعل متعد لذلك نصب مفعولا به. ومن الشواهد الشعرية على ذلك ما قاله عنترة، في معلقته:

الشَّاتِمِي عِرْضِي وَلَمْ أَشتُمْهُمَا والنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دَمِي [1]

نرى أن كلمة "عرضي" جاءت مفعولا بـه لاسم الفاعل المجموع (الشامتين)، ويعمل اسم الفاعل إذا كان مجردا من التعريف، وذلك بشروط لا بد من توافرها كأن يسبقه الاستفهام أوالنفي والنداء أوالموصوف، والإسناد اليه ويحمل في دلالته الحال والاستقبال، ومن الأمثلة على ذلك:

أمكرمٌ أخاه خالدٌ؟. جاء اسم الفاعل هنا مجردا من التعريف، لكنه عمل عمل فعله؛ لوجود الاستفهام في تركيبه، (فأخاه) مفعول به لاسم الفاعل من غير الثلاثي وهو متعدٍ، وفي قولنا: يا طالبا علما، فقد اعتمد تركيب الجملة على النداء، فجاء (علما) منصوبا على المفعولية. والعمل أصل في الأفعال وفرع في الأسماء، واسم الفاعل تضمن معنى الفعل؛ فلذلك عمل من حيث رفع فاعل إذا كان لازماً، ونصب مفعول به إن كان متعدياً. وشرط إعماله عند جمهور النحاة أن يدل على الحال أو الاستقبال، لمشابهته الفعل المضارع لفظاً ومعنى، أما إذا دلّ على المضي فلا يعمل لأنه لا يشابهه. وهو لا يخلو من أن يكون معرفاً بأل أو مجرداً، فإذا كان اسم الفاعل مجرداً من (ألـ) لا يعمل إلا بشروط، وهذه الشروط هي الاعتماد على النفي أو الاستفهام أو نداء أو جاء خبراً لمبتدأ أو خبر لناسخ أو أن يأتي صفة لموصوف أو أن يعتمد على صاحب الحال، وهذا ما ذهب إليه البصريون، أما الكوفيون ووافقهم الأخفش لم يشترطوا الاعتماد على شيء فأجازوا إعماله مطلقاً.[2]

أما إذا كان مقترنا بـ (أل) فرأي جمهور النحويين أن يعمل مطلقاً سواء أكان دالاً على الحال أو الاستقبال أو كان دالاً على المضي، إلا أن هذه المسألة فيها خلاف؛ فأغلب علماء النحو

---

1) ينسب هذا البيت لعنترة بن شداد العبسي، وهذا البيت من معلقته المشهورة. وقد ورد في الاشموني، شرح الاشموني ج133/2، و الوقاد، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى 1421هـ – 2000م ج17/2، والعيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى 855 هـ)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، 1431 هـ – 2010 م، ج1185/3 .

2) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص166 .

يرون عمله مطلقاً في الأزمنة الثلاثة وغير معتمد وقسم آخر قال لا يعمل بحال وهناك من قال بعدم عمله إلا ماضياً، "واعلم أن إعمال اسم الفاعل مع الألف واللام ماضيًا كان أو حاضرا أو مستقبلا، جائز مرضي عند جميع النحويين"([1])

أولاً: اسم الفاعل المجرد من (أل)

اسم الفاعل المجرد يعمل بشروط هي:

١ - أن يكون خبراً عن مبتدأ؛ فالاعتماد على المبتدأ أو ما أصله مبتدأ نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفۡسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمۡ ۝٦ ﴾ [2]، فنصب اسم الفاعل (باخع) مفعوله (نفس)، وذلك لاعتماده على ما أصله مبتدأ وهو اسم لعل.

ومثال ذلك قول الأعشى ميمون بن قيس:

كَنَاطِحِ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَهَا[3][4]

ففي قوله: (كناطح): خبر مبتدأ محذوف؛ أي: أنت كوعل ناطح.

---

[1]) ابن الناظم ، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686 هـ)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعةالأولى، 1420 هـ– 2000 م، ص303.

2) سورة الكهف: 6.

3) ينسب البيت للأعشى وقد ورد في معلقته، وهذا صدر البيت وعجزه (فلم يضرها وأوهى قَرنه الوعل) وقد ورد في: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911 هـ)، شرح شواهد المغني، مذيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي الطبعة: الاولى 1386 هـ– 1966 م ج967/3، و ابن مالك، شرح الكافية الشافية ج1030/2، ابن هشام، اوضح المسالك ج183/3، وابن عقيل، شرح ابن عقيل ج109/3، والأشموني، شرح الأشموني ج218/2، والوقاد، شرح التصريح ج12/2، والصبان، حاشية الصبان ج447/2، و المكودي، شرح المكودي ص181، و العيني، المقاصد النحوية ج1417/3، وشرّاب، شرح الشواهد الشعرية ج222/2..

4) ورد في رواية أخرى (كناطحٍ صخرةً يوما ليفلقها)، ووردت هذه الرواية في: الأعشى، ميمون بن قيس (ت7هـ)، ديوان الأعشى، شرح وتعليق الدكتور محمد حسين، المطبعة النموذجية، مكة، ص61، والفراهيدي، العين ج106/4، والعسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو 395هـ)، الصناعتين، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ،المكتبة العنصرية– بيروت، 1419 هـ ص308، والقرطبي، الرد على النحاة ص67 .

2- أن يكون خبرا للناسخ:

أ- خبر لـ (كان واخواتها) من ذلك:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَفْتُونِى فِىٓ أَمْرِى مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ ﴿٣٢﴾ ﴾ [1]

ب- أن يكون مفعولاً لناسخ:

ويشمل المفعول الثاني في باب ظن وأخواتها.

3- أن يعتمد على صاحب الحال" ويشترط اعتماده ..... أو ذي حال"([2]). وقد ذكر سيبويه: " فهذا- اسم الفاعل - جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منونا".([3])؛ وأيده في ذلك ابن السراج في كتاب الأصول في النحو: " وأن اسم الفاعل أعمل بمضارعته الفعل إذ كان أصل الأعمال للأفعال وأصل الإعراب للأسماء ... "[4].

ودلالته على الحال كما في قوله تعالى:﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ ﴿١٢﴾ ﴾[5]، فتارك متعدٍ نصب مفعوله (بعض)، أما ضائق ففعله لازم لذا لم ينصب مفعوله. وأما دلالته على الاستقبال فنجدها في قوله تعالى﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ ﴾ [6].

وقد ذكر الزمخشري عدم إعماله بقوله:" ويشترط في إعمال اسم الفاعل أن يكون في معنى الحال أو الاستقبال، فلا يقال: زيد ضارب عمراً أمس، ولا وحشي قاتل حمزة يوم أحد".[7]، وقال ابن هشام:" والمجرد عنها إنما يعمل بشرطين: أحدهما ان يكون للحال أو الاستقبال لا للماضي خلافا للكسائي".([8])

---

1) سورة النمل :32.

2) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب ص289 .

3) سيبويه، الكتاب 164 .

4) ابن السراج، الاصول في النحو، ص123 _126 .

5) سورة هود: 12.

6) سورة الكهف: 23.

7) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص 289 .

8) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص499. ايضا ابن هشام أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج181/3.

ثانياً: المقترن بأل

ذكرنا أن اسم الفاعل يعمل مطلقاً إذا كان محلى بـ (أل) سواء أكان دالاً على المضي أو الحال أو الاستقبال وهو رأي الجمهور.

وتجدر الإشارة إلى أن عامل اسم الفاعل يتقدم عليه ما لم يكن معرفا بأل أو مجرورا بالإضافة، أو مجرورا بحرف جر أصلي؛ فلا يمكن القول: "أحسنتُ إلى مُكرمٍ عليّاً"[1]؛فهنا جاء حرف الجر أصليا فلا نستطيع القول أحسنت عليا إلى مكرم، ولا يمكننا القول هذا سعيدا المكرم كونه اسم الفاعل معرفا بأل.ومن الأمثلة على جواز تقدمه قولنا:"الحديقة عطرا فواحة"[2]، إذ يمكن القول الحديقة فواحة عطرا فهنا جاز تقدم المعمول لأنه مجرد من أل، وكذلك "ليس سعيدٌ خالداً بسابقٍ"[3]، تقدم أيضا المعمول على اسم الفاعل (سابق) لاتصاله بحرف جر زائد الذي عومل هنا بمعاملة الحرف الساقط ؛فلم يكن له أي أثر أو تأثير يذكران.

وفي المقتضب:" تقول: زيدا عمرو ضارب كما تقول زيدا عمرو يضرب" [4]؛ فالمبرد هنا أوضح جواز تقدم معمول اسم الفاعل (زيدا) عليه (ضارب) كونها جاءت مجردة من (أل)، إذ لو قلنا: زيدا عمرو الضارب ما جاز هذا التقدم.

-اسم المفعول:

يعد من المشتقات بعد اسم الفاعل، وهو اسم مشتق من الفعل الذي يبنى للمجهول، وذلك للدلالة على من وقع عليه الفعل على وجه التجدد والحدوث لا الدوام والثبوت.

ووردت عدة تعريفات لاسم المفعول، فقد قال الجرجاني فيه:" اسم المفعول: ما اشتق من يفعل لمن وقع عليه الفعل".[5]، وعرّفه الزمخشري قائلًا:" الجاري على يُفعَل من فعله نحو مضروب لأنه أصله مفعل".[6]

---

1) الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: 1364هـ)، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت الطبعة الثامنة والعشرون، 1414 هـ - 1993 م، ج3/ 282.

2) عباس حسن، النحو الوافي ،ج3 / 263.

3) الغلاييني، جامع الدروس العربية ،ج282/3

4) المبرد، المقتضب، ج4/ 156.

5) الجرجاني، كتاب التعريفات ص26 .

6) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب ص291 .

نجد أن الزمخشري هنا أشار على أن اسم المفعول يصاغ من المبني للمجهول بقوله (على يُفعَل)، وقد أورد ابن يعيش :" فالميم في (مفعول) بدل من حرف المضارعة في (يفعل)، ...، والواو في مفعول كالمدة التي تنشأ للإشباع".[1]

-صياغة اسم المفعول:

يأتي اسم المفعول من الثلاثي على وزن مفعول، كتب مكتوب، قرأ مقروء، وهو بناء يأتي من المتعدي واللازم؛ فقد ذكر ابن هشام:"صيغته من الثلاثي على زنة مفعول كمضروب ومقتول ومكسور ومأسور ومن غيره بلفظ مضارعه،بشرط ميم مضمومة مكان حرف المضارعة وفتح ما قبل آخره كمُخرَج ومُستخرَج ".[2]

من هنا نرى أن اسم المفعول يصاغ من الفعل الثلاثي على وزن مفعول، ومن غير الثلاثي يصاغ على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميمًا وفتح ما قبل الآخر.

واسم المفعول يجيء أيضًا من الفعل الصحيح والمعتل بأنواعهما، قال تعالى: ﴿ قَالَ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَدْحُورًا ﴾[3]؛ ف(مذءوما) اسم مفعول جاءت من الفعل ذأم، وكذلك (مدحورا) من الفعل دحر، وهذه أفعال صحيحة كما نرى. وفي الأفعال المهموزة تأتي أيضا على وزن مفعول كأخذ مأخوذ وسأل مسؤول.

وعند صياغة اسم المفعول من الفعل الصحيح المضعف؛ فإننا نفك التضعيف مثلا: شدَّ مشدود، ردَّ مردود وهكذا. وفي قوله تعالى: ﴿ وَمَا نُؤَخِّرُهُ إِلَّا لِأَجَلٍ مَعْدُودٍ ﴾[4].

وإذا تجاوزنا الفعل الصحيح إلى المعتل وصياغته منه، فلنأخذ على سبيل المثال الفعل (وقف) وهو فعل لازم معتل الفاء؛ فإن اسم المفعول منه يصاغ على موقوف. وما كانت عينه معتلة مثّل له ابن مالك ب (مبيع)وهو من الفعل (بَيَعَ)،فهو فعل معتل بالياء و(مقول) الذي أصله (قَوَلَ)، وهو فعل معتل بالواو وذكر أنها غيرت؛فنقلت الياء المفتوحة في (بيع) والواو المفتوحة في (قول) ألفاً وهو ما يسمى عند العلماء الاعلال بالقلب وهو قلب حرف العلة اليائي أو الواوي

---

1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج104/4 .
2) ابن هشام، شرح شذور الذهب. ص509 .
3) سورة الأعراف: 18
4) سورة هود: 104

المفتوح مع أهمية وجود فتحة أصلية للحرف السابق لهذين الحرفين ألفًا (قَوَلَ > قَالَ / بَيَعَ > بَاعَ).([1])

أما المعتل الناقص ك (مرمي) حيث إن أصلها (مرموي)؛ فنلاحظ اجتماع الواو والياء وادغمناها في الياء وهو مثال على الناقص اليائي. أما الفعل المعتل الناقص الواوي، فمثلا مدعو أصلها مدعوو، حيث أدغمنا الواو الأولى في الثانية لاجتماع المثلين. ومن الأمثلة القرآنية على المعتل الناقص قوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ يَٰصَٰلِحُ قَدْ كُنتَ فِينَا مَرْجُوًّا ﴿٦٢﴾ ﴾ [(2)]، فأصل مرجو: رجا وهو فعل ثلاثي معتل ناقص.

وذكرت الدكتورة خديجة الحديثي أن واو مفعول تحذف من الأجوف عند الخليل وتحذف عين الفعل وتقلب واو البناء ياء في اليائي عند الأخفش[(3)]، وقال سيبويه في (مبيع) أنَّ المحذوف هو واو مفعول واعتل لذلك لالتقاء ساكنين، وأنَّها زائدة والتي قبلها أصلية وكسرت لمجاورتها الياء".[(4)]، وهذا ما تذهب إليه الباحثة، وذكر سيبويه "أن بعض العرب يخرجه على الأصل فيقول: مخيوط ومبيوع".[(5)]

وعند صياغة اسم المفعول من غير الثلاثي؛ فإننا نبدل ياء مضارعه ميمًا مع فتح ما قبل الآخر، وهو ما قاله ابن مالك:" أنه على زنة اسم فاعله مفتوحا ما قبل آخر نحو مُدحرَج ومجتذَب ومستفهَم ما لم يستغن فيه بمفعول عن مُفعَل كمزكوم ومحموم ومحزون، ومنه محبوب في الأكثر".[(6)]. وهو ما نجده أيضا عند ابن عقيل الذي قال: "فإن أردت بناء اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف أتيت به على وزن اسم الفاعل ولكن تفتح منه ما كان مكسورا وهو ما قبل الآخر نحو مُضارَب ومُقاتَل ومُنتظَر".[(7)]

---

1) عبابنة، يحيى، الصرف العربي التحليلي، نظرات معاصرة ،دار الكتاب الثقافي،عمان– الأردن، ص 42.

2) سورة هود: 62

3) الحديثي، خديجة الحديثي (ت2018)، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة –بغداد، الطبعة الأولى 1965، ص 280.

4) سيبويه، الكتاب، ج348/4 .

5) سيبويه، الكتاب، ج348/4 .

6) ابن مالك، شرح التسهيل، ج88/3.

7) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: 769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون 1400 هـ – 1980، ج137/3.

وقد رأى الزمخشري" أنه الجاري على يُفعل"،[1]أي البناء للمجهول وهو الذي لم نجده عند ابن مالك وابن عقيل، فلم يحددا شرط البناء للمجهول، ولكن الزمخشري أقرب للصواب؛ فالفعل المضارع المبني للمجهول يكون مفتوح ما قبل الآخر.

-دلالة اسم المفعول:

يفيد اسم المفعول الحدوث في الأصل والثبوت أمر طارئ عليه، وهو في ذلك كاسم الفاعل، إلا في الدلالة على الموصوف، فإنه في اسم الفاعل يدل على ذات الفاعل، وفي اسم المفعول يدل على ذات المفعول. ويحمل اسم المفعول دلالة عميقة في بنية الجملة، كما وردت عند عباس حسن: " اسم مشتق، يدل على معنى مجرد، غير دائم، وعلى الذي وقع عليه هذا المعنى. فلا بد أن يدل على الأمرين معًا، "وهما: المعنى المجرد، وصاحبه الذي وقع عليه".[2] وهذه الدلالة والأثر ناشئ من دلالة اسم المفعول على حدث، وعلى من وقع عليه الحدث ومن اشتقاق اسم المفعول من فعل مبني للمجهول، كل هذه الأمور كان لها تأثيرها في بنية الجملة العميقة، وقد أكمل عباس في حديثه عن دلالة هذا المشتق بقوله:" ودلالته على الأمرين السالفين مقصورة على الحدوث - أي على: الحال".[3]

وتدل بنية اسم المفعول على من وقع عليه الحدث، حيث يكون الحدث مجهول الفاعل، فيشتق اسم المفعول من مصدر فعل مبني للمجهول؛ لذا فهو يأخذ نائب فاعل، ولا تمتد إلى الماضي، ولا إلى المستقبل، ولا تفيد الدوام إلا بقرينة.

-إعمال اسم المفعول:

يعمل اسم المفعول عمل فعله المبني للمجهول فيرفع نائب فاعل، ولكن بشروط، وهذه الشروط تشبه شروط عمل اسم الفاعل، حيث قال ابن يعيش في (شرح المفصل) :" اسم المفعول في العمل كاسم الفاعل؛ لأنه مأخوذ من الفعل، وهو جار عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه".[4]

---

1) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص291 .

2) عباس حسن، النحو الوافي، ج271/3 .

3) عباس حسن، النحو الوافي، ج271/3 .

4) ابن يعيش، شرح المفصل ،ج104/4 .

وقال السيوطي أيضا: "اسم المفعول كاسم الفاعل، فيعمل عمل فعله إن كان متصلا ب (أل) مطلقاً، وإن كان مجرداً منها، ولكن بشرط الحال، أو الاستقبال، أو الاعتماد على نفي أو استفهام أو صفة أو حال أو خبر..... ".[1]

أولاً: اسم المفعول المقرون بـ (أل) مطلقاً سواء أكان دالاً على المضي أو الحال أو الاستقبال.

ثانياً: اسم المفعول المجرد من (أل): أن يكون دالاً على الحال أو الاستقبال ولا يعمل عند الجمهور اذا دلّ على المضي، نحو أمضروباً الزيدان الآن أم غداً؟،ولا يجوز أمس. وأن يكون معتمداً على شيء قبله وهو رأي جمهور النحاة، ومن هذه الأشياء الاعتماد على النفي أو الاستفهام أو معتمداً على صفة، ويجوز إضافة اسم المفعول إلى ما هو مرفوع معنى، نحو قولك: "زيد مكسو العبد ثوبا".[2] فالعبد جاء مجرور لفظًا مرفوع محلًا على أنه نائب فاعل لاسم المفعول.

-الصفة المشبهة باسم الفاعل:

جاء في شرح الكافية: "والصفة المشبهة اسم الفاعل ... كـ"الضخم جسم العظيم الكاهل"[3]. وهي المصوغة من فعل لازم صالحة للإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى. ومعنى ذلك أنها لا تشتق إلا من الفعل اللازم. فنقول: محمد حسن الوجه. وأما كونها سميت بالمشبهة باسم الفاعل؛ فذلك لتشابه عملها بعمل اسم الفاعل، غير أن اسم الفاعل يعمل متعديًا؛ قيل في ذلك: " شبهت باسم الفاعل في الدلالة على معنى وما هو له، وفي قبول التأنيث والتثنية، والجمع. بخلاف أفعل التفضيل. وهي أيضًا تشبه اسم الفاعل في دلالتها على من قام بالفعل، غير أن اسم الفاعل: يدل على من قام بالفعل على وجه الحدوث والتجدد، أما الصفة المشبهة: فتدل على من قام بالفعل على وجه الثبوت والدوام، " صفة دَالَّة على الثُّبُوت".[4] فإذا: "أردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن، وإذا أردت حدوثه قلت حاسن ولا تقول حسن"[5] "وفي سلامة بنيتها من عروض تغير بخلاف أمثلة المبالغة".[6]

---

1) السيوطي، همع الهوامع، ج68/3 .

2) ابن مالك، شرح الكافية الشافية ،ج1053/2 .

3) ابن مالك: محمد بن عبد الله، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، شرح الكافية الشافية. المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي. جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ج 2 / 1055.

4) السيوطي، همع الهوامع، ج3 / 80.

5) الوقاد، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ،ج48/2 .

6) ابن مالك، شرح الكافية الشافية. ج 2 / 1055.

وقد جاء لهذا المشتق عدة تعريفات ذكرتها مصادر العربية الأولى، ونذكر منهاقول ابن هشام: "كل صفة صَحَّ تَحْويل إسنادها إلى ضمير موصوفها"[1]، وفي شرح قطر الندى وبل الصدى عرفت بأنها: " الصّفة المصوغة لغير تفضيل لإفَادة الثّبوت ك حسن وظريف وطاهر وضامر ولا يتقدمها معمولها ولا يكون أجنبيا"[2]، وفي قوله لا يتقدمها معمولها، أي أنه لا يجوز القول: زيدٌ وجهُهُ حسنٌ، كما أن الصفة المشبهة باسم الفاعل لا تكون إلا للحال، فلا تقول زيد حسن الوجه غدا أو أمس.

الصفة المشبهة باسم الفاعل إذا كانت من فعل ثلاثي تكون على نوعين أحدهما ما وازن المضارع نحو طاهر القلب وهذا قليل فيها، والثاني ما لم يوازنه وهو الكثير نحو، جميل الظاهر، وحسن الوجه، وكريم الأب، وإن كانت من غير ثلاثي وجب موازنتها المضارع نحو منطلق اللسان[3]، من الملاحظ مما سبق أن الصفة المشبهة هي لفظٌ مصوغ من اللازم، للدلالة على الثُبوت. ويغلب بناؤها من الفعل اللازم، وقد ورد في ذلك:

وَصَوْغُهَا مِنْ لاَزِمٍ لِحَاضِرِ كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ.[4]

ومن الناحية الصرفية تدلُّ على موصوف بالحدث على سبيل الفاعلية لا المفعولية،أي أنّها لا ترتبط بمفعول أو ما يشبه المفعول لأنّها صفة ذاتية أو خلقية في أصحابها، وليست حدثا واقعا على شيء .كما أنها لا ترتبط بأزمنة محددة، وهي تكون للماضي المتصل بالزمن الحاضر الدائم دون الماضي المنقطع والمستقبل، أما اسم الفاعل فيكون للأزمنة الثلاثة.

وكما يراها ابن مالك فهي:" الملاقية فعلا لازما ثابتا معناها تحقيقا أو تقديرا قابلة للملابسة والتجرد والتعريف والتنكير بلا شرط"[5]، وهذه الصفة لا تكون إلا للحال أي أنّها ثابتة في صاحبها وقت الإخبار عنها، وهذا الثبوت قد يكون لازما أو مؤقتا ويلزم صياغتها من فعل دال

---

1) ابن هشام، شرح شذور الذهب. ص509 .

2) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى. ص 277 .

3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ج 3 / 141

4) ابن مالك، الفية ابن مالك، ص42.

5) ، ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري (ت: 778 هـ)، شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد، فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 1428 هـ ج2769/6 .

على الدوام والاستمرار، وتأتي كثيرًا من باب فَعِلَ وفَعُلَ، وقليلا من باب فَعَل، وللصفة المشبهة عدة صيغ لكنها ليست قياسية بالمعنى الذي رأيناه في اسم الفاعل.

-صياغة الصفة المشبهة باسم الفاعل:

تصاغ الصفة المشبهة باسم الفاعل من باب فَعِل، للدلالة غالبا على الأدواء الباطنة والعيوب الظاهرة، وهذه تختص بالصفات الذاتية. وقد تدل هذه الصيغة على صفة عارضة غير ثابتة في صاحبها الحزن والفرح، قال تعالى: ﴿ إِن تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ ۖ وَإِن تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا۟ قَدْ أَخَذْنَآ أَمْرَنَا مِن قَبْلُ وَيَتَوَلَّوا۟ وَّهُمْ فَرِحُونَ ﴿٥٠﴾ ﴾ [1]، وقد تدل هذه الصيغة أيضًا على صفة ثابتة ذاتية وذلك نحو خَشِنَ ومَرِنَ. وتصاغ على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء، وهو غالبا ما يدلل على الألوان: كأصفر صفراء، وأحمر حمراء. قال تعالى: ﴿ قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا ۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ ﴿٦٩﴾ ﴾ [2]؛ فصفراء صفة مشبهة على وزن فعلاء وهوما دل على لون مذكره أصفر.

وقد ورد في الوافية نظم الشافية للنيساري:

وهوَ مِنَ الألوانِ و الحِلى على أفْعَلَ كَالعُيوبِ مِثْلُ أشْهَلا.[3]

ومن صيغ الصفة المشبهة باسم الفاعل أيضا فعلان الذي مؤنثه فعلى، وقد تتدل هذه الصيغة على الخلو والامتلاء[4]، من مثل: عطشان، عطشى. وقد تدل أيضا على حرارة الوجدان، ك غضبان، غضبى. قال تعالى: ﴿ وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا ﴾.[5]

كَمِثْلِ عطْشانِ كَذا جُوعانِ ضِدَّاهُما الرّيانِ و الشَّبعانِ[6]

---

1) سورة التوبة :50.

2) سورة البقرة: 69.

3) النيساري، الوافية نظم الشافية، تحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، سنة النشر 1415هـ 1995م، مكة ،ج2/25.

4) الرضي الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب. ج 1 / 146 .

5) سورة الأعراف: 150.

6) النيساري، الوافية نظم الشافية، ج2/ 26.

وتصاغ الصفة المشبهة باسم الفاعل من فُعُل على وزن فعَل، ك حَسُن،حسن. وبَطُل، بَطل . ومؤنثها فعلة، وفي ذلك:

والضَمُ للعَيْنِ مع الكسْرِ ذِكْرٌ في نُدِسْ و عَجِلْ مثل حَذِرْ[1]

هناك صيغ أخرى للصفة المشبهة باسم الفاعل تشترك بين فعُل وفعَل و فعِل، منها: فعيل قولنا: سليم من سلِم، وكريم من كرُم، ومثل لها ابن يعيش ب: زيد كريم حسبه، وحسن وجهه، وصعب جانبه.[2]

هناك أيضا صيغة فَعْل، وهي كثيرة وتدلُّ على صفة ثابتة غير متحولة، ويغلب عليها أن تشتق من فَعُلَ. وهذا سر دلالتها على الثبوت وذلك نحو رَطبَ وسهلَ من رَطبَ وسَهلَ.

أما من فَعِلَ فهي قليلة نحو سَبْطٌ ووَعْرَ من سَبطِ ووَعِرَ. كما تأتي من فَعَلَ المضعف و ذلك نحو رَثٌّ و عَفٌّ وغير المضعف مثل شَيْخَ من شَاخَ.

-دلالة الصفة المشبهة باسم الفاعل

قيل في دلالة الصفة المشبهة :"وهي تدل على معنى ثابت فإن قصد الحدوث قيل هو حاسن الآن أو غداً، وكارم وطائل. ومنه قوله عز وجل: ﴿وَصَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ ١٢﴾ [3]، وتضاف إلى فاعلها كقولك: كريم الحسب وحسن الوجه، وأسماء الفاعل والمفعول يجريان مجراها في ذلك فيقال ضامر البطن، وجائلة الوشاح، ومعمور الدار، ومؤدب الخُدّام."[4]

فالثبوت في الوصف هي دلالة الصفة المشبهة، والذي يميزها عن غيرها من المشتقات، إلا أن دلالة الثبوت في الصفة المشبهة، لا يقصد منها أنها ثابتة مطلقًا، فتكون غير قابلة للزوال . كما أنها تدلُّ على ثبوت هذا الوصف– المعنى المجرد– في الموصوف ثبوتا عاما في كل الأزمنة، فهذا الوصف يصاحب الأزمنة الثلاثة – الماضي والحاضر والمستقبل– وملازمة ذلك الثبوت المعنوي العام للموصوف و دوامه، فهو ليس أمرا طارئا ولا حادثا الآن فهو أمر دائم أو شبه دائم كما تدلُّ على المعنى المجرد للاسم المشتق وتدلّ على الموصوف الذي يتصف بهذا الوصف.

---

1) المصدر نفسه، ج25/2.

2) ابن يعيش، شرح المفصل. ج4 / 106 .

3) سورة هود: 12.

4) ابن يعيش، شرح المفصل. ج4 / 108.

وقيل في الصفة المشبهة باسم الفاعل :"هذه الصفات، وإن كانت من أفعال ماضية، إلَّا أن المعنى الذي دلّت عليه أمر مستقرٌّ ثابت متصل بحال الإخبار".[1]

وهي أحيانا تدل على الدوام، وأحيانا تدلُّ على الحال فقط أو الحال و الاستقبال؛ فكل هذا تحكمه القرينة؛ فالصفة المشبهة باسم الفاعل ليست على درجة واحدة من الثبوت والاستمرار نحو: أعرج و أصمّ تدل على الثبوت والاستمرار، ووجع و حزن تدل على عدم الثبوت، فاختلاف هذه الصيغ و اختلاف السياق هو الذي يوضح هذه الدلالة.

وقد أورد عباس حسن في نحوه الشافي دلالات الصفة المشبهة باسم الفاعل:

1- معنى مجرد "أي: على وصف، أو: صفة"

2- وعلى صاحبه الموصوف به.

3- وعلى ثبوت ذلك المعنى له وتحققه ثبوتًا زمنيًا عامًا. "ويشمل الماضي والحاضر، والمستقبل".

4- وعلى دوام الملازمة، أو ما يشبه الدوام، إلا إنْ وجدت قرينة تمنع الدوام وشبيهه".[2]

وقد لا تدل بعض هذه الصفات على الثبات في المعنى، و ذلك نحو قوله تعالى: ﴿ ۞ مَثَلُ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ كَٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡأَصَمِّ ﴿٢٤﴾ ﴾ [3]، فهنا وصف لله سبحانه وتعالى في هذه الآية الكافرين بالعمى والصمم فهي صفات خلقية ظاهرة، وقد فسرها الإمام الرازي بقوله: "واعلم أن وجه التشبيه هو أنه سبحانه خلق الإنسان مركبا من الجسد ومن النفس، وكما أن للجسد بصرا وسمعا فكذلك حصل لجوهر الروح سمع وبصر، وكما أن الجسد إذا كان أعمى أصم بقي متحيرا لا يهتدي إلى شيء من المصالح، بل يكون كالتائه في حضيض الظلمات لا يبصر نورا يهتدي به ولا يسمع صوتا، فكذلك الجاهل الضال المضل، يكون أعمى وأصم القلب."[4]

---

1) المصدر نفسه . ج4 / 108.

2) عباس حسن، النحو الوافي. ج3 / 283

3) سورة هود: 24.

4) الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: 606هـ)، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي– بيروت، الطبعة الثالثة– 1420 هـ. ج335/17.

- إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل

تطابق الصفة المشبهة باسم الفاعل موصوفها اللفظي الذي يسبقها أو المعمول السببي في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير، وذلك طبقا لعلاقتها الدلالية بأي منهما، وقد تتطابق في الحالات الآتية:

-إذا كانت الصفة معناها لسابقها يقصد بمدلولها الموصوف السابق أي لا يوجد معمول سببي، ويخرج من ذلك الصفات التي يشترك فهيا المذكر والمؤنث وذلك نحو ثيّب وعلّامة. وأيضا ما صلح لهما لفظا لا معنى.

- إذا رفعت الصِّفَة المشبهة باسم الفاعل ضمير ما قبلها، وإن كان معناها لما بعدها فهي تجرى مجرى ما قبلها حيث أسندت إلى الضمير العائد، فتطابقه.

وهي مشتقة من الفعل الثلاثي اللازم؛ فكان يجب أن تكتفي بفاعلها، إلا أنَّها شابهت اسم الفاعل المتعدي لواحد في الدلالة على الحدث وفاعله، فحملت في العمل عليه، فعملت الرفع وعملت النصب واقتصرت على واحد لأنه أقل درجات المتعدي، وكان أصلها ألا تعمل النصب لأن فعلها لازم. و"الصفة المشبهة باسم الفاعل الأصلية مشتقة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم؛ فحقها أن تكون كفعلها، ترفع فاعلًا حتمًا، ولا تنصب مفعولًا به. لكنها خالفت هذا الأصل، وشابهت اسم الفاعل المتعدي لواحد؛ "فإنه - كفعله المتعدي- يرفع فاعلًا حتمًا، وقد ينصب مفعولًا به"، وصارت مثله ترفع فاعلها حتمًا، وقد تنصب معمولًا لا يصلح إلا مفعولًا به".[1] لكنه لا يسمى مفعولا، بل يسمى شبيها بالمفعول؛ فيقولون في إعرابه إن كان منصوبا: منصوب بالتشبيه على المفعول به.

كما أن الصفة المشبهة باسم الفاعل:"لم تقو أن تعمل عمل الفاعل لأنها ليست في معنى الفعل المضارع".[2]، والصفة المشبهة باسم الفاعل قليلا ما تجاري المضارع إن كانت من الثلاثي، أما إذا كانت من غير الثلاثي؛ "فتجاري المضارع في تحركه وسكونه وهذا التحرك هو وزن عروضي لا تصريفي أي تقابل حركة بحركة و سكون بسكون ولا يشترط أن تقابل حركة بعينها، فعدم المجاراة هو الغالب".[3]

---

1) عباس حسن، النحو الوافي. ج 3 / 294 .

2) سيبويه، الكتاب، ج194/1 .

3) الوقاد. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو.، ج 2 / 49 .

ومعمول الصفة المشبهة باسم الفاعل لا يتقدم عليها لضعفها فهي فرع في العمل عن اسم الفاعل، وإنما عملت لتشبُّهها باسم الفاعل، واسم الفاعل عمل لشبه الفعل فهي فرع من فرع، فإعمالها ضعيف لا يحق لها أن تعمل فيما هو متقدم عليها، قال الخضري:" قوله:(فلم يجز تقديم معمولها) أي الشبيه بالمفعول به لأنه الذي يفترقان فيه أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان مطلقاً لأنه فاعل أو مضاف إليه، وأما المنصوب على وجه آخر فيقدم مطلقاً".[1]

من هنا نجد أن معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل يأتي بحالات ثلاث وهي الرفع على الفاعلية أو النصب على التشبيه بالمفعول به إذا كان هذا المعمول معرفا بأل أو على التمييز إن كان نكرة، أو يكون معمولها مجرورا بالإضافة.

فهي تعمل عمل اسم الفاعل مطلقا و بالشروط نفسها، إذ إنها لا تعمل إذا صغرت أو وصفت، وتعمل الرفع دون شروط أما النصب فيشترط فيه الاعتماد؛ فقد قيل:" عملها النصب في "الشبيه بالمفعول به" بشرط اعتمادها. ولكن هذا الاعتماد عام في المقرونة "بأل" والمجردة منها".[2]؛ فهي تنصب معمولها على أنه شبيه بالمفعول به حتى لا تخالف فعلها اللازم، وليس على أنه مفعول به لقصور فعلها، "كما أنّها تنصب المصدر والحال و التمييز والمستثنى والمفعول له والمفعول معه، و المفعول فيه".[3]

حالات معمول الصفة المشبهة :

مما سبق نجد أن الصفة المشبهة باسم الفاعل لها ثلاث حالات لإعراب معمولها؛ فيرفع بالفاعلية، وينصب بالتشبيه للمفعولية، ويجر، وفيما يلي تفصيل كل منها:

الرفع:

تعمل الصفة المشبهة باسم الفاعل مقترنة بأل أو بدونها و يكون معمولها مرفوع على أنه فاعل، وهو الأصل لأن فعلها لازم؛ فيراد به الثبوت و الدوام، وقد ترفع على البدلية في ضمير مستتر في الصفة[4]، وعلى الرغم من أن هذا الرفع هو الأصل إلا أنّه يجوز في معمولها عدة حالات سواء كانت الصفة مقترنة بأل أو مجردة منها:

---

1) الخضري، حاشية الخضري، ج 2 / 37 .
2) حسن، عباس ، النحو الوافي، ج300/3
3) المصدر نفسه، ج301/3 .
4) الأشموني، شرح الأشموني ،ج247/2-250 .

أ - إذا كان المعمول مقترنا بأل، و ذلك نحو رأيتُ رجلا جميلَ الوجه، إذا كانت الصفة نكرة، أما إذا كانت معرفة فذلك نحو رأيتُ الرجلَ الجميلَ الوجهه.[1]

وكذلك قول الشاعر:

تباركتَ إنّي من عذابك خائفٌ وإني إليكَ تائبُ النفس ضارعُ [2]

ب - إذا كان المعمول مضافا إلى ما فيه "أل" و ذلك نحو رأيتُ رجلا جميلَ وجهه الأبِ.[3]

ومن ذلك قول الشاعر:

فَعُجْتُهَا قبلَ الْأخيَار مَنزلَةً وَالطَّيِّبي كُلِّ مَا التَاثتْ بهِ الأزُرُ [4]

ج - إذا كان المعمول مضافا إلى ضمير نحو: رأيتُ رجلا جميلا وجهه ورأيتُ رجلا الجميلَ وجهه.[5]

د- إذا كان المعمول مضافا إلى مضاف إلى ضمير و ذلك نحو: رأيتُ رجلا جميلَ وجهه أبيه أو.. الجميلَ وجهه أبيه.[6]

---

1) ابن مالك، شرح التسهيل ،ج94/3 .

2) ينسب البيت لعبدالله بن رواحة وقد ورد عند ابن مالك، شرح التسهيل، ج3 / 91، والوقاد، شرح التصريح، ج21/2، والسيوطي، همع الهوامع ج90/3، وعباس حسن، النحو الوافي ج266/3، والنجار، محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى 1422هـ - 2001م ج72/3، وابن مالك، شرح التسهيل ج104/3، و شراب، شرح الشواهد الشعرية، ج97/2.

3) ابن مالك، شرح التسهيل ،ج94/3 .

4) ينسب البيت الى الفرزدق، وقد ورد في: الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة الدارمي التميمي (ت114هـ)، ديوان الفرزدق، شرحه الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى 1987م ،ص165، و المصري المالكي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى 1428هـ - 2008م 882/2، وابو حيان الأندلسي، حمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين، أبو حيان، الغرناطي الأندلسي (ت745)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، دار كنوز، الطبعة الاولى ج17/11، والأشموني، شرح الأشموني ج249/2، والصبان، حاشية الصبان، ج9/3، وابن مالك، شرح التسهيل ج91/3، والعيني، المقاصد النحوية ج1466/3، و يعقوب، د. أميل بديع، المعجم المفصل في شواهد العربية ج251/3، و شرّاب، شرح الشواهد الشعرية ص505.

5) ابن مالك، شرح التسهيل ،ج94/3 .

6) المصدر نفسه،ج95/3 .

هـ - إذا كان معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل مجردا من(أل) والإضافة (نكرة) نحو رأيتُ رجلا جميل وجهه.[1] فإن كانت الصفة نكرة ومعمولها مضافا إلى ضمير جاز فيه الرفع في فصيح الكلام، و النصب والجر في الضرورة الشعرية، أما إذا كانت الصفة معرفة بأل و كان المعمول مضافا إلى ضمير جاز فيه الرفع في فصيح الكلام و النصب في الضرورة الشعرية، أما الجر فهو ممتنع، أما الرفع على البدلية فرده بعض العلماء؛ فقد ذكر ابن هشام أن هذا البدل يرده حكاية الفرّاء: مررت بإمرأةٍ حسن الوجه، إذا لو كان الوجه بدلا من الصفة لوجب تأنيثها لأنَّ الصفة إذا رفعت ضميرا وجب تأنيثه.[2]

النصب:

يجوز نصب معمول الصفة المشبهة مطلقا، وذلك في كل مبانيها، فهذا المنصوب إذا كان نكرة فلا اختلاف في إعرابه إذ أجمع العلماء على إعرابه تمييزا، أما إذا كان المنصوب معرفا (بأل)؛ فهناك من ذهب على أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به، وهناك من رأى في النصب على التمييز مطلقا سواء كان نكرة أم معرفة، وفي ذلك:" والنصب على التشبيه بالمفعول به في المعرفة، وعلى التمييز في النكرة".([3])

أنعتُهَا إنِّي مِن نُعّاتِهَا كُومَ الذُّرَا وَادِقَةً سُرَّاتِهَا([4])

جاءت "وادقة": صفة مشبهة نصب على الوصف، و "سراتها": نصب على التشبيه بالمفعول وعلامة النصب فيه الكسر.

وقد ذهب الرضي على أنّه منصوب على التشبيه بالمفعول به مطلقا، إلا أن الرضي يرى أن التفصيل أولى[5]، و نصب معمول الصفة المشبهة جائز مطلقا مع كل المباني المذكورة سابقا في وجه (الرفع، وهذا المنصوب لا يجوز تقديمه عليها).

---

1) السيوطي. همع الهوامع ،ج82/3 .

2) الصبان، حاشية الصبان، ج11/3

3) ابن الناظم، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين(ت686 هـ)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية،الطبعةالأولى، 1420 هـ – 2000 م ،ص 319.

4) ينسب البيت لابن الأشعث التيمي ، وقد ورد في ابن المنظور ، لسان العرب ،99/2، مرتضى الزبيدي، تاج العروس،123/5 ،ابن مالك، شرح الكافية الشافية ، الاشموني ، شرح الاشموني ، 253/2 ، الصبان ، حاشية الصبان ن 15/3 ، ابن يعيش ، شرح المفصل ،111/4 ، ابن الناظم ، شرح الناظم ،ص321.

5) الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب. ص 147.

الجر:

تعمل الصفة المشبهة باسم الفاعل الجر في معمولها بالإضافة، وهذا الجر جائز في كل مباني الصفة الواردة في حالة الرفع، إلا أنّ هذه الإضافة تمتنع إذا كانت الصفة.(مقرونة بأل والمعمول نكرة)،" جر المعمول المجرد من أل والإضافة نحو الحسن وجه ؛فمعنى كلامه ولا تجرر بها أي بالصفة المشبهة إذا كانت الصفة مع أل اسما خلا من أل أو خلا من الإضافة .....وما لم يخل من ذلك يجوز جره كما يجوز رفعه ونصبه كالحسن الوجه والحسن وجه الأب وكما يجوز جر المعمول ونصبه ورفعه إذا كانت الصفة بغير أل على كل حال"([1]). أما إذا كانت الصفة مجردة من أل و معمولها مضاف إلى ضمير فتقبح الإضافة؛ فقد ذكر السيوطي أنّ سيبويه منعها اختيارا و خص بجوازها الشعر، ومنعها المبرد مطلقا و ذكر ابن مالك أنّها جائزة عند الكوفيين في الكلام كله، وهو الصحيح[2] قال سيبويه: والإضافة فيه أحسن وأكثر وعلل لذلك بأنه: " ليس كما جرى مجرى الفعل ولا فيما معناه و أن ترك النون و التنوين يقوي وأن الإضافة أحسن".[3]

أمِنْ دِمنَتَين عرَّجَ الرّكبُ فيهم بحقل الرُّخامَى قد عفا طللاهما

أقامتْ على رَبْعَيهما جارتا صَفا كَميْتا الأعالي جَوْنَتا مُصْطلاهما([4])

الشاهد في البيت على أن الشاعر أضاف (جونتا) إلى (مصطلاهما). وجونتا صفة لـ (جارتا صفا) و(المصطلى) مضاف إلى (الجارتين) والإضافة لا تقع في باب حسن الوجه إلا بعد أن تجعل الذي كان فاعلا مفعولا من طريق اللفظ، وتنقل ضميره المجرور إلى أن يجعل فاعل للصفة التي تجري عليه.

---

1) ابن عقيل،شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ج146/3.

2) السيوطي، همع الهوامع. ج3 / 83.

3) سيبويه، الكتاب. ج1 / 194.

4) ينسب البيت إلى الشماخ، واسمه معقل بن ضرار بن حرملة بن صيفي بن إياس بن عبد غنم، وقد ورد هذين البيتين في: السيوطي، همع الهوامع: 83/3 ، ابن يعيش، شرح المفصل:4/ 114، العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـــ «شرح الشواهد الكبرى»: 3/ 1451 ، الشاطبي، المقاصد الشافية فـــي شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): 413/4 ، السيرافي، شرح أبيات سيبويه: 7/1 ، ابن النـــاظم، شرح بن الناظم: 321.

-صيغة المبالغة

هي صيغة تفيد المبالغة والتكثير لاسم الفاعل حيث تزيد معنى صرفيا له. قيل:

أخَا الحَرْبِ لبَّاسًا إليها جلالهَا[1]

وهي عبارة عن الأوزان خمسة محولة عن صيغة فَاعل لقصد إفادة المبالغة والتكثير، تصاغ صيغ المبالغة من الثلاثي المتصرف، سواء كان لازما أو متعديا للدلالة على الحدث ومن يقع منه على وجه الكثرة والمبالغة، فتحول صيغة فاعل إلى عدة صيغ أكثرها شيوعا واستعمالا هي: فَعّال ،وفَعول ،مفعال،وفعيل ،وفَعل.

وحكمها حكم اسم الفَاعل فتنقسم إلى ما يقع صلة (لأل)؛ فتعمل مُطلقًا، وإلى مجرد عنها فتعمل بالشرطين المذكورين لاسم الفاعل، ومثال إعمال فعال قولهم: " أما العسل فأنا شراب".[2]

لصيغ المبالغة القياسية أحكام؛ أهمها:

إنها لا تصاغ إلا من مصدر فعل ثلاثي، متصرف، متعد، ما عدا صيغة: (فعَّال)؛ فإنها تصاغ من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُطِعۡ كُلَّ حَلَّافٖ مَّهِينٍ ۝١٠ هَمَّازٖ مَّشَّآءِۭ بِنَمِيمٖ ۝١١ مَّنَّاعٖ لِّلۡخَيۡرِ مُعۡتَدٍ أَثِيمٍ ۝١٢ ﴾[3]، وقولهم: فلان بسَّام الثغ، ضحَّاك السن، وقليلا ما تأتي من غير الثلاثي، وذلك نحو معطاء من الفعل أعطى وبشِير من بشر ونذير من أنذر. وقد وردت ألفاظ على إحدى هذه الصيغ مع أن الفعل المستعمل مزيد على الثلاثي نحو دراك من أدرك ومعوان من أعان ومهوان من أهان ومعطاء من أعطى و نذير من أنذر وزهوق من أزهق.

ومن أكثر صيغ المبالغة شهرة واستعمالا:

---

1) ينسب البيت إلى القلاخ بن حزن بن جناب هذا صدر بيت وعجزه قوله: وليس بولاج الخوالف أعقلا. والشاهد من شواهد: الوقاد، شرح التصريح: 2/ 68، وابن عقيل، شرح ابن عقيل ج3/ 112، والأشموني، شرح الأشموني ج 2/ 342، وابن هشام، شرح قطر الندى: ص274، وسيبويه، الكتاب ،ص111، و المبرد، المقتضب: 2/ 113، و ابن يعيش، شرح المفصل: 6/ 7، والعيني، المقاصد النحوية 3/ 535، والسيوطي، همع الهوامع: ج74/3، وابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. ص 504.

2) ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. ص 504 .

3) سورة القلم: 10-12

1- فعَّال:

كثيرا ما تشتق من الثلاثي المتعدي، ك(قتل، قتّال) و(سقى، سقّاء) . وهناك صيغ أخرى تصاغ من أفعال مزيدة ك (أدرك، درّاك) و (أرشد، رشّاد)، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿٧٨﴾﴾ [1]. وقال تعالى: ﴿۞ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓ ۚ ﴿٥٣﴾﴾ [2].

فهنا نلاحظ أن صيغة فعال جاءت مؤنثة حيث اتصلت بعلامة التأنيث.

2- فعُول:

وهي من صيغ المبالغة كثيرة الاستعمال فنقول: سؤول، وغفور، وصبور. وهنا يتساوى المذكر والمؤنث عند ذكر الموصوف؛ فنقول: رجل عجوز، وامرأة عجوز. وتصاغ صيغة فعول من الفعل الثلاثي المتعدي واللازم. قيل في ذلك:

ضَرُوبٌ بنَصْلِ السَّيفِ سُوقَ سِمَانِهَا[3]

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴿٥﴾﴾ [1].

---

1) سورة التوبة: 78.

2) سورة يوسف: 53.

3) ينسب البيت لأبي طالب بن عبدالمطلب وهذا صدر بيت وعجزه قوله: إذا عدموا زادا فإنك عاقر وقد ورد في: ابو طالب، ديوان ابي طالب (المتوفى 619 م)، جمعه وشرحه الدكتور محمد التونجي، دار الكتاب العربي للنشر، لبنان – بيروت،الطبعة الأولى 1994، ص46 .، سيبويه، الكتاب ص111، و المبرد، المقتضب ج114/2، والزمخشري، المفصل 286، والأشموني، شرح الأشموني ج221/2، الوقاد، شرح التصريح ج15/2، والبغدادي، خزانة الأدب ج146/8، والمكودي، شرح المكودي ص182، و العيني، المقاصد النحوية ج1423/3، و ابن يعيش، شرح المفصل ج88/4، و الصبان، حاشية الصبان ج449/2، و السيوطي، همع الهوامع ج74/3، والسيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (المتوفى: 385هـ)، شرح أبيات سيبويه، تحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر 1974 م ص52، و ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: 542هـ)، أمالي ابن الشجري ،المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ،الطبعة: الأولى، 1413 هـ – 1991 م ج346/2، و البصري، علي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري (المتوفى: 659هـ) الحماسة البصرية، تحقيق مختار الدين أحمد، عالم الكتب – بيروت ص109، وشراب، شرح الشواهد الشعرية ج433/10، ويعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية ج288/3،

3- فَعِيل:

هناك تشابه بينها وبين الصفة المشبهة، لكنها تشتق من الفعل الثلاثي المجرد المتعدي، بينما تشتق الصفة المشبهة باسم الفاعل من الفعل اللازم. ومثالها: إن الله سميع دعاء من دعاه. فكلمة (سميع) جاءت من الفعل المتعدي سمع.

4- فَعِل:

وهي صيغة قليلة الاستعمال مقارنة بالصيغ الأخرى.

ومنها قولهم:

أتانِي أنهم مَزِقُونَ عِرْضِي... [2]

5- مِفْعَال:

وهذه الصيغة تأتي من اللازم والمتعدي، فنقول مضحاك، ومقوال من ضحك، وقال. وجاء في أوضح المسالك: " وحكى سيبويه: "إنه لمنحار بوائكها[3]"[4] وقال تعالى: ﴿يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ﴿٥٢﴾﴾[5]. وقليلا ما تستخدم هذه الصيغة أيضا، مقارنة مع فعال، وفعول، وفعيل.

وقد سمعت ألفاظ للمبالغة غير تلك الخمسة، حيث يرى الصرفيون أنه لا يقاس عليها، ومن الأوزان المسموعة التي وردت عن العرب فعيل: بكسر الفاء وتشديد العين مكسورة ك (درّيس) و(صدّيق). قال تعالى: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ

---

1) سورة إبراهيم: 5.

2) ينسب البيت للشاعر زيد الخير، وكان اسمه زيد الخيل فسماه الرسول حين وفد عليه (زيد الخير)، وهذا صدر بيت وعجزه قوله: جحاش الكرملين لها فديد، وقد ورد في: في ديوان زيد الخير (42)، و ابن مالك ،شرح الكافية الشافية (1040)، و ابن مالك، شرح التسهيل ج3/ 81، و الوقاد شرح التصريح ج2/ 68، وابن يعيش، شرح المفصل ج93/4، والأشموني، شرح الأشموني ج222/2، وابن هشام، اوضح المسالك ج3 / 188 .

3) بوائكها: جمع بائكة، وهي السمينة الحسناء من النوق، وهي منصوبة بمنحار صيغة مبالغة من ناحر، الكتاب، سيبويه، ص112.

4) ابن هشام، أوضح المسالك. ج3 / 187 .

5) سورة هود: 52.

كَانَا يَأۡكُلَانِ ٱلطَّعَامَۗ ﴿٧٥﴾ ﴾ [1]ومفعيل: بكسر فسكون كمعطير،وفعلة: بضم ففتح،كهمزة، ولمزة. وفاعول: كفاروق. وفعال: بضم الفاء وتخفيف العين أو تشديدها، كطُوال وكبار، بالتشديد أو التخفيف، وبهما قرئ قوله تعالى: ﴿ وَمَكَرُواْ مَكۡرٗا كُبَّارٗا ﴿٢٢﴾ ﴾ [2].

- دلالة صيغة المبالغة:

تدل صيغة المبالغة في الأصل على الكثرة والمبالغة، وهو السمة المشتركة بينها جميعا، لكنها تتطلب درجات متفاوتة تبعا للتعبيرات والسياق الذي تقتضيه، وتأتي دلالة هذه الصيغة حسب وزن كل منها، حيث تعد (فعال) أقواها شدة وتأثيرا؛ إذ تدل على الشيء الذي يتكرر فعله أو الشيء الملازم لصاحبه، وفيها أيضا دلالة على لزوم الوصف وتكراره:﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٞ لِّمَن تَابَ ﴿٨٢﴾ ﴾ [3].

وتأتي أيضا هذه الصيغة لتدل على صناعة أو حرفة يداوم صاحبها عليها ويتقنها، مثل: نجار، صباغ.

أما (مفعال) وهي الصيغة الثانية من حيث القوة، فهي تدل على من اعتاد الفعل حتى جرى على عادته، فنقول مثلا: رجل مهذار ومزواج، و(امرأة مِذْكار) إذا كانت تلِدُ الذُّكور وكذلك (مِينَاث) في الإناث.[4]؛ فدلالتها تختلف عن فعول وفعال كونها تتضمن عمقا آليًا، وفي ذلك قال السيوطي: "و(مفعال) لمن صَار لهُ كالآلة ".[5]

هناك صيغة (مفعيل) ودلالتها تأتي من دوام القيام بالفعل واعتياده والاستكثار منه، وقيل فيه أنه بالأصل مفعال غير أن العرب نحو به منحى الإمالة فأصبح مفعيل، أما صيغة (فعول) فتأتي دلالتها على من دام منه الفعل أو أكثر منه وأقوى عليه، ورأى بعض العلماء أن هذه الصيغة منقولة من أسماء الذوات. ومما يأتي للمبالغة في الصفات قولنا: صبور، كتوم غفور، وتأتي هذه الصيغة للمذكر والمؤنث على حد سواء، صيغة (فاعول) بالأصل ليس وزن صيغة مبالغة، بل هو من أبنية اسم الآلة، لكن يوصف بها للمبالغة مثل: بالوعة.

---

1) سورة المائدة: 75.

2) سورة نوح: 22.

3) سورة طه 82.

4) السيوطي ،.همع الهوامع، ج3 / 75 .

5) المصدر نفسه، ج3 / 75 .

كما أن فعيل هي بالأصل صفة مشبهة، وتأتي لمن صار له كالطبيعة، وتأتي للمبالغة في حصول الأمر وتكراره فصار سجية في صاحبه وذلك ك(عليم) . كما ورد عند السيوطي: "و(فعيل) لمن صَار لهُ كالطبيعة"[1]، ومنها أيضا فعال بضم الفاء ك(كبار) وفعال ك(جمال) وهي من الصيغ قليلة الاستخدام والشيوع. وفعيل التي تستعمل للمولع بالفعل فيديم العمل به ويكون عادة له ومثل ذلك: (صديق، دريس) .

-إعمال صيغة المبالغة:

بالرغم أن العلماء فصلوا بينها وبين اسم الفاعل ألا أن صيغة المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل وتعامل معاملته، كونها محولة عنه، وجيء فيها: " وَهِي فِي التَّفصيل والاشتراط كاسم الفاعل سواء وإعمالها قَول سيبويه وأصحابه وحجتهم فِي ذَلِك السماع، والجمل على أصلها وهو اسم الْفَاعل لأنها محولة عنه لقصد الْمبالغة".[2]

ويجوز فيهن ما جاز في فاعل من التقديم والتأخير والإضمار والإظهار. وَلم يجز الْكوفِيون إعمال شيء منها لمخالفتها لأوزان الْمضارع ولمعناه، وحملوا نصب الاسم الَّذي بعدها على تقدير فعل. ويرى البصريون أنَّها تعمل عمل اسم الفاعل . واشترط لإعمالها أيضا الاعتماد كما في اسم الفاعل، لأنّها محولة عنه.

وفي صيغة فَعَّال فقد قال سيبويه سمعنا من يقول" أما العسل فأنا شراب "[3]. وجاء إعمالها في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾ ﴾[4]؛ فنصبت فَعّال التي جاءت على وزنها اسم الموصول "ما".

أما فَعِلَ فقد استدل على إعمالها بقولهم:

حَذِرٌ أمورًا لا تَضِيرُ وَآمِنٌ ... مَا ليسَ مُنْجِيَهُ منَ الأقْدَارِ.[5]

---

1) المصدر نفسه، ج3 / 75 .
2) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى. ص276 .
3) ابن مالك. شرح التسهيل . ج 3 / 79 .
4) سورة هود: 107.
5) ينسب هذا البيت لأبي يحيى اللاحقي، وهذا البيت من شواهد سيبويه، حيث اورده في إعمال (حذر)، سيبويه، الكتاب ص113، وابن يعيش، شرح المفصل ج89/4 ، والأشموني، شرح الأشموني ج223/2، ابن الشجري، الأمالي ج346/2، والبغدادي، عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: 1093هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، 1418

وقد ورد في إعمال فَعِل فيما لا سبيل إلى القدح فيه وهو قولهم:

أتانِي أنهم مَزقُونَ عِرْضِي جِحَاشُ الكِرْمَلَين لهَا فَدِيدُ [1]

فقد أعمل (مزقا) وهو فَعِل عدل به للمبالغة عن مازق. ووافق الجرمي سيبويه في إعمال فعِل، وقال إنه على وزن الفعل فجاز أن يجرى مجراه، فنصبت مَزقوُن وهي جمع (مَزِق) المفعول به عرض وهذا يدلُّ على إعمال الجمع.

ولإعمال فعول جاء العرب بعدد من الشواهد منها:

ضَرُوبٌ بنَصْلِ السَّيفِ سُوقَ سِمَانِهَا إذا عدِمُوا زادًا فإنكَ عاقرُ [2]

فقد نصبت (سوق) بصيغة المبالغة ضَرُوبٍ التي جاءت على وزن فعول.

هـ – 1997 م ،ج157/8، وشُرَّاب، شرح الشواهد الشعرية ص411، و يعقوب، د. إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية، دار الكتب العلمية ،الطبعة: الأولى، 1417هـ – 1996م، ج204/3، والطنطاوي، الشيخ محمد الطنطاوي رحمه الله، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تحقيق أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى 2005م–1426هـ، ص87. و حسين، الإمام محمد الخضر حسين (المتوفى: 1377 هـ)، موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين، جمعها وضبطها: المحامي علي الرضا الحسيني، دار النوادر، سوريا الطبعة: الأولى، 1431 هـ – 2010 م ،ج339/8.

1) ديوان زيد الخير (42)، و ابن مالك ،شرح الكافية الشافية (1040)، و ابن مالك، شرح التسهيل (3/ 81)، و الوقاد شرح التصريح (2/ 68)، وابن يعيش، شرح المفصل (93/4)، والأشموني، شرح الأشموني (222/2)، وابن هشام، اوضح المسالك (3 / 188) .

2) ينسب البيت لأبي طالب بن عبد المطلب وقد ورد في: سيبويه، الكتاب ص111، و المبرد، المقتضب ج114/2، والزمخشري، المفصل 286، والأشموني، شرح الأشموني ج221/2، الوقاد، شرح التصريح ج15/2، والبغدادي، خزانة الأدب ج146/8، والمكودي، شرح المكودي ص182، و العيني، المقاصد النحوية ج1423/3، و ابن يعيش، شرح المفصل ج88/4، و الصبان، حاشية الصبان ج449/2، و السيوطي، همع الهوامع ج74/3، والسيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (المتوفى: 385هـ)، شرح أبيات سيبويه، تحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر 1974 م ص52، و ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: 542هـ)، أمالي ابن الشجري ،المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ،الطبعة: الأولى، 1413 هـ – 1991 م ج346/2، و البصري، علي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري (المتوفى: 659هـ) الحماسة البصرية، تحقيق مختار الدين أحمد، عالم الكتب – بيروت ص109، وشراب، شرح الشواهد الشعرية ج433/10، ويعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية ج288/3،.

ومن إعمال صيغة فعيل كأنذر فهو نذير، وآلم فهو أليم، وأسمع فهو سميع. ومنه قول الشاعر:

أمن رَيْحَانَة الدَّاعِي السَّمِيع يؤرقني وأصحابي هجوع [1]

إذا كانت صيغ المبالغة - مقرونة بـ"أل"- لم يجز تقديم شيء من معمولاتها عليها إلا شبه الجملة.لأن "أل" الداخلة عليه موصولة، واسم الفاعل مع فاعله بمنزلة الصلة لها؛ والصلة لا تتقدم هي ولا شيء منها ولا من معمولاتها على الموصول إلا شبه الجملة؛ لأنه محل التساهل، أما إن كان مجردًا منها؛ فيجوز تقديم المعمول: مفعولًا كان أو غير مفعول، إلا في بعض حالات، فمثال التقديم الجائز: الحديقة، عطرًا، فواحة، والأصل: الحديقة فواحة عطرًا.[2]

المصدر

جاء في تعريفه: " هو معنى يحدث في نفسه، ويقوم بها. والفعل مشتق من المصدر؛ لأن المشتق فرع، والمشتق منه أصل وكل فرع يتضمن الأصل وزيادة عليه"[3] وجاء في المفتاح بأنه: "ما دلَّ على الحدث لا غير. ويسمى حدثاً، وحدثاناً، واسْم معنى"[4] ومما جاء في تعريفه أيضًا:" وهو اسم الحدث الجاري على الفعل كضرب وإكرام ".[5] فمن هنا نجد أن المصدر يحمل في ذاته معنى الحدث دون التقيد بزمن معين.

ولا تنتهي التعريفات عند هذا الحد بل هناك من قال فيه: " الاسم الدال على مجرد الحدث إن كان علما، كـ"فجار" و"حماد" للفجرة والمحمدة، أو مبدوءا بميم زائدة لغير المفاعلة؛ كـ"مضرب" و"مقتل"، أو متجاوزا فعله الثلاثة؛ وهو بزنة اسم حدث الثلاثي؛ كـ"غسل"

---

1) ينسب البيت للشاعر عمرو بن معد يكرب، وقد ورد في البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج187/8، وابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (المتوفى 276هـ)، الشعر والشعراء، تحقيق أحمد محمد شاكر، الناشر: دار المعارف، الطبعة الثانية1967م ص372، والأصمعي ،أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع (المتوفى: 216هـ)، الأصمعيات ،المحقق: احمد محمد شاكر – عبد السلام محمد هارون، دار المعارف – مصر، الطبعة: السابعة، 1993م ،ص172، وشراب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري» ج2م62 .

2) حسن، عباس، النحو الوافي. ج 3 / 263 .

3) ابن مالك، شرح الكافية الشافية. ج 2 / 653 .

4) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت: 471هـ)، المفتاح في الصرف، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب – جامعة اليرموك – إربد – عمان ،مؤسسة الرسالة) . ص 52

5) ابن هشام، شرح شذور الذهب. ص491 .

و"وضوء" في قولك: "اغتسل غسلا"، "توضأ وضوءا" فإنهما بزنة القرب والدخول في "قرب قربا" و"دخل دخولا"؛ فهو اسم مصدر، وإلا فالمصدر".[1] ويدخل فيه ما كان يدل على الحدث مباشرة وعملية الحدوث ومايشابهها.

إن الفعل يتضمن المصدر والوقت فثبتت فرعيته وأصلية المصدر؛ لأنه دل على بعض ما يدل عليه الفعل. وهذا مذهب البصريين، وقيل فيها: " إلا أن الغالب في فعل اللازم نحو ركع على ركوع، وفي المتعدي نحو ضرب على ضرب، وفي الصنائع ونحوها نحو كتب على كتابة وفي الاضطراب نحو خفق على خفقان وفي الأصوات نحو صرخ على صراخ".[2]

وكما ثبتت "فرعية الفعل ثبتت فرعية أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، فإن "ضاربا" مثلا يتضمن المصدر، وزيادة الدلالة على ذات الفاعل للضرب، و"مضروب" يتضمن المصدر، وزيادة الدلالة على ذات الموقع به الضرب فهما مشتقان من (الضرب)"[3]؛فالمصدر هو الأساس في هذه العملية حيث لا يمكن للضارب وهو من قام بفعل الضرب والمضروب الذي وقع عليه الفعل تمام الحدث إلا من خلال المصدر. وقيل فيه أيضا: "اعْلَم أن الْمصدر إِنَّمَا ينصب لِأَنَّهُ مفعول، ألا ترى أَنَّك إِذا قلت:ضربت ضربا، فَقيل لَك:مَا فعلت؟ فَقلت: أحدثت ضربا، فقد بَان لَك أن الْمصدر مفعول، فَلهَذَا انتصب".[4]

وللمصادر أوزان قياسية وأوزان سماعية، ومن أنواعه:

- **المصدر الميمي**: و سمي بذلك لأنه يبدأ بميم زائدة، ويصاغ من الثلاثي على وزن (مَفْعل) ، نحو: مَضْرَب، مَوعِد، مَصير، ومن غير الثلاثي على زنة اسم المفعول، نحو: مستقر و مقام؛ فقيل: " ويجيء المصدر من الثلاثي المجرد أيضا على مفعل قياسا مطردا ك مقتل ومضرب".[5]

---

1) ابن هشام، أوضح المسالك لألفية ابن مالك. ج3 / 170 .
2) ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف. ص 26 .
3) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ص127.
4) ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت: 381هـ)، علل النحو، مكتبة الرشد – الرياض/ السعودية الطبعة الأولى، 1420 هـ – 1999م، ص359 .
5) ابن الحاجب،الشافية في علم التصريف ،.ص 28 .

- **مصدر المرة**: للدلالة على المرة، ويصاغ من الفعل الثلاثي على وزن" فَعْلة "، وإذا كان بناء مصدره الأصلي ينتهي بالتاء، فإن مصدره يوصف بكلمة واحدة، نحو: رحمة واحدة." والمرة من الثلاثي المجرد مما لا تاء فيه على فعلة نحو ضربة وقتلة وما عداه على المصدر المستعمل نحو إناخة فإن لم تكن تاء زدتها".[1]

- **مصدر الهيئة**: للدلالة على الهيئة، ويصاغ من الثلاثي على وزن" فِعْلة " نحو: جِلسة، وإذا كان مصدره الأصلي ينتهي بالتاء، فإنه يوصف بكلمة تدل على الهيئة المقصودة، نحو: جِلسة مريحة.

- **المصدر الصناعي**: وهو اسم تلحقه ياء مشددة وتاء التأنيث للدلالة على معنى المصدر، نحو: الحرية والإنسانية.

-مصادر الفعل الثلاثي

للماضي الثلاثي ثلاثة أوزان: فَعَل بفتح العين، ويكون متعدِّيًا كضربه، ولازمًا كقَعَد، وفَعِل: بكسر العين، ويكون متعديًا أيضًا كفَهم الدَّرس، ولازمًا كرضِيَ، وفَعُل: بضم العين، ولا يكون إلا لازمًا.[2]

-أبنية المصادر:

ثمة عدد من الأبنية للمصادرالثلاثية في العربية؛ فقد ورد في كتاب ابن هشام: " اعلم أن الفعل الثلاثي ثلاثة أوزان: فَعَلَ، بالفتح، ويكون متعديا، كـ"ضربه" وقاصرا كـ"قعد"، وفعل، بالكسر، ويكون قاصرا، كـ"سلم" ومتعديا، كـ"علمه"، وفعل، بالضم، ولا يكون إلا قاصرا، كـ"ظرف".[3] فقد نجد في فَعَلَ وفَعِلَ المتعديان قياس مصدرهما (الفعل)، وفعل القاصر؛ فقياس مصدره (الفعل).

أما مصادر الأفعال غير الثلاثية؛ فإنه لا بد لكل فعل غير ثلاثي من مصدر مقيس، فقياس"فَعَّل"، بالتشديد، إذا كان صحيح اللام: "التفعيل"؛ كالتسليم والتكليم، والتطهير؛ ومعتلها كذلك، ولكن تحذف ياء التفعيل، وتعوض منها التاء؛ فيصير وزنه: تفعلة؛ كالتوصية والتسمية والتزكية.

---

1) المصدر نفسه، ص 29 .
2) الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 57 .
3) ا بن هشام. أوضح المسالك لألفية ابن مالك. ج 3 / 199.

وقياس (أفعل) إذا كان صحيح العين: الإفعال؛ كالإكرام والإحسان؛ ومعتلها كذلك، ولكن تنقل حركتها إلى الفاء، فتقلب ألفا، ثم تحذف الألف الثانية وتعوض عنها التاء؛ كأقام إقامة، وأعان إعانة، وقد تحذف التاء؛ نحو: (وَأَقَامَ الصَّلاةَ). وقياس ما أوله همزة وصل: أن تكسر ثالثه، وتزيد قبل آخره ألفا، فينقلب مصدرا؛ نحو: اقتدر اقتدارا، واصطفى اصطفاء، انطلق انطلاقا، واستخرج استخراجا؛ فإن كان استفعل معتل العين، عمل فيه ما عمل في مصدر أفعل المعتل العين؛ فتقول: استقام. وقياس (تفعلل) وما كان على وزنه: أن يضم رابعه؛ فيصير مصدرا؛ كتدحرج تدحرجا، وتجمل تجملا. وقياس (فعلل) وما ألحق به: فعللة؛ كدحرج دحرجة، وزلزل زلزلة. وقياس (فاعل)، كضارب وخاصم وقاتل: الفعال والمفاعلة.

-إعمال المصدر:

جاء في المفصل عن إعمال المصدر: "ويعمل المصدر إعمال الفعل مفرداً، كقولك عجبت من ضرب زيد عمراً، ومن ضرب عمراً زيد".[1] .فهنا جاء إعراب عمرًا مفعولًا به للمصدر ضَرْب. كما اشترط في عمله شرطين، أحدها: أن يكون نائبًا مناب الفعل، والموضع الثاني: أن يكون المصدر مقدّرًا (بأن والفعل) أو (بـ ما والفعل)"[2]؛ فمثال أن يكون نائبًا مناب الفعل في قولنا: قولًا الحق؛ فالمعنى هنا قل الحق، فجاءت (الحق) مفعولا به واحتوى (قولا) ضميرًا مستترًا على الفاعلية . أما ما يمثل على الموضع الثاني، وهو أن يكون مقدّرًا بأن أو ما والفعل قولنا: عجبت من قولك الحق أمس؛ فالتقدير هنا أن تقول الحق. ومما جاء من هذا قوله عز وجل: ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ ﴾ [3].

ويعمل المصدر مضافا أو مجردا أو مع أل؛ فهو ثلاثة أحوال، وإعماله مضافا أكثر نحو: **(وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ)** [4]؛ فقد وقع المصدر "دفع" مضافا إلى لفظ الجلالة، وقد عمل عمل فعله؛ فنصب مفعولا به؛ هو "الناس"؛ وحكم إعماله في هذه الحالة كثير شائع.

---

1) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب .ص 281 .

2) ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ج3 / 93 .

3) سورة البلد:14-15.

4) سورة البقرة، الآية: 152.

وهناك عدد من الشروط لإعمال المصدر:

- أن يكون مظهرًا، فلو أضمر لم يعمل؛ لعدم حروف الفعل.
- أن يكون مكبّرًا، فلو صُغِّر لم يعمل.
- أن يكون غير محدود، فلو حُدّ بالتاء لم يعمل.
- أن يكون غير منعوت قبل تمام عمله؛ لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول، فلا يفصل بينهما بالنعت.
- أن يكون مفردًا.

والمصدر لا يشترط في إعماله أن يكون بمعنى الحال والاستقبال، كاسم الفاعل؛ لأنه عمل لكونه أصلًا، فلم يتقيد بزمان بخلاف اسم الفاعل، قاله المصنف. وقال غيره: لأنه عمل بالنيابة عن الفعل، والفعل لا يشترط فيه ذلك.

الباب الثاني

دراسة تطبيقية على المصادر والمشتقات العاملة في رسائل الجاحظ

الباب الثاني

دراسة تطبيقية على المصادر والمشتقات العاملة في رسائل الجاحظ

جاء في الدراسة النظرية سابقًا أن المصادر والمشتقات العاملة تؤثر في الجملة، سواء أكان هذا التأثير في بنية الكلمة صرفيًا أم في الحركات الإعرابية تركيبيًا، كما تبينا دلالة كل منها في المعنى والسياق الذي وجدت فيه، أما في هذا الفصل فسيكون عملنا منصبًّا على الجانب التطبيقي من خلال ثلاث رسائل من للجاحظ، هي: رسالة الجد والهزل، ورسالة المعاد والمعاش، ورسالة التربيع والتدوير. فقد أبدع الجاحظ في توظيف مصادره ومشتقاته العاملة ودلالتها التي ذهبت إليها من تعميق في المعنى أو السخرية والتهكم وغيرها من المعاني.

لابد في البداية من الحديث عن أسلوب الجاحظ الذي تميّز بالاستطراد؛ حيث كان ينتقل من باب للآخر، ويسرد أخبارًا بروح الدعابة، هدفها إيصال المراد بطريقة مؤثرة وغير مباشرة. وكثيرًا ما أظهرت رسالة "التربيع والتدوير" الصورة الهزلية المضحكة لجسم أحمد بن عبدالوهاب، كما اتصف أسلوبه بأنه حجاجي يستخدم الفلسفة مرة والخطاب الديني مرة أخرى، وتارة نراه يميل إلى الخطاب الأيديولوجي والفكري. وعند الحديث عن السمات الفنية والخصائص البلاغية للجاحظ نجد أنه راوح بين أسلوبي الإمتاع والإقناع، وهو ما يعطي النص أهمية من حيث البلاغة، كما أنه لم يهمل استخدام التصوير الحسي من خلال ذكر صفات ابن عبد الوهاب فضلًا عن سخريته باستخدام المدح.

في رسالة "الجد والهزل" استطاع أن يراوح فيها بين الأضداد والمراوغة في تصوير الأحداث وبيان حقيقتها، ولم يعمد لهذه التقنية فحسب، بل استطاع أن يظهر معرفته وسعة ثقافته بأساليب ووسائل عقلانية ودينية من حين لآخر. كما أنه في كثير من المواضع بدأ رسائله بما يدلل على ما يذهب إليه البلغاء والعقلاء كاستخدام الجمل الدعائية المعترضة، وهو ما كان يعطي الموقف البيان عن المعنى الحقيقي الذي ابتغاه ضمنا.

في مجمل رسائله مالت لغته إلى الواقعية والمباشرة مع قدرته على التلاعب في الألفاظ لخدمة معانيه، أما رسائله الثلاث التي خُصت في هذه الدراسة؛ فقد كانت تحمل غايات إيصال المطلوب، وفيها كانت دلالات الأسماء العاملة من المشتقات والمصادر أكثر دليلًا على علاقة النحو بالصرف، تلك العلاقة التي بينتها الاستخدامات المختلفة لها.

بوجه عام استخدم الجاحظ المشتقات والمصادر العاملة لتعميق الفكرة التي يريدها. فلم يضعها عبثًا أو صدفة، بل كان يهدف إلى إيصال صورته وصوته وبيان إرادته في هذه السياقات. وقد كانت محاولة ربط النحو بالصرف من خلال هذه المشتقات جلية واضحة، إذ لوحظ الاختلاف في تركيب الجمل في حالة استخدام المشتقات والمصادر بطبيعتها، وفي حالة إعمالها من جهة أخرى، كما كان الاختلاف الشكلي فضلا عن الاختلاف المحلي للكلمة ظاهرًا واضحًا في السياقات التي أعمل فيها المشتق والمصدر.

أظهرت دراسة لهذه المشتقات والمصادر في الرسائل المذكورة أن الأكثر استخداما كان اسم الفاعل، إذ أورد واحدًا وسبعين اسمًا، تنوعت بين الاشتقاق القياسي للوزن الثلاثي، وغير الثلاثي.

أما اسم المفعول فقد كان مقداره في هذه الرسائل ما يوازي أربعين استخدامًا متنوعًا بين اشتقاقه من الثلاثي والمزيد. أما المصدر الصريح فقد ورد في ستة وعشرين موضعًا، وأما صيغة المبالغة فلم يكن لها الحظ الوفير، حيث وردت في موضعين، وجميعها جاء معمولها ضميرا مستترا. وفيما يلي بيان واضح ومفصل لكل مشتق عامل، وكيفية إعماله وشروطه التي جعلته كذلك، فضلًا عن بيان دلالته في السياق الذي وردت فيه.

اسم الفاعل في رسائل الجاحظ

بعد إجراء القراءة واستظهار صيغة اسم الفاعل نجد أنه ورد في المواضع الآتية:

رسالة المعاد والمعاش، في قوله:**"واجبٌ على كل حكيم أن يحسن الارتياد لموضع البغية"**[1]؛ فـ**(واجبٌ)** هنا على وزن فاعل، وهي من الفعل الثلاثي (وجب) وقد جاءت على الوزن القياسي لاسم الفاعل، وهو من الأفعال اللازمة؛ نحو قولهم: وجب علينا أن نحترم الكبير، فلم يتعدّ الفعل إلى مفعول به، بل اكتفى بفاعله لبيان المعنى. وقد جاء مجردا من (أل)، وجاء منونا، كما دلّ على الحال والاستقبال، وجاء المصدر المؤول **(أن يحسن)** في محل رفع فاعل له. ومما جاء في إعماله منونا قول ابن هشام :" وَاسم الْفَاعِل كضارب ومكرم فَإِن كَانَ بأل عمل مُطلقًا أو مُجَردا فبشرطين كَونه حَالا أو اسْتِقْبَالًا واعتماده على نفي أو اسْتِفْهَام أو مخبر عَنهُ "[2]، ودلاليا جاء استخدام اسم الفاعل المنون في الجملة السابقة يحمل الدلالة المستقبلية للحدث، حيث

---

1) الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (المتوفى: 255هـ)، رسائل الجاحظ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة 1384 هـ - 1964 م ،ج91/1 .

2) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، 269.

يشير الجاحظ إلى ما يجب على الحكيم أن يفعله، وذلك على شكل نصيحة مستمرة في الدلالة، ومن إعمال المشتقات في الرسالة ذاتها قوله:**"ولا يسلم منها إلا المُنقطِع القرين في صحة الفطرة"**،[1] ف**(المُنقطِع)** هنا جاءت اسم فاعل للفعل غير الثلاثي (انقطع)، وهو فعل مزيد من الأفعال اللازمة؛ فنحن نقول: انقطع خيط الأمل، فاكتفى الفعل هنا بفاعله ولم يحتج لمفعول به، وفي سياق الجملة السابقة التي وردت في رسالة الجاحظ جاءت كلمة **(القرين)** فاعلا لاسم الفاعل **(المنقطع)**.أما سبب إعماله في هذه الجملة فهو أنه جاء معرفا (بأل)؛ لذلك رفع فاعلا وهو (القرين)، ومن ناحية الدلالة قصد الجاحظ التأكيد الذي يثبت الحدث في الزمن الحاضر، إضافة إلى الدلالة المعنوية التي تحتمل الاستثناء؛ فالذي أراده الجاحظ هنا تأطير السلامة وتحديدها بذي القرين المنقطع.

وورد أيضا قوله: **"قائمٌ في العقل"**[2]، لقد استعان الجاحظ بالتنوين لإعمال اسم الفاعل **(قائمٌ)** الذي صيغ من الثلاثي (قام)، وهو من الأفعال اللازمة المكتفية بفاعلها، أما معموله فقد جاء ضميرا مستترا تقديره **(هو)** على اعتبار أنه فاعل لاسم الفاعل العامل، ولدلالة هذا الاسم أثر واضح، هو أن الجاحظ يريد إقامته في عقل المتلقي وفكره.

وجاء أيضا في الرسالة:**"جامعًا لعلم كثيرٍ في المعاش والمعاد"**[3]؛ فواضح هنا أن المشتق هو اسم الفاعل **(جامعًا)**، الذي صيغ من الفعل الثلاثي (جمع) على الوزن القياسي لاسم الفاعل، ومن حيث اللزوم والتعدي فقد جاء الفعل من الأفعال المتعدية، وعمل المشتق هنا لأنه جاء منونا، وبذلك دل على حال واستقبال، أما معموله فهو من خلال الجملة جاء مستترا تقديره **(هو)** الذي جاء مقدرا على أنه فاعل لاسم الفاعل.وجاءت شبه الجملة من الجار والمجرور(لعلم) في محل نصب على أنها مفعولٌ به لاسم الفاعل (جامعا)، ودلالة اسم الفاعل العامل في هذه الجملة هي بيان زمن حدوث الفعل في المستقبل فضلا عن توضيح المعنى وبيانه من خلال تكثيف الحدث وتكثيره.

ويشابهها في الإعمال قوله: **"واصفٌ لك فيه الطبائع التي ركب عليها الخلق"**.[4] فمن هنا وردت **(واصفٌ)**، وقد اشتقت من الفعل الثلاثي (وصف)، وهو فعل متعدٍ احتاج لمفعول به ليتم معناه على نحو: وصف أحمد جده بالكرم، أما عمله فقد عمل رغم تجرده من (أل) ولكن كونها

---

1) الجاحظ، رسائل الجاحظ ،ج92/1 .

2) المصدر نفسه،ج95/1 .

3) المصدر نفسه،ج95/1.

4) المصدر نفسه،ج97/1 .

منونة؛ فاعتمادها على التنوين جعل من كلمة **(الطبائع)** مفعولا به لاسم الفاعل وذلك لما دلت عليه من حال أو استقبال. أما دلالة هذا الاسم في هذا السياق من باب تأكيد النصيحة وتثبيتها.

ومن الشواهد التي جاءت في رسائل الجاحظ على عمل المشتقات وأثرها قوله: **(ثم مبيّن لك كيف تفترق بهم الحالات)**[1]؛ف**(مبيّن)** اسم فاعل من فعل غير ثلاثي وهو(بيّن)،وهو كذلك فعل من الأفعال المتعدية. وقد عمل اسم الفاعل هنا **(مبيّن)** بصفته جاء مجردًا من (أل) التعريف إلا أن التنوين جعل منه عاملًا لدلالته على الحال والاستقبال. أما أثر هذا الإعمال فإن فاعل اسم الفاعل جاء مستترًا تقديره **(هو)**؛ فالأصل مبين هو لك.

ومن ناحية دلالة المشتق في هذا السياق فقد حمل معنى الحدوث في قادم الزمان إذ حمل معنى الحال والاستقبال.

وفي ذات السياق**"راسم لك في ذلك أصولا"**[2] فالواضح أن اسم الفاعل **(راسم)** قد عمل عمل فعله المتعدي (رسم)، ومن مثل ذلك قولنا: رسم الفنان لوحة جميلة؛ فلوحة جاءت منصوبة كونها مفعولا به، ونرى أنه صيغ من فعله على الوزن القياسي فاعل، وقد جاءت**(أصولا)** منصوبة على أنها مفعول به لـ**(راسم)**، فقد تجردت من (أل) لكن التنوين هو الذي جعلها عاملة.

أما التأثير الدلالي فقد أراد به الجاحظ من استخدام اسم الفاعل تعميق المعنى والتأكيد على خبرته وفراسته في بعض الأمور.

وأورد أيضا: **"مبيّن لك مع كل أصل منها علته وسببه"**[3] ف **(مبيّن)** هنا جاءت اسم فاعل من فعل غير ثلاثي،هو**(بيّن)** وهو فعل متعدٍّ أيضا فكان حتما أن يأخذ مفعولا به، أما معمول اسم الفاعل **(مبيّن)** فهو **(علته)**، حيث جاءت مفعولا به لاسم الفاعل، وأما الدلالة فقد رمى الجاحظ لمقصود ذاتي، وهو أنه يملك من المعرفة ما يجعل منه فيلسوفا، وفي دلالة أخرى فإن **(مبيّن)** جاءت مجردة من (أل) ومنونة، ودلالة التنوين تحمل الحال والاستقبال.

ومما جاء أيضا قوله: **"حتى كأنك مشاهدٌ لضمير كل امرئ"**[4]، جاء اسم الفاعل هنا **(مشاهد)** من فعل غير ثلاثي، هو (شاهد) لذلك جاءت صياغته بإبدال ياء المضارعة ميما وكسر ما قبل الآخر، و(شاهد) فعل متعد يحتاج للمفعول به ليكون ركنا أساسا من أركان تكوين جملته،

---

1) الجاحظ، رسائل الجاحظ ،ج97/1 .
2) المصدر نفسه،ج97/1 .
3) المصدر نفسه،ج97/1 .
4) المصدر نفسه،ج98/1 .

نقول: شاهد المزارع النبت، فنصب النبت على المفعولية، وفي الجملة السابقة وظف الجاحظ اسم الفاعل وأعمله، وقد كان سبب إعماله هنا أنه جاء منونا، ودل على الحال والاستقبال أيضا، فالمشتق(مشاهد) أخذ فاعلا، وقد جاء هذا الفاعل مستترا تقديره**(أنت)** .ووقعت شبه الجملة (لضمير) في محل نصب مفعول به لاسم الفاعل.

ومن دلالة هذا الاسم أراد الجاحظ أن يبين لنا حال الموقف وهيئته كأنك من أبطاله البارزين، وكل هذه الأحداث زمانها الحاضر والمستقبل.

وجاءت أيضا دلالات أخرى منها:**"هي الجامعة محبة قلوب العباد"**.[1]؛ فاسم الفاعل هنا جاء مؤنثا وهو **(الجامعة)**، وهي مشتقة من الثلاثي **(جمع)** على الصيغة القياسية لاسم الفاعل الثلاثي، وهذا الفعل من الأفعال المتعدية وهو ما نراه في: جمع المزارع قطاف الزيتون؛ حيث جاءت **(قطاف)** مفعولا به للفعل الثلاثي **(جمع)**، وفي سياق الجاحظ فقد أورد اسم الفاعل هنا **(الجامعة)** معرفة **(بأل)** فوجب إعمالها فأخذت فاعلا مستترا تقديره **(هي)**، وجاءت **(محبة)** مفعولا به منصوبا لها. والناظر لدلالة هذا الاسم في هذه الجملة يجده يدل على ثبوت الحدث وبيانه والتأكيد على مبناه من حيث التعريف الذي يفيد التوضيح والبيان.

وورد أيضا: **"والمستقبلة بك محبة قلوب من لا تجري عليهم نعمك"**[2]؛ فاسم الفاعل هنا اشتق من فعله غير الثلاثي أو المزيد **(استقبل)**، وهو من الأفعال السداسية المتعدية؛ إذ إن المعنى لا يتم إلا بوجود مفعول به منصوب، فمثلا: استقبلت المعلمة الطلاب ببشاشة، فلم يتم معنى الجملة وعملية استقبال المعلمة إلا بوجود المفعول به . وواضح أن اسم الفاعل جاء معرفا بـ**(أل)**، وبذلك عمل عمل فعله، فأخذ فاعلا ورفعه، وهنا جاء مستترا تقديره**(هي)**، **ونصب** مفعولا به.

ومما ورد كذلك:**"فهذه الأمور قائمة في العقول**[3]، كذلك الحال مع **(قائمة)** التي جاءت اسم فاعل لفعل ثلاثي معتل أجوف هو (قام)، وهو في الأصل من الأفعال اللازمة، فنقول: قام الرجل، حيث اكتمل المعنى، وتم دون الحاجة لاسم منصوب، وفي سياق الجملة الأولى أثرت (قائمة) كذلك في الجملة تركيبا ومعنى؛ فجاء معمولها مستترا تقديره **(هي)** عائدة على الأمور. وسبب عملها أنها جاءت منونة؛ فدلت على حال واستقبال. وفي دلالة هذا المشتق في هذا السياق حملت ثبوت الحدث في الحال والاستقبال.

---

1) الجاحظ، رسائل الجاحظ ،ج99/1 .

2) المصدر نفسه،ج99/1 .

3) المصدر نفسه،ج102/1 .

وفي موضع آخر في ورد اسم الفاعل في قوله :**"داخل فيهما جميع محاب العباد ومكارههم"**.[1]؛ فاسم الفاعل هو**(داخل)** صيغ من الفعل الثلاثي اللازم (دخل) فنحن نقول: دخل الزوار إلى القاعة، جاءت الجملة هاهنا بفعل وفاعل لكنها لم تحتج لمفعول به. فعملت **(داخل)** هنا عمل الفعل اللازم؛ حيث رفعت **(جميع)** على أنها فاعلٌ لها. وقد عملت رغم تجردها من (أل) إلا أن دلالة التنوين فيها تدل على الحال والاستقبال. وأما دلالتها فقد جاءت هنا لتوضيح مراده ومبتغاه في تقديمه للنصح والنصيحة.

وورد في موضع آخر:**"غير داخل في تدبيره الخلل"**.[2] ومن الواضح أن **(الخلل)** جاءت مرفوعة بالضمة على أنها فاعل لاسم الفاعل العامل **(داخل)**، فأصل اسم الفاعل (داخل) أنه من الفعل الثلاثي اللازم، نحو: دخل الطائر إلى القفص، إذ إن الجملة بانت وتم معناها من غير الحاجة لمفعول به . ومن حيث الدلالة التركيبية لاسم الفاعل هنا جاءت تعميقا للمعنى الذي أراد الجاحظ إيصاله، فضلا عن أنها دلالة تحمل الحال والاستقبال أيضا.

وقال: **"ولا جائز عنده المحاباة"**.[3]، فجائز هنا من أسماء الفاعلين التي اشتقت قياسيا من الفعل الثلاثي (جاز)، وهو فعل متعدّ، إذ يمكننا القول: جاز المدير الأستاذ لحسن أداء عمله، فتعدى الفعل وأخذ مفعولا به، أما سبب إعماله فهو اعتماده على النفي، فمن شروط إعماله كما قلنا الاعتماد على النفي أو الاستفهام، وقد جاء معمولها **(المحاباة)** مرفوعا على أنه فاعل لاسم الفاعل، وظهرت علامة الإعمال على كلمة (المحاباة) التي جاءت مرفوعة بالضمة، وفي دلالتها اللفظية فقد نفى وجود المحاباة عنده وتأكيده على عدله ومساواته في المعاملة. أما من ناحية الدلالة المعنوية فأراد مدح الوزير وذكر صفاته من خلال اسم الفاعل وفاعله، واقتصار نفي جواز المحاباة عليه.

وورد في قوله: **"مُترَقِّب أن ينتقل هواك إلى غيره"**[4]، وهنا جاء اسم الفاعل **(مُترَقِّب)** من الفعل غير الثلاثي (ترقَّب)، وهو من الأفعال المتعدية بدليل: ترقب الجمهور الفوز بشغف، فنصب الفوز على المفعولية، أما سبب إعمال اسم الفاعل أنه جاء منونًا، وقد جاء فاعل اسم الفاعل ضميرا مستترا والمصدر المؤول **(أن ينتقل)** مفعولا به. ودلالة هذا المشتق أنه يحمل في زمنه الحال والاستقبال وقد جاء مجردا من (أل) التعريف .

---

1) الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج103/1 .
2) المصدر نفسه، ج104/1 .
3) المصدر نفسه،ج104/1 .
4) المصدر نفسه، ج107/1 .

وفي مجيء اسم الفاعل العامل مجموعا ورد عند الجاحظ قوله:**" فإن أهل خاصتك والمؤتمِنين على أسرارك"**[1]؛ **(فالمؤتمِنين)** جاءت اسم فاعل من الفعل المزيد **(ائتمن)** ، وقد جاء مجموعا جمع مذكر سالم، وفي أصل هذا الفعل أنه لازم، أما معموله فقد جاء مستترا دالا على الجمع، تقديره **(هم).**

ولدلالة اسم الفاعل المجموع هنا أهمية، إذ إنه حمل في معناه التأكيد والثبوت للحدث الذي جاء أصلا من كونه معرفا ب(أل) .

كما كان للشعر مكان في رسائل الجاحظ، ومما ورد منها:

لا يرسل الساق إلا ممسكا ساقا [2]

فقد اشتق اسم الفاعل **(مُمسِك)** من الفعل (أمسك) وهو غير ثلاثي، وأمسك في الأصل فعل متعدٍ يحتاج مفعولا به ليتم معناه، نقول: أمسك الطفل القلم بمهارة، جاء القلم منصوبا لتعدي الفعل، أما عمله فقد جاء كونه مجردا من (أل)، فاسم الفاعل يعمل إذا جرد من التعريف بشرط الدلالة على الحال والاستقبال،وهو ما حصل ب(مُمْسِك)، وجاءت **(ساقًا)** مفعولا به لاسم الفاعل لذلك نصبت، وقد استشهد به الجاحظ لكي يبين أن نتاج الإنسان لا يكون إلا بجهده وعمله .

وفي هذا البيت تشابه بينه وبين قولهم: " أحزم من الحرباء"، وذلك كما قيل: "لأنه لا يخلي عن ساق شجرة حتى يمسك ساق شجرة أخرى"[3]، وقيل في معنى البيت أيضا:" أنه لا تنقضي له حجة حتى يتمسك بأخرى، تشبيه بالحرباء"[4]؛ فقد يضرب لمن لا يدع حاجة حتّى يسأل أُخرى.

---

1) الجاحظ، رسائل الجاحظ ،ج108/1 .

2) ينسب البيت لأبي داود الإيادي وهذا عجز البيت وصدره: أنى أتيح له حرباء تنضبة، وقد ورد في: الإيادي، أبو داود الإيادي، ديوان أبي داود الإيادي، تحقيق انوار محمود الصالحي واحمد هاشم السامرائي، دار العصماء، الطبعة الاولى 2010، ص133، و الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج114/1، وابن منظور، لسان العرب ص307، المرزوقي الأصفهاني، شرح ديوان الحماسة ص1301، الجاحظ، البخلاء ص224، ومرتضى الزبيدي، تاج العروس ج472/25، و الدارقطني، أبو الحسن علي بن عُمَر الدارقطني البغدادي (المتوفى 385هـ)، المؤتلف والمختلف، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي للنشر، الطبعة: الأولى 1406 هـ - 1986 م، ص542، و ابن حمدون، التذكرة الحمدونية ج294/5 .

3) رزق الله بن يوسف بن عبد المسيح بن يعقوب شيخو (ت: 1346هـ)، مجاني الأدب في حدائق العرب، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت 1913 م، ج69/5.

4) الشافعي، محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري، أبو البقاء، كمال الدين (ت: 808هـ)، حياة الحيوان الكبرى ،دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1424 هـ. 329.

وفي موضع آخر ورد: **"واعلم أنك ستصحب من الناس أجناسا متفرقة حالاتُهم"**[1]، فاسم الفاعل **(متفرقة)** من الفعل غير الثلاثي (تفرَّق)، وفي أصل هذا الفعل فإنه من الأفعال اللازمة فيكتفي بفاعله دون الحاجة لمفعول به،مثلا: تفرق الجيش في أرض المعركة، وتفرق الصديقان؛ ففهمت الجملة، ودلت دون ذكر أي مفعول به، أما عمل اسم الفاعل هنا؛ فقد عمل لأنه جاء منونا، وجاءت كلمة **(حالاتُهم)** المجموعة جمع مؤنث سالم مرفوعة على أنها فاعل لاسم الفاعل، وتشير الدلالة المعنوية واللفظية لاسم الفاعل إلى الثبات في الحدث، بمعنى أنهم سيبقون متفرقين في جميع حالاتهم.

ومما جاء أيضا: **"متفاوتة منازلُهم"**[2]،حيث جاءت **(مُتفاوتة)** اسم فاعل لفعل غير ثلاثي هو **(تفاوت)** ،وهو فعل لازم؛ فمثلا: تفاوتت أقدار البشر بين السعادة والشقاء. ولإعمال هذا الاسم في هذا السياق نجده جاء منونا؛ فاستحق أن يؤثر ويعمل فيما يلحقه في تركيب الجملة، ف **(منازلهم)** في هذا السياق جاءت فاعلا لاسم الفاعل مرفوعة وعلامة رفعها الضمة وهي مضافة، وجاء الضمير المتصل في محل جر بالإضافة. أما الدلالة في هذا المشتق فهي دلالة على معنى الحدوث في الحال والاستقبال.

وجاء أيضا عن الجاحظ قوله**: "ممتنٌّ عليهم بحديثك"**[3]، فاسم الفاعل هنا **(ممتنّ)** من الفعل المزيد، هو (أمتنّ)، وهو من الأفعال اللازمة، لذلك لا يأخذ مفعولا به، فنحن نقول: أمتنُّ لك حضورك الندوة، أما عن إعماله في هذه الجملة فقد خلا من (ال) التعريف لكنه جاء منونا؛ فدل التنوين على حاله واستقباله، وجاء معموله (فاعلا) ضميرا مستترا تقديره **(أنت).** ومن ناحية الدلالة نجده يدل على حدوث الفعل في الزمن الحاضر أو المستقبل.

وورد أيضا قوله**:" كائنًا ما كان"** [4]، جاء اسم الفاعل **(كائنا)** مشتقا من الثلاثي **(كون)**، وهو من الأفعال الناقصة التي تستغني عن الفاعل لتمامها، فنقول: كان البحث شاقا، فلم تحتج لفاعل أو مفعول به بل استندت على الجملة الاسمية في بيان وظيفتها. وعن إعمال اسم الفاعل في هذا السياق نجد أنه منون؛ فدل بذلك على حال واستقبال، ولذلك جاء اسمه (معموله) مستترا تقديره **(هو)** في محل رفع اسم كائنًا وجاء **(ما)** الموصولة التي جاءت في محل نصب خبرها، **وفي** الدلالة المعنوية ما يشير إلى الزمن الدال عليه، وهو الحال والاستقبال.

---

1) الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج117/1 .
2) المصدر نفسه،ج117/1 .
3) المصدر نفسه،ج118/1 .
4) المصدر نفسه،ج119/1 .

وورد فيه موضع آخر ما قاله الجاحظ:**"وعلى معصية المُتستِّر بعقوبة معصية المعلن".**[1]، فقد جاءت **(المُتستِّر)** اسم فاعل عامل، وهو مشتق من فعل غير ثلاثي، إذ إن فعله هو **(تستر)** الذي هو بالأصل فعل لازم، نقول: تسترت الأم على ابنها، أو تستر الرجل بعباءة ثقيلة. وعن إعمال الاسم هاهنا فقد جاء متصلا ب **(أل)** التعريف؛ فأخذ فاعلا لكنه جاء مستترا تقديره **(هو).أما** دلالة اسم الفاعل في هذا الجملة؛ فقد أعطته (ال) التعريف التي اتصلت به دلالة على ثبوت الحدث.

وفي مثال آخر قوله: **"وإن حكم الغضب جائر".**[2]، فاسم الفاعل هنا هو **(جائر)** اسم مشتق من الفعل الثلاثي **(جور)** على الصيغة القياسية **(فاعل)**، وهو فعل لازم اكتفى بفاعله، على نحو: جار عليه الزمان. وجاء شرط إعماله في هذه الجملة دلالته على الحال والاستقبال رغم تجرده من **(أل)**، وقد جاء معموله (الفاعل) ضميرا مستترا تقديره **(هو)**، أما دلاليا؛ فقد دل على الحال والاستقبال، فمن شروط إعمال المشتقات والمصادر دلالاتها على حال واستقبال، وهو ما حصل في هذا السياق.

ومما ورد أيضا قوله :**"إن داء الحزن وإن كان قاتلاً فإنه داءٌ مماطل".**[3]؛ فجاءت **(قاتِلًا)** اسم فاعل من الفعل الثلاثي **(قتل)**، وهو فعل متعدٍّ؛ مثل قولهم: قتل الجنود عدوهم، وقد عمل لدلالته على الحال والاستقبال بعد تحليه بالتنوين، ومعموله جاء مستترا تقديره **(هو)** على الفاعلية. وفي ذات السياق وردت كلمة **(مُماطِل)**، وهي اسم فاعل اشتق من الفعل المزيد **(ماطل)**، وعند التعرف إلى أصله نجد أنه فعل لازم، فنقول: ماطل الرجل في رد الدين، وجاء منونا، ودالا على حال واستقبال، فجاء معموله ضميرا مستترا تقديره **(هو)**، يدل على الفاعلية.

ومن ناحية دلالة كلا الاسمين فإنهما يحملان دلالة الحال والاستقبال للحدث؛ **(فقاتلًا)** توجب وقوع القتل في المستقبل، وكذلك فعل المماطلة لن يتم إلا في الزمن القادم.

وورد أيضا قوله:**" حتى يكون عقله غامراً لعلمه، وعلمه غالباً لطبعه"**[4]؛ فـ**(غامرا)** جاءت هنا اسم فاعل عامل اشتق من الفعل الثلاثي **(غمر)** على الصيغة القياسية لاسم الفاعل، وهو فعل متعد، إذ نقول: غمر الماء الأرض.و**(غامرا)** جاء هنا من المشتقات العاملة لتحليه بالتنوين،

---

1) الجاحظ، الرسائل للجاحظ، ج232/1.
2) المصدر نفسه، ج234/1.
3) المصدر نفسه، ج234/1.
4) الجاحظ، الرسائل للجاحظ، ج238/1.

ودل على حال واستقبال، أما معموله فقد جاء مستترا أيضا، فقدر تقديرا على الفاعلية لاسم الفاعل العامل، وجاءت (لعلمه) منصوبة على المفعولية إذ إن اللام هنا زائدة؛ فالأصل (غامرًا علمَه). ودلاليا يبدو المشتق متضمنا الحدث في الحال والاستقبال.

وفي الجملة نفسها وردت **(غالبًا)**؛ فهي بذات السياق السابق جاءت مشتقة من الفعل الثلاثي **(غلب)**، وجاءت محلاة بالتنوين أيضا؛ فاكتسبت بذلك شروط الإعمال بدلالتها على الحال والاستقبال. أما الفعل (غلب) فإنه فعل متعدٍّ يحتاج مفعولا به لتمام معناه، على نحو: غلبه النعاسُ، وفي الجملة جاء معمول اسم الفاعل مستترا تقديره **(هو)** ومفعوله **(لطبعه)** على اعتبار اللام زائدة**.** ودلالة اسم الفاعل هنا جاءت كما سابقاتها تحمل الحال والاستقبال للحدث.

وجاء أيضا قوله: **"وحتى يكون عالماً بما ترك وعارفاً بما أخذ"**[1]، وعلى ذات المنوال جاء اسما الفاعلين**(عالما)** و**(عارفا)**، من الفعلين الثلاثيين هما **(علم)** و **(عرف)**، وهما فعلان متعديان؛ إذ نقول: علم القاضي الحق، وعرف الطالب حل المسألة. أما عن إعمالهما فقد عملا لأنهما جاءا منونين، فدلتا بذلك على الحال والاستقبال، وتطابقا كذلك في العلاقة بين العمل والمعنى للدلالة على الحال والاستقبال.

وفيها جاء قوله أيضا**: "ولا عارٍ على جازع إلا فيما يمكن في مثله الصبر".**[2] وفي ذات الاشتقاق والدلالة جاءت كلمة **(جازع)** التي اشتقت من الفعل (جزع) وهو فعل لازم، وجاءت عاملة لاعتمادها على نفي؛ فاكتسبت الإعمال حيث جاء معمولها مستترا تقديره **(هو)**. ودلالة هذا المشتق كما سابقتها جاءت تدلل على الحال والاستقبال للحدوث.

وأخيرا ورد في قوله **"تاركٌ الإصرارَ"**[3]، حيث جاءت **(تاركٌ)** اسم فاعل صيغت من الفعل الثلاثي (ترك) على الوزن القياسي لاسم الفاعل، وأصل هذا الفعل (ترك)، وهو فعل متعدٍّ؛ وهنا عمل اسم الفاعل بسبب التنوين فجاءت **(الإصرارَ)** مفعولا به أيضا لـ**(تارك)**. وقد قلنا سابقا دلالة التنوين التي تحمل معنى الحال والاستقبال، وهي من شروط إعمال اسم الفاعل. إذ إن فعل الترك لم يحصل بعد، لكنه حاصل لا محالة في المستقبل.

أما استعمال اسم الفاعل في رسالته (التربيع والتدوير)، فقد ورد فيها حالات من الإعمال الذي كان له الأثر الواضح في تركيب الجملة ومعناها؛ فكان منها:

---

1) المصدر نفسه، ج 238/1 .
2) المصدر نفسه، ج 241/1 .
3) المصدر نفسه،ج245/1 .

"ومن هو طائر مع العوام حيث طارت، وساقطٌ معها حيث سقطت".[1]، حيث جاءت كلمتا **(طائر)** و**(ساقط)** اسما فاعلين لفعلين ثلاثيين هما **(طار) و(سقط)**؛ وهما فعلان لازمان؛ إذ نقول: طار العصفور، ونقول أيضا: سقطت أوراق الشجر . ومن حيث إعمال هذين الفعلين حيث جاءا منونين بتنوين الضم؛ فأخذ كل منهما فاعلا، إلا إنه هنا جاء مستترا تقديره **(هو)**. وفي دلالة كليهما معنى الحال والاستقبال لما هو آت من الزمن.

وجاء في قوله: **"أو جاهل بالمحال".**[2]؛ إذ إن اسم الفاعل **(جاهل)** صيغ من الفعل الثلاثي **(جهل)** على الصيغة القياسية، وعملها في هذا السياق جاء كونه معتمدا على التنوين الذي يحمل دلالة الحال والاستقبال، ومعموله جاء مستترا تقديره **(هو)**. وكما ذكرنا أعلاه أن اسم الفاعل المنون يحمل في دلالته الحال والاستقبال، وهو ما ينطبق على ذات السياق في هذه الجملة.

ومما جاء أيضا في إعمال اسم الفاعل قوله: **"وما الحكم القاطِع إلا للذهن".**[3]، وهنا جاء اسم الفاعل **(القاطِع)** مشتقًا من الفعل الثلاثي **(قطع)**. وجاء هذا الاسم معرفًا ب**(أل)** فاستحق أن يؤثر ويعمل، أما معموله فقد جاء مستترا تقديره **(هو). ومن حيث** الدلالة نجد أنه يدلل على ثبوت الحدث وتأكيده.

وورد في قوله **:"وإذا كان هذا ناقضاً لعزم المتسلّم فما ظنك بعادة المتكلّف".**[4]؛ حيث احتوت ثلاثة أسماء للفاعلين، يحمل إحداها الصيغة الثلاثية، وهي **(ناقضا)**، الذي اشتق من الفعل **(نقض)**، وقد جاء منونا، أما الاسمان الآخران فهما **(المُتَسلّم)** و**(المُتكلّف)**؛ وهما اسما فاعلين من فعلين مزيدين هما **(تَسلَّم)** و**(تَكلَّف)**، وعن إعمال هذه الأسماء الثلاثة نجد أن الأول **(ناقضا)** جاء منونا؛ فدل بذلك على الحال والاستقبال، والاسمان الآخران **(المتسلم)** و**(المتكلف)**؛ فقد أعملا لاتصالهما بـ**(أل)** التعريف، وقد جاءت معمولات كل منها مستترة. وفي دلالة اسم الفاعل المنون **(ناقضا)** نجده دل على الحال والاستقبال لوقوع الحدث، أما دلالة الاسمين المعرفين ب **(أل)**، فقد حملت دلالتهما الثبوت للحدث.

---

1) الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج56/3 .
2) المصدر نفسه، ج56/3 .
3) المصدر نفسه، ج58/3
4) المصدر نفسه، ج60/3 .

وفي بقية هذه الأسماء ورد في قول الجاحظ: **"هذا وليس لك مساعد، ولا معك شاهد واحد".**[1]، فقد ورد هنا اسما فاعلين هما **(مُساعِد)** و **(شاهِد)** الذي سبق الحديث عنه في سياق سابق. أما الاسم الأول، وهو **(مساعد)** فنجده مشتقا من فعل مزيد هو **(ساعد)**، وقد جاء اسم الفاعل هنا اسما مؤخرا مرفوعا لـ**(ليس)** وجاءت علامة رفعه تنوين الضم، والتنوين دلالة على الحال والاستقبال مما كان له التأثير المباشر في إعماله. كما أن معموله هنا جاء مستترا. وعند الحديث عن دلالة المشتق في هذا السياق نجده دالا على الحال والاستقبال كما أسلفنا سابقا.

وأخيرا جاء اسم الفاعل العامل في هذه الرسالة كما كان الحال سابقا، فقال**: " كيف يروم عاقل أو ينتقصه عالم"**[2]؛ فـ**(عاقل)** و**(عالم)** جاءتا اسمي فاعلين من الأصل الثلاثي (عقل) اللازم و(علم) المتعدي. فنقول: عقل الفتى، ونقول: علم القاضي الحقيقة . وقد عمل كلاهما لأنهما جاءا منونين، أما معمولاهما فنجدهما مستترين. وتوافقت دلالة العمل مع المعنى لبيان الحدث في الحال والاستقبال.

ويمكن القول إن لجوء الجاحظ لاسم الفاعل العامل في رسائله كان دلالة على ثقافته؛ فهو لم يستخدم اسم الفاعل العامل في حالة واحدة، أو سياق واحد، بل فاوت بين الأساليب المستخدمة لتفي بالغرض وتحقق ما يريد.

اسم المفعول في رسائل الجاحظ

جاءت صيغ اسم المفعول في رسائل الجاحظ متعددة، وتختلف في دلالتها، ومعناها ومبناها، وقد تحدثنا في غير موضع عن صياغته وكيفية اشتقاقه وكذلك شروط إعماله، فضلا عن الدلالة السياقية التي تضمنتها اشتقاقات هذه الصيغة.

ومما جاء تطبيقا على قولنا ما ورد في رسالة المعاد والمعاش قوله: **"موصولٌ ذلك مني عند السامعين"**[3] فقد ذكر الكلمة **(موصول)**، التي اشتقت على الوزن القياسي لاسم المفعول الثلاثي على وزن مفعول، ونائب الفاعل **(ذلك)**، وقد عملت هنا أيضا لأنها جاءت منونة فدلت بذلك على الحال والاستقبال، وجاء اسم الإشارة **(ذلك)** نائب فاعل لاسم المفعول، وجاءت دلالتها مطابقة لدلالة الكلمة السابقة، وهي الاستمرارية في الحدث والمواصلة فيه، فعملية المواصلة حدثت ومازالت مستمرة في الحاضر، وستبقى كذلك في المستقبل.

---

1) الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج68/3 .
2) المصدر نفسه، ج89/3 .
3) المصدر نفسه، ج95/1 .

وورد أيضا قوله في هذه الرسالة: **"ولعمري إن ذلك لموجودٌ في الفطرة "**[1]، فاسم المفعول هو **(موجود)** صيغ من الفعل الثلاثي (وُجِد)، وهو فعل مبني للمجهول، وقد عمل لأنه جاء منونا؛ فالتنوين علامة من العلامات التي تدل على الاستقبال، أما عن معمول اسم المفعول هنا، وهو نائب الفاعل، كونه يعمل عمل الفعل المبني للمجهول، فقد جاء ضميرًا مستترًا تقديره **(هو)**، عائد على سابق له.ودلالة اسم المفعول هنا تحمل الاستمرار والدوام للحدث في المستقبل .

وورد أيضا قوله :**"إني رأيت أكثر ما رسموا من ذلك فروعاً لم يبينوا عللها، وصفات حسنة لم يكشفوا أسبابها، وأموراً محمودة لم يدلوا على أصولها"**[2]. نجد أن **(محمودة)** جاءت اسم مفعول لفعل ثلاثي مبني للمجهول هو (حُمِد)، أما عن إعمالها في هذه الجملة فإنها جاءت منونة؛ فدل التنوين على الحال والاستقبال، وجاء معمولها ضميرا مستترا تقديره **(هو)** على أنه نائب فاعل لاسم المفعول. وحملت في دلالتها معنى الحال والاستقبال.

في سياق آخر وردت جملة **"مضروبةٌ معها الأمثالُ"**[3]، حيث جاءت كلمة **(مضروبة)** اسم مفعول، فعلها ثلاثي مبني للمجهول، هو (ضُرِب) بضم الأول وكسر ما قبل الآخر، وقد عملت لأنها منونة ومجردة من (أل) التعريف، لكن بصفتها تحمل في معناها الحال والاستقبال وجب عليها أن تعمل عمل فعلها المبني للمجهول، والملاحظ هنا أن **(الأمثالُ)** جاءت مضمومة، وذلك بحكم موقعها الإعرابي، فهي نائب فاعل لاسم المفعول.

وجملة أخرى دلت على اسم المفعول وإعماله قوله: **"هذا فيهم طبعٌ مُرَكَّب، وجبلة مفطورة، لا خلاف بين الخلق فيه؛ موجودٌ في الإنس والحيوان"**[4]؛ فوردت هنا ثلاث صيغ حملت دلالة اسم المفعول هي **(مُرَكَّب)** من المزيد بالتضعيف،و**(مفطورة)** و**(موجود)**، جاءت من الفعل الثلاثي المبني للمجهول. وعن إعمال كل منها فجميعها جاءت منونة؛ وكانت معمولاتها مستترة، وهي في محل رفع نائب فاعل.

وجاءت أيضا كلمة **(مَوْصول)** مرتين، الأولى في قوله **:" موصولٌ بصلاحك "**،[5] حيث جاء اسم المفعول **(مَوْصول)** من الفعل الثلاثي المبني للمجهول (وُصِل) بضم الأول وكسر ما قبل الآخر، وجاء عاملا عمل فعله المبني للمجهول، لأنه منون، أما نائب فاعله فقد جاء ضميرا

---

1) الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج95/1 .
2) المصدر نفسه، ج1/ 96.
3) المصدر نفسه، ج97/1.
4) المصدر نفسه، ج1/ 102.
5) الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج107/1 .

مستترا تقديره **(هو)**، وبالحديث عن دلالة إعمال اسم المفعول هاهنا نجد أنها جاءت بمعنى الاستمرارية والمواصلة للحدث الذي أرادته دون انقطاع .

وكذلك كان الحال في هذه الجملة: **"فأنت معذورٌ بالمخاطرة فيه بنفسك ومالك."**[1]؛ فحال اسم المفعول هنا كما جاء في الجملة السابقة مشتق من فعل ثلاثي هو (عُذِر) المبني للمجهول، وقد جاء هنا أيضا عاملا كونه جاء منونا، أما معموله وهو نائب الفاعل فقد جاء ضميرا مستترا تقديره (هو)، وكونه جاء منونا فقد حمل بذلك معنى الحدث في الحال والاستقبال.

وورد أيضا قوله: **"ولما أن كان موجوداً في العقول أنه قد يفتش بعض الأمناء عن خيانةٍ".**[2]؛ ف**(موجودا)** هنا جاءت اسم مفعول مشتق من الفعل (وُجِد)، وهو مبني للمجهول، أما إعماله فقد عمل لاتصاله بالتنوين، وقد جاء نائب فاعله ضميرا مستترا تقديره **(هو)** . وجاءت دلالته متضمنة الحدث في الحال والاستقبال.

وورد اسم المفعول العامل في قوله: **"فمن كان معروفاً بالوفاء في أوقات الشدة وحالات الضرورة، فنافس فيه وأسبق إليه؛ فإن اعتقاده أنفس العقد".**[3]؛ فنرى أن **(معروفا)** اشتقت من الفعل الثلاثي المبني للمجهول (عُرِف)، وجاء منونا، وبذلك صار عاملًا، يأخذ نائب فاعل، وجاء في هذا السياق ضميرا مستترا تقديره **(هو)**. ودلاليا حمل هذا الاسم الحال والاستقبال في بيانه الحدث .

وورد قوله: **"ووجود كل محمودٍ ومذمومٍ في أهل كل جنسٍ من الآدميين"**[4]، فجاء في هذه الجملة اسم المفعول في كلمتين شكلتا طباقا، هما **(محمود)** و**(مذموم)**، واشتقتا من الفعل الثلاثي على الوزن القياسي لاسم المفعول فـ(محمود) جاءت من الفعل (حُمِد) و(مذموم) من الفعل (ذُم) المبنيين للمجهول . وقد كان التنوين سبب إعمال كل منهما، وهو يحمل الذي دلالة الحال والاستقبال.

---

1) المصدر نفسه، ج1/114 .
2) المصدر نفسه، ج1/120.
3) المصدر نفسه، ج1/ 123.
4) المصدر نفسه، ج1/ 126.

وورد قوله: **"وهذا غير مدفوع عند الجميع"**[1]، فاستخدم **(مدفوع)** هنا اسم مفعول، مشتق من الفعل الثلاثي المبني للمجهول (دُفِع)، وقد جاء عاملا لدلالته على الحال والاستقبال، وهو ما اكتسبه من خلال التنوين، وجاء معموله ضميرا مستترا تقديره **(هو)**.

وورد قوله: **"واعلم أنك موسومٌ بسيما من قارنت، ومنسوبٌ إليك أفاعيل من صاحبت"**[2]، ففي هذه الجملة ورد **(مَوْسوم)** و**(مَنسوب)** اسمي مفعولين صيغا من الفعلين الثلاثيين (وُسِم) و(نُسِب) على وزن مفعول، وجاء كل منهما عاملاً كونه منونًا، وجاء معمولهما ضميرا مستترا في (موسوم)، واسما ظاهرا في **(منسوب)** وهو (أفاعيلُ) . أما دلالة هذه الصيغة فتحمل معنى البيان وتوضيح للحدث مع الاستمرارية فيه.

وجاء قوله: **"موصولة لأصحابها ببشرك وطلاقة وجهك"**[3]، ف **(موصولة)** جاءت اسم مفعول من الفعل الثلاثي المبني للمجهول (وُصِل)، وجاءت عاملة منونة، فأخذت نائب فاعل، جاء مستترا تقديره **(هو)**. وكذلك جاء حال اسم المفعول في هذه الجملة: **"ألا تولى جسائم تصرفك وتقلدهم أمورك ووثائق تدبيرك إلا امرأ صلاحه موصول بصلاحك"**[4]، فالمشتق هنا **(موصول)**، وقد اشتق من الفعل السابق (وُصِل)، وقد دل إعمال اسم المفعول في هذه الجملة على ثبات الحدث واستمراره في الحال والاستقبال، حين أصبح صفة.

وورد قوله: **"ولكني أوصيك برياضة نفسك حتى تذللها على الأمور المحمودة؛ فإنّ كل أمر ممدوح هو مما تستثقل النفوس"**[5]، وهنا جاءت كل من **(محمودة)** و**(ممدوح)** اسمي مفعولين، من الفعلين الثلاثيين (حُمِد) و(مُدِح) المبنيين للمجهول، وجاءت (المحمودة) معرفة ب(أل)، فصارت عاملة، ونائب الفاعل مستتر. أما (ممدوح) فقد جاءت منونة ونائب الفاعل مستتر.

ومما تشابهت به الجمل قول الجاحظ: **"وكذلك سائر الأخلاق المحمودة والمذمومة، فلتكن محموداتها غالبة على أفعالك"**[6]، وقد تناولنا هذه الأسماء بمواقع سابقة بالشرح والتفصيل من صياغة واشتقاق وإعمال ودلالة كذلك.

---

1) الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج1/ 126.
2) المصدر نفسه، ج1/ 126.
3) المصدر نفسه، ج1/ 130.
4) المصدر نفسه، ج1 /132.
5) المصدر نفسه،ج1/ 133.
6) المصدر نفسه،ج1/ 133.

وأما ما جاء في رسالة الجد والهزل؛ فقد ورد: **"وأن المُراد من الأمور عواقبُها لا عواجُلها"** ،[1] فقد جاءت كلمة **(المراد)** اسما مفعولا، وفعلها في الأساس (أُريد) المبني للمجهول، وقد عملت لأنها معرفة ب(أل)، حيث جاءت **(عواقبثها)** نائب فاعل لاسم المفعول، وعند الكشف عن الدلالة التي أرادتها كلمة (المراد) نجد أنها لبيان المعنى وتوضيحه، وكذلك الدلالة على الحال والاستقبال.

وورد في قوله**: "أو كان مبلّغاً عنه أو مكذوباً عليه"**[2]، إذ إن (مكذوبا) جاءت اسم مفعول من الفعل الثلاثي المبني للمجهول (كُذِب)، وعامل لأنه منون، جاء معموله مستترا.

وورد أيضا قوله: **"ثم لا تحكم له بذلك حتى تكون حاله مقصورة على محَّبتك، ومحنوة على نصيحتك"**[3]، وهنا جاءت **(مقصورة)** اسم مفعول من الفعل الثلاثي المبني للمجهول (قُصِر)، وعاملة بسبب التنوين، فأخذت نائب فاعل، جاء مستترا تقديره **(هو)**.

وكذلك ورد قوله: **"فمبسوطٌ عذرُه، ومصوبٌ رأيُه"**[4]، فإذا وقفنا عند كلمة **(مبسوط)** نجد أنها اسم مفعول من الفعل (بُسِط) المبني للمجهول، وقد عمل اسم المفعول **(مبسوط)** عمل فعله المبني للمجهول، وذلك لدلالة زمنه على الحال والاستقبال، و**(عذره)** نائب فاعل.

وكذلك الحال مع **(مُصوَّب)** التي جاءت أيضا اسم مفعول من فعل ثلاثي هو (صوَّب)، وقد اشتق على الوزن القياسي لاسم المفعول، وكما قيل عن حاجة اسم المفعول لمعموله _ في حال توافرت شروط إعماله – وهو نائب الفاعل، وقد عمل اسم المفعول (مصوب) لتجرده من (أل) التعريف وعدم اتصاله بها، لكن دلالته على الحال والاستقبال الذي جاء به التنوين كانت سببا كافيا لإعماله، ومعمول اسم المفعول (مصوب) جاء مرفوعا بالحركة؛ فـ**(رأيه)** جاءت هنا نائب فاعل لاسم المفعول.

أما دلالتهما فقد جاءت هنا لبيان الحدث الذي جاء فيه اسم المفعول؛ فكل من مبسوط ومصوب دلتا على الحدث الذي جاء فيه السياق، كما أنهما حملتا في دلالتهما الحدوث في زمن الحاضر أو المستقبل.

---

1) الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج1/234.
2) المصدر نفسه، ج1/237.
3) المصدر نفسه، ج1/ 239.
4) المصدر نفسه، ج1/244.

وفي إعمال اسم المفعول المعرف ب(أل) ورد :**"فقد رأيت صنيعهم في مال المفقود والمناسخة والوارث الضعيف، ومن مات بغير وصية**([1])؛ فجاء اسم المفعول **(المفقود)** من الفعل الثلاثي (فُقِد)، وعامل لأنه معرف بـ(أل)، وجاء نائب الفاعل مستترا قدره السياق.

وكذلك القول في: **"والكلب المضروب يجمع الصِّياح والهرب"**[2]؛ فـ**(مضروب)** جاءت اسم مفعول من الفعل (ضُرِب) المبني للمجهول، وقد عمل هنا عمل فعله المبني للمجهول لتعريفه ب(أل)، وكان نائب فاعلها ضميرا مستترا.

ومما جاء في رسالة التربيع والتدوير، ولا تختلف الأسماء التالية عن سابقاتها :**"والغفل من الموسوم، والمحال من الصحيح، والأسرار من المجهول"**.[3]؛ فقد تناولت اسم المفعول **(الموسوم)** في الكلام سابقا، وقلت: إنه مشتق من الفعل (وُسِم)، أما **(المُحال)** فهو اسم مفعول جاء من الفعل (أُحيل) المبني للمجهول، وأيضا (المجهول) فهو كذات الحال . وكونها جاءت متصلة ب(ال) التعريف نالت حق الإعمال، فجاء معمولها في الأسماء الثلاثة السابقة ضميرا مستترا .

وجاء أيضا قوله: **"وفي الحقيقة مقدود رشيق".**[4]، وهنا **(مقدود)** صيغت من الفعل الثلاثي المشدد (قُدَّ) المبني للمجهول . وعمل لأنه جاء منونا فدل على الحال والاستقبال، وجاء معموله كذلك ضميرا مستترا .

ويشابه **(مقدود)** الاسم **(مربوع)** وذلك في قوله: **"وقد تظلم المَرْبوع مثلي من الطويل مثل عمر"**[5]؛ فهو اسم مفعول جيء به على الوزن القياسي لاسم المفعول الثلاثي من الفعل (رُبِع)، وكونه جاء معرفا فقد عمل عمل فعله المبني للمجهول؛ فرفع بذلك نائب فاعل، جاء مستتر.

وربما لا اختلاف في أسماء المفعولين هنا: **"غير مَنْخوب ولا مُتشَّعِب، ولا مَدخول ولا مشترك"**[6]؛ حيث جاءت جميعها من أفعال مبنية للمجهول هي (نُخِبَ) و(دُخِل) الثلاثيين، و**(متشعب)** و**(مشترك)** هما من (تُشعِّب) و(اشْتُرِك) المزيدين. وقد أعملت هذه الأسماء جميعها لأنها جاءت منونة، وجاءت معمولاتها مستترة.

---

1) الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج1/ 254.
2) المصدر نفسه، ج1/ 276.
3) المصدر نفسه، ج56/3 .
4) المصدر نفسه، ج57/3 .
5) المصدر نفسه، ج59/3 .
6) المصدر نفسه،ج63/3 .

وجاء أيضا في قوله: **"ومعلومٌ أن طول دراستها"**[1]، فاسم المفعول **(معلوم)** جاء من الفعل المبني للمجهول (عُلِمَ) وهو فعل ثلاثي؛ لذلك جاء اشتقاق اسم المفعول منه على الوزن القياسي، وجاء منونا، أما معموله فهو الجملة التي جاءت على شكل مصدر مؤول، أما دلالتها المعنوية التي أراد الجاحظ الكشف عنها فهي توضيح المعلومة وبيانها وتثبيتها في نفس المتلقي. وأخيرا جاء قوله: **"ومنشأه محمود"**[2]؛ ف **(محمود)** جاءت هنا اسم مفعول لفعل ثلاثي هو (حُمِدَ)، وعمل لأنه منون، وقد جاء معمولها مستترا تقديره **(هو).**

صيغة المبالغة في رسائل الجاحظ

جاء في رسائل الجاحظ عدد من صيغ المبالغة العاملة كان منها في رسالة الجد والهزل: **"والعجول يخطئ وإن ظفر، فكيف به إذا أخفق"**[3]، حيث وردت كلمة (العَجول)، وجاءت صيغة مبالغة مشتقة من الثلاثي اللازم (عَجَلَ)، وعملت كونها معرفة ب (أل)، أما معمولها فقد جاء ضميرًا مستترًا تقديره (هو). والدلالة التي تحملها صيغ المبالغة في هذا السياق هي تكثيف الحدث وتأكيده .

ومما ورد قوله: **"ولا حسود ولا منافس"**[4]، إذ جاءت **(حسود)** على وزن فعول الدالة على المبالغة، وقد اشتقت من الفعل الثلاثي المتعدي (حَسَدَ)؛ على نحو: حسد الفقير الغني، وقد عمل كسابق الصيغ، حيث جاء منونا ومعتمدا على نفي، وجاء معموله ضميرا مستترا تقديره **(هو)** بالرفع على الفاعلية، أما الدلالة فهي المبالغة بفعل الحسد سواء كان ذلك بالكم أو النوع، والتأكيد على ذلك .

---

1) الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج73/3 .
2) المصدر نفسه،ج85/3 .
3) المصدر نفسه، ج235/1.
4) المصدر نفسه، ج3/ 63.

المصادر في رسائل الجاحظ

أورد الجاحظ في رسائله عدد من المصادر العاملة، وقد وظفها لمعانٍ مختلفة، إذ إن المصدر يحمل في الأصل دلالة الحدث غير مقترن بزمان. وفيما يلي بيان ما جاء في رسائله من مصادر عاملة:

من الوصايا التي بعث بها الجاحظ مستخدما المصدر العامل في رسالة المعاش والمعاد قوله: **"واعلم أن إجراءك الأمور مجاريها، واستعمالك الأشياء على وجوهها، يجمع لك ألفة القلوب "**[1] فالمصدر هنا **(إجراءك)** جاء من الفعل المزيد (أجرى)، وهو فعل متعدٍّ، على نحو: أجرى المزارع الماء في القناة؛ فجاءت الماء هنا منصوبة للفعل أجرى، وهو ما حدث أيضًا مع **(الأمور)** في قول الجاحظ إذ جاءت منصوبة، لكنها ليست لفعل بل للمصدر الذي عمل عمل فعله لأنه جاء مضافا، ولعلَّ الإعراب خير شاهد على هذا الأثر الذي تركه المصدر **(إجراءك)** في معموله، الذي قام بوظيفة المفعول به في الجملة. أما من الناحية الدلالية فقد حمل معنى الحدث بدون زمانه، أي أن هذا الفعل يحصل في كل وقت.

وفي نفس الجملة ورد المصدر **(استعمالك)**، الذي جاء من الفعل المزيد (استعمل)، وهو فعل متعد، يحتاج مفعولا به ليتم معناه، من مثل: استعمل الطالب المنقلة في رسم الزاوية؛ فالمنقلة هنا جاءت مفعولا به للفعل استعمل، وكذلك الحال مع **(الأشياء)** التي جاءت مفعولا به للمصدر العامل عمل فعله، وقد عمل المصدر كونه جاء مضافا، وهو من شروط إعماله. ومن الناحية الدلالية فقد أراد تمكين الحدث وثبوته لدى المتلقي.

وورد في رسالة (المعاش والمعاد) قوله: **"بتقديرك أمورك على قدر الزمان"**[2]؛ فالمصدر **(تقديرك)** جاء من الفعل المضعف **(قدّر)**، وهو من الافعال المتعدية التي لا تكتفي بالفاعل بل تحتاج مفعولا به ليتم المعنى، مثل: قدَّر المدير ظرف العامل؛ حيث جاءت (ظرف) مفعولا به للفعل (قدّر). وعند الجاحظ فإن مصدره عمل عمل فعله، أي احتاج مفعولا به لبيان معناه، وهو ما كان فعلا في كلمة **(أمورك)**، التي جاءت مفعولا به للمصدر، وسبب إعماله في هذه الجملة أنه جاء مضافا لاتصاله بالكاف. أما الدلالة فتحمل معنى الثبوت والتأكيد للحدث، فقد أراد الجاحظ إيصال المعنى وتأكيد حدوثه من خلال إعماله لهذا المصدر.

---

1) الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج106/1 .

2) المصدر نفسه، ج113/1 .

وورد قوله: **"ولا يطلعن على شيءٍ من مكايدتك له بقولٍ ولا فعل، فيأخذ حذره"**[1]، هنا جاء المصدر **(مكايدتك)** عاملًا، وهذا المصدر هو مصدر لفعل الرباعي (كايد)، وهو فعل متعدٍّ؛ من مثل: كايد الفتى صديقه، أما عن إعماله فقد عمل عمل فعله بسبب الإضافة، وجاء معموله ضميرا متصلا وهو (الكاف) الذي جاء في محل رفع فاعل للمصدر العامل.

وفي دلالة إعمال المصدر في الجملة السابقة الثبوت، للفت النظر نحو فعل المكايدة وما يحمله الرباعي (كايد) من معنى الاشتراك في الحدث .

وورد قوله: **"وقدحها البغضاء في القلوب"**[2]؛ ف**(قدحها)** هنا مصدر مضاف، وأصله من الفعل الثلاثي (قدح) وهو فعل ثلاثي متعدٍّ، على نحو: قدح الرجل النار؛ فالنار هنا جاءت مفعولا به للفعل قدح، و**(البغضاء)** في رسالة الجاحظ جاءت مفعولا به للمصدر، أما عن سبب إعمال المصدر في هذا السياق فنتيجة الإضافة. أما الدلالة فنراها هنا في الكشف عن ثبوت الحدث واستقراره على ذات الحال التي كانت عليها، وما تحمله دلالة القدح من النار للبغضاء من القلب، وتأثيرها في نفس القادح للبغضاء وضده.

وورد قوله: **"واعلم أن استصغارك نعمك يكبرها عند ذوى العقول، وسترك لها نشرٌ لها عندهم"**[3]، فالمصدر هو **(استصغار)** الذي جاء مضافا للكاف، وهو من الفعل المزيد المتعدي (استصغر)، من مثل: استصغر المذنب خطأه، حيث جاءت خطأه مفعولا به للمصدر . وعن سبب إعماله فقد جاء مضافا إلى الضمير الكاف، وهو الذي جعله مؤثرا في سياق الجملة؛ وبناء عليه فقد جاءت **(نعمك)** مفعولا به منصوبا للمصدر **(استصغارك)**. وفي دلالة هذا الاستخدام للمصدر نجد ما يحمله فعل الحدث من التقليل الكبير في الاستصغار، وعلاقة ذلك بالنعمة، إذ إن تصغير النعمة أشد إثما من استصغار ما دونها.

وورد أيضا **:"أو تغتر بمن تعلم أن بصلاحك فساده، وبارتفاعك انحطاطه، وبسلامتك عطبه"**[4]، فـ**(صلاحك)** و**(ارتفاعك)** و**(سلامتك)** مصادر للأفعال (صلح) و(سلم) الثلاثيين، و(ارتفع) المزيد، وهي تشترك في كونها جاءت من أفعال لازمة؛ إذ نقول: صلح قلب الرجل، وسلم رأيه، وارتفع قدره، حيث جاءت جميعها تامة المعنى بالفاعل دون الحاجة لمفعول به.

---

1) الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج1/ 115.
2) المصدر نفسه،ج126/1 .
3) المصدر نفسه، ج1/ 131.
4) المصدر نفسه،ج132/1.

وتشابهت حالها أنها جميعا جاءت مضافة لضمير هو (ك) لذلك كان سبب إعمالها، وجاء معمول كل منها مرفوعا. ومن الناحية الدلالية فإن هذه المصادر الثلاثة دلت على ثبات الحدث في سياق الجملة.

ومما ورد في رسالة الجد والهزل قولة: **"من أجل اختياري النخل على الزرع أقصيتني"**[1]، جاء المصدر **(اختيار)** عاملا لأنه أضيف إلى ضمير، فعمل عمل الفعل المتعدي، لأنه محول عن فعل متعدّ (اختار)، على نحو: اختار المعلم الطالب المميز للمشاركة في المسابقة؛ فجاءت الطالب مفعولا به للفعل اختار، وبالعودة للمصدر العامل **(اختياري)** فإن فاعله جاء ضميرًا مستترًا تقديره **(أنا)**، وجاءت **(النخل)** مفعولا به، وفي دلالة المصدر ما يشير المصدر إلى حدث الاختيار بشكل مباشر، ثم ثبونه على حاله.

وجاء أيضا قوله: **"ولا على ميل إلى الصداقة دون إعطائي الخراج عاقبتني"**[2]، حيث جاء المصدر **(إعطاء)** عاملا لأنه مضاف الى ضمير، وهو ياء المتكلم، وعمل عمل الفعل المتعدي لأنه محول عن فعل متعدّ، هو (أعطى)، فقد جاء في هذا السياق **قوله صلى الله عليه وسلم: " أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه"**[3]؛ فجاءت كلمتا (الأجير) و (أجره) مفعولين منصوبين للفعل (أعطوا)، أما المصدر السابق (إعطائي) فقد أخذ فاعلا مستترًا تقديره **(أنت)**، وكانت الياء المتصلة مفعول أولا، وجاءت **(الخراج)** مفعولا به ثانيا للمصدر، وقد جاءت دلالتها أيضا الحدث وثبوته كما هو الحال في سابقتها .

---

1) الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج231/1 .

2) المصدر نفسه، ج231/1 .

3) حديث شريف، ورد في: ابن ماجة، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: 273هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، ج817/2، والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، جامع الأحاديث، ضبط نصوصه وخرج أحاديثه: فريق من الباحثين بإشراف د.علي جمعة (مفتي الديار المصرية) ج60/5، والألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: 1420هـ)، صحيح الجامع الصغير وزياداته، المكتب الإسلامي ،ص240، و ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: 620هـ)، المغني، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبد المحسن التركي والدكتور عبدالفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب للطباعة والنشر، الرياض، الطبعة الثالثة 1997م، ج17/8وج335/9 .

ومما ورد أيضا: **"ولا لبغضي دفع الإتاوة والرضا بالجزية حرمتني".**[1]؛ فهنا جاءت **(بغضي)** مصدرا لفعل ثلاثي هو **(بغض)**، وهو فعل متعدٍّ يحتاج مفعولا به، من مثل: بغض أحمد اللص. وجاء عاملا للإضافة؛ فأخذ بذلك فاعلا جاء ضميرًا مستترًا أما **(دفع)** فقد جاءت مفعولا به للمصدر ، ويدل المصدر هنا على استمرار الحدث وثبوته.

وورد قوله: **"وإذا أردت أن تعرف مقدار الذنب إليك من مقدار عقابك عليه فانظر في علته وسببه"**[2]، جاء المصدر هنا في كلمة **(عقابك)** المضافة، وهي مشتقة من الفعل **(عاقب)** المتعدي، وقد جاء مضافًا فعمل في هذا السياق، حيث جاء معموله الضمير المتصل (الكاف)، وجاء في دلالة مصدره بيان استقرار الحدث وثبوته كما الحال مع المصادر العاملة بشكل عام.

وقال الجاحظ: **"أو من جهة استحقاقه عند نفسه وفيما زين له من عمله"**[3]؛ ف**(استحقاقه)** مصدر مشتق من الفعل **(استحق)** المتعدي؛ على نحو: استحق اللاعب الفوز بجدارة، ولإعمال هذا المصدر جاء كما جاء سابقاه من المصادر مضافا، وكذلك كان حال معموله ضميرا مستترا . ودلاليا هنا فقد جاءت الدلالة تحمل ثبات الحدث واستقراره .

وفي مصدر آخر مصادر هذه الرسالة ورد قوله: **"بل لا تقض له بجماع ذلك ما كان ذلك في أيام دولتك ومع إقبالٍ من أمرك".**[4]، حيث جاءت **(إقبال)** مصدرا للفعل الرباعي **(أقبل)** وهو فعل لازم، على نحو: أقبل الشتاء باكرا. ومن جهة الإعمال فقد جاء مصدرا منونا، فدل بذلك على الحال والاستقبال، وهو ما حملته دلالة المصدر في هذا السياق.

ومن المصادر العاملة التي ذكرها الجاحظ: **"بقدر ما يضحك إخبارك إياه"**، [5] فقد جاء المصدر **(إخبار)** عاملا لأنه مضاف الى ضمير أيضا، حيث أخذت فاعلا وهو الضمير المتصل الكاف أما الضمير المنفصل **(إياه)** فقد جاء في محل نصب مفعول به . وفي دلالته قصد الجاحظ تثبيت الحدث وتأكيده وهو عملية الإخبار.

---

1) الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج231/1.
2) المصدر نفسه، ج237/1.
3) المصدر نفسه، ج237/1.
4) المصدر نفسه، ج239/1.
5) المصدر نفسه، ج272/1 .

ومما جاء أيضا في رسالة التربيع والتدوير قوله: **"وما في الأرض إقرار أثبت"**[1]، هنا جاء المصدر **(إقرار)**، وهو مصدر اشتق من الفعل المزيد المضعف **(أقرّ)**، وهو فعل لازم من مثل: أقرّ المتهم بذنبه. وجاء منونا فعمل عمل فعله، فضلا عن اعتماد الجملة على النفي؛ فأثر ذلك في المعنى، وأخذ فاعلا جاء مستترا تقديره **(هو)**. والدلالة تحمل كذلك معنى الثبوت للحدث واستقراره.

واستخدم الجاحظ الاستفهام ووظفه في إعمال المصدر ؛إذ قال: **"أبتعرضك للعوام، أم بإفسادك حكم الخواص"**.[2]؛ فهنا جاء المصدر**(تعرُّض)** من الفعل **(تعرَّض)**، وكذلك المصدر **(إفساد)** من الفعل **(أفسد)**، وقد جاء الأول منهما فعلا لازما، على نحو: تعرض الطفل للخطر، أما (أفسد) فهو فعل متعدٍّ ؛على نحو: أفسد الحادث الرحلة . وقد جاء المعمول في كل منهما جاءت الكاف ضميرا متصلًا مبنيًا في محل رفع فاعل للمصدرين العاملين وجاءت كلمة **(حكم)** في الجملة الثانية مفعولا به للمصدر. ولم تبتعد دلالة المصدر في هذه الجملة عن سابقتها كونها دلت على الثبوت .

وفي رسالة التربيع والتدوير، ورد عند الجاحظ عدد آخر من المصادر العاملة، حيث كانت تحتوي منظورا ساخرا مستهزئا سعى الجاحظ لإظهاره واستبانته من خلال ألفاظه ومعانيه. ففي قوله: **" وأما إدراكك الشخص البعيد، وقراءتك الكتاب الدقيق ونقش الخاتم قبل الطابع، وفهم المشكل قبل التأمل، مع وهن الكبرة وتقادم الميلاد"**[3]؛ فالمصدر **(إدراكك)** الذي يحتوي على المعرفة والإدراك جاء مضافا، وهو بالأصل من الفعل المزيد (أدرك) وهو من الأفعال المتعدية أيضا، ومن مثل ذلك: أدرك القاضي جريمة المتهم، وقد عملت **(إدراكك)** لإضافتها للضمير المتصل **(الكاف)**. ودلالة هذا المصدر هي هدف الجاحظ إلى التقليل والسخرية من فكر أحمد بن عبد الوهاب وإدراكه؛ فعمد لاستخدام المصدر للتعبير مباشرة عن مبتغاه، فضلا عن دلالة استخدامه لثبوت الحدث من خلال المصدر العامل .

وفي نفس الجملة يظهر أن المصدر **(قراءتك)** عمل عمل الفعل الثلاثي (قرأ) وهو من الأفعال المتعدية، على نحو: قرأ الطالب القصيدة، حيث جاءت **(الكتاب)** مفعولا به للفعل قرأ وهذا هو حال الكتاب في جملة الجاحظ، فقد جاء مفعولا به منصوبا رغم أن الجملة كانت اسمية لا تحتوي فعلا، لكنها احتوت مصدرا عمل عمل فعله، وذلك بسبب إضافته، ومن المعروف أن

---

1) الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج56/3.
2) المصدر نفسه، ج61/3.
3) المصدر نفسه، ج66/3.

الإضافة شرط من شروط إعمال المصدر. ولدلالة هذا المصدر أثر وتأثير ابتغاه الجاحظ، فقد أراد ثبوت الحدث وتأكيده .

وعند البحث في قوله: **"نقش الخاتم قبل الطابع "**[1] نجد أنه كان واثقا في استخدامه المصدر هاهنا وإعماله؛ ف**(نقش)** مصدر لفعل ثلاثي هو (نَقَشَ)، وهو من الأفعال المتعدية، من مثل: نقش الفنان الرسومات على الحائط، حيث جاءت الرسومات مفعولا به للفعل نقش، وكذلك جاء (الخاتم) مفعولا به أيضا للمصدر الذي عمل عمل فعله المتعدي . وقد هدف الجاحظ هنا إلى تثبيت الحدث وتأكيده عند المتلقي والسامع.

وجاء كذلك: **"وأني لا أستجيز مسألتك عن كل شيء، وابتذالك في كل أمر"**.[2]؛ فالمصدر هنا جاء بكلمتي **(مسألتك)** و**(ابتذالك)**، وجاء كل منهما من الفعلين **(سأل) و(ابتذل) .** وعملا لأنهما مضافان للضمير الكاف الدال على المخاطب .وعن معموليهما فقد جاء الضميران المتصلان في محل رفع فاعل للمصدرين العاملين**.** ويدل المصدر هنا استمرار الحدث وثبوته.

ومن أمثلة إعمال المصدر أيضا قوله: **"لا يكون إلا معرضاً لمجاوزة الحد"**.[3]؛ فالمصدر هنا هو: **(مجاوزة)**، وقد جاء من الفعل المزيد (جاوز)، وهو فعل متعدٍّ يحتاج مفعولا به ليتم المعنى، من مثل: تجاوز الرجل السرعة المحددة . فجاءت السرعة مفعولا به للفعل جاوز، وجاءت **(الحد)** في قول الجاحظ مفعولا به للمصدر العامل **(مجاوزة)**، وفي دلالة هذا المصدر ما يشير إلى الحدث والاستمرار فيه، وهو ما أراده الجاحظ في وصف عدم التوازن والاعتدال لشخصية ابن عبد الوهاب التي رسمها.

---

1) الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج66/3.

2) المصدر نفسه، ج72/3.

3) المصدر نفسه، ج94/3 .

الخاتمة:

قامت هذه الدراسة على بيان وكشف العلاقة التي جمعت النحو بالصرف منذ بداية النشوء والتأسيس، كما تطرقت إلى توضيح العلاقة الصرفية وأثرها في التراكيب النحوية من خلال المشتقات والمصادر العاملة،وذلك من خلال التطبيق في بعض رسائل الجاحظ كنموذج لذلك مع توضيح دلالة المشتق والمصدر العامل في هذه الرسائل حسب ما يقتضيه السياق.

وقد تمخضت هذه الدراسة عن عدد من النتائج وهي:

- مال الجاحظ لاستخدام اسم الفاعل في كثير من المواضع لبيان أهمية الفاعل دون التركيز على الحدث. وقد ذكره وأبرزه لبيان من قام بالفعل دون التأكيد على أهمية الفعل نفسه وفي ذلك دلالة على اعتناء الجاحظ برسم شخصية الفاعل وبيانها بالطريقة التي أرادها دون النظر إلى العملية التي قام بها هذ الفاعل .
- أكثر المشتقات ورودًا في رسائل الجاحظ كانت اسم الفاعل، وكان أغلب إعماله دلالته على الحال والاستقبال وجاءت أغلب معمولاتها ضميرًا مستترًا .
- تظهر دلالة استخدام المصدر الصريح العامل بتأثيره العميق في البنية؛ حيث إنه يحمل الدلالة المطلقة للحدث، فهو إن اتصل ب (أل) التعريف يكتسب تنكيرا من ناحية البنية العميقة، أما إذا جرد منها فإنه يكتسب تعريفا في بنيته.
- يشتمل اسم المفعول أكثر من دلالة في بنيته كونه يحمل دلالته على الحدث وعلى من وقع عليه الحدث في آن واحد، فالهدف كان إبراز العملية التي تم بها فعل الفاعل إضافة إلى من وقع عليه هذا الفعل .
- في رسائل الجاحظ الثلاثة التي أجريت عليها الدراسة، لم يقم بإعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل فيها؛ فقد وردت صفات مشبهة في رسائله لكنها لم تكن عاملة حيث إنها لم تستوف الشروط لإعمالها .
- جاء استخدام صيغة المبالغة قليلًا، حيث ورد ذكرها في هذه الرسائل مرتين جاء معمولهما ضميرًا مستترًا.

الملاحق

ملحق رقم (1)

اسم الفاعل

الرقم	الجملة	اسم الفاعل	معمول اسم الفاعل	موقع معمول اسم الفاعل من الإعراب	الرسالة التي ورد فيها اسم الفاعل	رقم الصفحة	السطر
1	واجب على كل حكيم أن يحسن الارتياد لموضع البغية	واجب	أن يحسن	المصدر المؤول في محل رفع فاعل لاسم الفاعل	رسالة المعاد والمعاش	91/1	1
2	ولا يسلم منها إلا المنقطع القرين في صحة الفطرة	المنقطع	القرين	فاعل لاسم الفاعل	رسالة المعاد والمعاش	92/1	1
3	قائم في العقل	قائم	ضمير مستتر تقديره هو	في محل رفع فاعل لاسم الفاعل	رسالة المعاد والمعاش	95/1	1
4	جامعا لعلم كثير في المعاش	جامع	ضمير مستتر تقديره هو	في محل رفع فاعل لاسم الفاعل	رسالة المعاد والمعاش	95/1	11
5	واصفٌ لك فيه الطبائع التي ركب عليها الخلق	واصف	الطباع	مفعول به لاسم الفاعل	رسالة المعاد والمعاش	97/1	3
6	ثم مبيّن لك كيف تفترق بهم الحالات	مبيّن	ضمير مستتر تقديره هو	في محل رفع فاعل لاسم الفاعل	رسالة المعاد والمعاش	97/1	5
7	راسم لك في ذلك أصولا	راسم	أصولًا	مفعول به لاسم الفاعل	رسالة المعاد والمعاش	97/1	9

8	مبيّن لك مع كل أصل منها علته وسببه	مبيّن	علته	مفعول به لاسم الفاعل	رسالة المعاد والمعاش	97/1	9
9	حتى كأنك مشاهدٌ لضمير كل امرئ	مشاهدٌ	ضمير مستتر تقديره انت . شبه جملة لضمير	فاعل لاسم الفاعل في محل نصب مفعول به لاسم الفاعل	رسالة المعاد والمعاش	98/1	5
10	هي الجامعة محبة قلوب العباد	الجامعة	ضمير مستتر تقديره هي. محبة	فاعل لاسم الفاعل في محل نصب مفعول به لاسم الفاعل	رسالة المعاد والمعاش	99/1	9
11	والمستقبلة بك محبة قلوب من لا تجري عليهم نعمك	المستقبلة	ضمير مستتر تقديره هي. محبة	فاعل لاسم الفاعل في محل نصب مفعول به لاسم الفاعل	رسالة المعاد والمعاش	99/1	9
12	فهذه الأمور قائمة في العقول	قائمة	ضمير مستتر تقديره هي.	فاعل لاسم الفاعل	رسالة المعاد والمعاش	102/1	3
13	داخل فيهما جميع محاب العباد ومكارههم	داخل	جميع	فاعل لاسم الفاعل	رسالة المعاد والمعاش	103/1	1
14	غير داخل في تدبيره الخلل	داخل	الخلل	فاعل لاسم الفاعل	رسالة المعاد والمعاش	104/1	6
15	ولا جائز عنده المحاباة	جائز	المحاباة	فاعل لاسم الفاعل	رسالة المعاد والمعاش	104/1	6
16	مترقب أن ينتقل هواك إلى غيره	مترقب	ضمير مستتر تقديره	في محل رفع فاعل لاسم الفاعل في	رسالة المعاد والمعاش	107/1	1

			محل نصب مفعول به لاسم الفاعل	هو. أن ينتقل			
17	فإن أهل خاصتك والمؤتمنين على أسرارك	المؤتمنين	فاعل لاسم الفاعل	ضمير مستتر تقديره هم	رسالة المعاد والمعاش	108/1	5
18	لا يرسل الساق إلا ممسكا ساقا	ممسكًا	مفعول به لاسم الفاعل	ساقا	رسالة المعاد والمعاش	114/1	7
19	واعلم أنك ستصحب من الناس أجناسا متفرقة حالاتهم	متفرقة	فاعل لاسم الفاعل	حالاتهم	رسالة المعاد والمعاش	117/1	2
20	متفاوتةٌ منازلهم	متفاوتة	فاعل لاسم الفاعل	منازلهم	رسالة المعاد والمعاش	117/1	2
21	ممتنٌّ عليهم بحديثك	ممتنٌّ	مبني في محل رفع فاعل لاسم الفاعل	ضمير مستتر تقديره أنت	رسالة المعاد والمعاش	118/1	4
22	كائنًا ما كان	كائنًا	مبني في محل رفع فاعل لاسم الفاعل	ضمير مستتر تقديره هو	رسالة المعاد والمعاش	119/1	3
23	وعلى معصية المتستر بعقوبة معصية المعلن	المتستر	مبني في محل رفع فاعل لاسم الفاعل	ضمير مستتر تقديره هو	رسالة الجد والهزل	232/1	3
24	وإن حكم الغضب جائر	جائر	مبني في محل رفع فاعل لاسم الفاعل	ضمير مستتر تقديره هو	رسالة الجد والهزل	234/1	3
25	إن داء الحزن وإن كان قاتلاً فإنه داءٌ مماطل	قاتلًا مماطل	مبني في محل رفع فاعل لاسم الفاعل. مبني في محل رفع فاعل	ضمير مستتر تقديره هو. ضمير	رسالة الجد والهزل	234/1	9

			لاسم الفاعل	مستتر تقديره هو			
26	حتى يكون عقله غامراً لعلمه، وعلمه غالباً لطبعه	غامرًا غالبًا	مبني في محل رفع فاعل لاسم الفاعل. مبني في محل رفع فاعل لاسم الفاعل.	ضمير مستتر تقديره هو. ضمير مستتر تقديره هو.	رسالة الجد والهزل	238/1	2
27	وحتى يكون عالماً بما ترك وعارفاً بما أخذ	عالمًا عارفًا	مبني في محل رفع فاعل لاسم الفاعل. مبني في محل رفع فاعل لاسم الفاعل.	ضمير مستتر تقديره هو. ضمير مستتر تقديره هو.	رسالة الجد والهزل	238/1	2
28	ولا عار على جازع إلا فيما يمكن في مثله الصبر	جازع	مبني في محل رفع فاعل لاسم الفاعل.	ضمير مستتر تقديره هو.	رسالة الجد والهزل	241/1	4
29	تاركٌ الإصرار	تاركٌ	مفعول به لاسم الفاعل.	الإصرار	رسالة الجد والهزل	245/1	1
30	ومن هو طائر مع العوام حيث طارت، وساقط معها حيث سقطت	طائر ساقط	مبني في محل رفع فاعل لاسم الفاعل. مبني في محل رفع فاعل لاسم الفاعل.	ضمير مستتر تقديره هو. ضمير مستتر تقديره هو.	رسالة التربيع والتدوير	56/3	3
31	أو جاهل بالمحال	جاهل	مبني في محل رفع فاعل	ضمير مستتر	رسالة التربيع	56/3	8

			تقديره هو	لاسم الفاعل.	والتدوير		
32	وما الحكم القاطع إلا للذهن	القاطع	ضمير مستتر تقديره هو	مبني في محل رفع فاعل لاسم الفاعل.	رسالة التربيع والتدوير	58/3	3
33	وإذا كان هذا ناقضاً لعزم المتسلم فما ظنك بعادة المتكلف	ناقضًا المتسلم المتكلف	ضمير مستتر تقديره هو. ضمير مستتر تقديره هو. ضمير مستتر تقديره هو.	مبني في محل رفع فاعل لاسم الفاعل. مبني في محل رفع فاعل لاسم الفاعل. مبني في محل رفع فاعل لاسم الفاعل.	رسالة التربيع والتدوير	61/3	3
34	هذا وليس لك مساعد، ولا معك شاهد واحد	مساعد شاهد	ضمير مستتر تقديره هو. ضمير مستتر تقديره هو.	مبني في محل رفع فاعل لاسم الفاعل. مبني في محل رفع فاعل لاسم الفاعل.	رسالة التربيع والتدوير	68/3	2
35	كيف يرومه عاقل أو ينتقصه عالم	عاقل عالم	ضمير مستتر تقديره هو. ضمير مستتر تقديره هو.	مبني في محل رفع فاعل لاسم الفاعل. مبني في محل رفع فاعل لاسم الفاعل.	رسالة التربيع والتدوير	89/3	1

ملحق رقم (2)

اسم المفعول

الرقم	الجملة	اســـــم المفعول	معمـــول اســـــم المفعول	موقع معمول اسم المفعول من الإعراب	الرسالة التي ورد فيها اسم المفعول	رقم الصفحة	السطر
1	موصـولٌ ذلـك منـي عنـد السامعين	موصولٌ	ذلك	نائب فاعل لاسم المفعول	رسالة المعاد والمعاش	95/1	4
2	ولعمري إن ذلك لموجود في الفطرة	موجود	ضمير مستتر تقديره هو.	مبني في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول.	رسالة المعاد والمعاش	95/1	1
3	إني رأيت أكثر ما رسموا من ذلك فروعاً لم يبينوا عللها، وصفات حسنة لم يكشفوا أسبابها، وأموراً محمودة لم يدلوا على أصولها	محمودة	ضمير مستتر تقديره هو.	مبني في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول.	رسالة المعاد والمعاش	96/1	6
4	مضروبةً معها الأمثال	مضروبة	الأمثال	نائب فاعل لاسم المفعول	رسالة المعاد والمعاش	74/4	5
5	هـذا فـيهم طبـعٌ مركـب، وجبلة مفطورة، لا خلاف بين الخلق فيه؛ موجودٌ في الإنس والحيوان	مركب مفطورة موجود	ضمير مستتر تقديره هو. ضمير مستتر تقديره هي. ضمير مستتر تقديره هو.	مبني في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول. مبني في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول. مبني في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول.	رسالة المعاد والمعاش	102/1	7
6	موصولٌ بصلاحك	موصول	ضمير مستتر تقديره هو.	مبني في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول.	رسالة المعاد والمعاش	107/1	8
7	فأنـت معـذورٌ بالمخـاطرة فيه بنفسك ومالك	معذور	ضمير مستتر تقديره هو.	مبني في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول.	رسالة المعاد والمعاش	114/1	4
8	ولمـا أن كـان موجوداً في العقول أنه قد يفتش بعض الأمناء عن خيانةٍ	موجوداً	ضمير مستتر تقديره هو.	مبني في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول.	رسالة المعاد والمعاش	120/1	4
9	فمن كـان معروفاً بالوفـاء في أوقـات الشدة وحـالات الضـــرورة، فنـــافس فيـــه واسبق إليـه؛ فـإن اعتقـاده أنفس العقد	معروفًا	ضمير مستتر تقديره هو.	مبني في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول.	رسالة المعاد والمعاش	132/1	3

10	ووجـــود كـــل محمـــود ومذموم في أهل كل جنسٍ من الآدميين	محمود مذموم	ضمير مستتر تقديره هو. ضمير مستتر تقديره هو.	مبني في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول. مبني في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول.	رسالة المعاد والمعاش	126/1	4
11	وهـذا غيـر مـدفوع عنـد الجميع	مدفوع	ضمير مستتر تقديره هو.	مبني في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول.	رسالة المعاد والمعاش	126/1	5
12	واعلم أنك موسومٌ بسيما من قارنت، ومنسوبٌ إليك أفاعيل من صاحبت	موسومٌ منسوبٌ	ضمير مستتر تقديره هو. أفاعيل	مبني في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول. نائب فاعل لاسم المفعول	رسالة المعاد والمعاش	78/4	7
13	موصـــولةٌ لأصـــحابها ببشرك وطلاقة وجهك	موصولة	ضمير مستتر تقديره هي.	مبني في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول.	رسالة المعاد والمعاش	130/1	4
14	ولكنـي أوصـيك برياضـة نفسـك حتـى تـذللها علـى الأمور المحمودة؛ فإن كل أمـر ممـدوح هـو ممـا تستثقل النفوس	المحمودة ممدوح	ضمير مستتر تقديره هي. الضمير المنفصل هو	مبني في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول. مبني في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول.	رسالة المعاد والمعاش	133/1	4
15	وكـذلك سـائر الأخـلاق المحمـودة والمذمومـة، فلـتكن محموداتهـا غالبـة على أفعالك	المحمودة المذمومة محموداتها	ضمير مستتر تقديره هي. ضمير مستتر تقديره هي. ضمير مستتر تقديره هي.	مبني في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول. مبني في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول. مبني في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول.	رسالة المعاد والمعاش	133/1	8
16	وأن المـراد مـن الأمـور عواقبها لا عواجلها	المراد	عواقبها	نائب فاعل لاسم المفعول	رسـالة الجـد والهزل	234/1	7
17	أو كـان مبلّغـاً عنـه أو مكذوباً عليه	مكذوبًا	ضمير مستتر تقديره هو.	مبني في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول.	رسـالة الجـد والهزل	237/1	7

18	ثم لا تحكم له بذلك حتى تكون حاله مقصورة على محبَّتك، ومحنوة على نصيحتك	مقصورة	ضمير مستتر تقديره هي.	مبني في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول.	رسالة الجد والهزل	239/1	8
19	فمبسوط عذره، ومصوب رأيه	مبسوط مصوب	عذره رأيه	نائب فاعل لاسم المفعول. نائب فاعل لاسم المفعول.	رسالة الجد والهزل	244/1	1
20	فقد رأيت صنيعهم في مال المفقود والمناسخة والوارث الضعيف، ومن مات بغير وصية	المفقود	ضمير مستتر تقديره هو.	مبني في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول.	رسالة الجد والهزل	254/1	9
21	والكلب المضروب يجمع الصِّياح والهرب	المضروب	ضمير مستتر تقديره هو.	مبني في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول.	رسالة الجد والهزل	276/1	6
22	والغفل من الموسوم، والمحال من الصحيح، والأسرار من المجهول	الموسوم المحال المجهول	ضمير مستتر تقديره هو. ضمير مستتر تقديره هو. ضمير مستتر تقديره هو.	مبني في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول. مبني في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول. مبني في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول.	رسالة التربيع والتدوير	56/3	1
23	وفي الحقيقة مقدود رشيق	مقدود	ضمير مستتر تقديره هو.	مبني في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول.	رسالة التربيع والتدوير	57/3	3
24	وقد تظلم المربوع مثلي من الطويل مثل عمر	المربوع	ضمير مستتر تقديره هو.	مبني في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول.	رسالة التربيع والتدوير	59/3	2
25	غير منخوب ولا متشعب، ولا مدخول ولا مشترك	منخوب متشعب مدخول مشترك	ضمير مستتر تقديره هو. ضمير مستتر تقديره هو. ضمير مستتر تقديره هو.	مبني في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول. مبني في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول. مبني في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول.	رسالة التربيع والتدوير	63/3	1

				ضمير مستتر تقديره هو.			
26	ومعلومٌ أن طول دراستها	معلوم	أن طول	مبني في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول.	رسالة التربيع والتدوير	95/1	7
27	ومنشأه محمود	محمود	ضمير مستتر تقديره هو.	مبني في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول.	رسالة التربيع والتدوير	85/3	10

ملحق رقم (3)

صيغة المبالغة

الرقم	الجملة	صيغة المبالغة	معمول صيغة المبالغة	موقع معمول صيغة المبالغة من الإعراب	الرسالة التي وردت فيها صيغة المبالغة	رقم الصفحة	السطر
1	والعجــول يخطــئ وإن ظفر، فكيف به إذا أخفق	العجول	ضــمير مســتتر تقــديره هو.	مبني في محل رفــع فاعــل لصيغة المبالغة.	رسالة الجد والهزل	235/1	2
2	ولا حسود ولا منافس	حسود	ضــمير مســتتر تقــديره هو.	مبني في محل رفــع فاعــل لصيغة المبالغة.	رســالة التربيــع والتدوير	63/3	1

ملحق رقم (4)

المصدر الصريح

الرقم	الجملة	المصدر	معمول المصدر الصريح	موقع معمول المصدر الصريح من الإعراب	الرسالة التي ورد فيها المصدر	رقم الصفحة	السطر
1	واعلم أن إجراءك الأمور مجاريها، واستعمالك الأشياء على وجودها، يجمع لك ألفة القلوب	إجراءك استعمالك	الأمور الأشياء	مفعولا به للمصدر الصريح. مفعولا به للمصدر الصريح.	رسالة المعاد والمعاش	75/4	4
2	بتقديرك أمورك على قدر الزمان	تقديرك	أمورك	مفعولا به للمصدر الصريح.	رسالة المعاد والمعاش	113/1	5
3	ولا يطلعن على شيءٍ من مكايدتك له بقولٍ ولا فعل، فيأخذ حذره	مكايدتك	ضمير مستتر تقديره أنت.	مبني في محل رفع فاعل للمصدر الصريح.	رسالة المعاد والمعاش	115/1	5
4	وقدحها البغضاء في القلوب	قدحها	البغضاء	مفعولا به للمصدر الصريح.	رسالة المعاد والمعاش	126/1	2
5	واعلم أن استصغارك نعمك يكبرها عند ذوى العقول، وسترك لها نشرٌ لها عندهم	استصغارك	نعم	مفعولا به للمصدر الصريح.	رسالة المعاد والمعاش	131/1	3

6	أو تغتر بمن تعلم أن بصـــــلاحك فســـــــاده، وبارتفاعـــــك انحطاطـــــه، وبسلامتك عطبه	صلاحك ارتفاعك سلامتك	فساده انحطاطه عطبه	في محل رفع فاعل للمصدر الصريح. في محل رفع فاعل للمصدر الصريح. في محل رفع فاعل للمصدر الصريح.	رسالة المعاد والمعاش	132/1	3
7	من أجل اختياري النخـــل علـــى الزرع أقصيتني	اختياري	النخل	مفعـــولا بـــه للمصـــــدر الصريح.	رسالة الجد والهزل	231/1	1
8	ولا على ميل إلى الصـــــداقة دون إعطـائي الخـراج عاقبتني	إعطائي	الخراج	مفعـــولا بـــه للمصـــــدر الصريح.	رسالة الجد والهزل	231/1	1
9	ولا لبغضـي دفـع الإتـاوة والرضـا بالجزية حرمتني	بغضي	دفع	مفعـــولا بـــه للمصـــــدر الصريح.	رسالة الجد والهزل	231/1	1
10	وإذا أردت أن تعـــرف مقـــدار الـذنب إليـك مـن مقـــدار عقابـــك عليـه فـانظر فـي علته وسببه	عقابك	ضمير مستتر تقديره أنت .	مبني في محل رفـــع فاعـــل للمصـــــدر الصريح.	رسالة الجد والهزل	237/1	2
11	أو مـــــن جهـــــة اســـتحقاقه عنـــد نفسـه وفيمـا زيـن له من عمله	استحقاقه	ضمير مستتر تقديره هو.	مبني في محل نصـب مفعول بـــه للمصـــدر الصريح	رسالة الجد والهزل	237/1	7
12	بـل لا تقـض لـه بجمـاع ذلـك مـا	إقبال	ضمير مستتر	مبني في محل رفـــع فاعـــل	رسالة الجد والهزل	239/1	6

	كان ذلك في أيام دولتك ومع إقبالٍ من أمرك		تقديره هو.	للمصدر الصريح.			
13	بقدر ما يضحك إخبارك إياه	إخبارك	إياه	مفعولا به للمصدر الصريح.	رسالة الجد والهزل	272/1	8
14	وما في الأرض إقرار أثبت	إقرار	ضمير مستتر تقديره هو.	مبني في محل رفع فاعل للمصدر الصريح.	رسالة التربيع والتدوير	56/3	7
15	أبتعرضك للعوام، أم بإفسادك حكم الخواص	تعرضك إفسادك	ضمير مستتر تقديره أنت. حكم	مبني في محل رفع فاعل للمصدر الصريح. مفعولا به للمصدر الصريح.	رسالة التربيع والتدوير	61/3	4
16	وأما إدراك الشخص البعيد، وقراءتك الكتاب الدقيق ونقش الخاتم قبل الطابع، وفهم المشكل قبل التأمل	إدراكك قراءتك نقش	الشخص الكتاب الخاتم	مفعولا به للمصدر الصريح. مفعولا به للمصدر الصريح. مفعولا به للمصدر الصريح.	رسالة التربيع والتدوير	66/3	4
17	وأني لا أستجيز مسألتك عن كل شيء، وابتذالك في كل أمر	مسألتك ابتذالك	ضمير مستتر تقديره أنت. ضمير مستتر	مبني في محل رفع فاعل للمصدر الصريح. مبني في محل رفع فاعل	رسالة التربيع والتدوير	72/3	7

			للمصـــــــدر الصريح.	تقديره أنت.			
18	لا يكـــــــون إلا معرضاً لمجاوزة الحد	مجاوزة	الحد	مفعــولا بـــه للمصـــــــدر الصريح.	التربيع والتدوير	94/3	4

قائمة المصادر والمراجع

*** القرآن الكريم**

1) الأزهـري، أحمـد بـن قاسـم الصـباغ العبـادي ثـم المصـري الشـافعي ، شـهاب الـدين (المتـوفى992هـ)، رسـالة فـي اسم الفاعل، المـراد بـه الاستمرار فـي جميـع الأزمنـة. تحقيـق الدكتور محمد حسن عواد. دار الفرقان – عمان . الطبعة: الأولى، 1403هـ - 1983م .

2) الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: 370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، 2001م .

3) الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي ، نجم الدين (المتوفى: 686هـ): شرح شافية ابن الحاجب، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، محمد الزفزاف - المدرس في كلية اللغة العربية، محمد محيى الدين عبد الحميد - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان،1395 هـ - 1975 م .

4) الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الشافعي (المتوفى: 900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1419هـ- 1998مـ .

5) أنيس، ابراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو القاهرة، الطبعة الثالثة 1966.

6) الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، (المتوفى: 255هـ)، رسائل الجاحظ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة 1384 هـ - 1964 م.

7) الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف ، التعريفات، (المتوفى471هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت / لبنان، ط 1، 1403 ه - 1983 م.

8) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، (المتوفى471هـ)، المفتاح في الصرف، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب - جامعة اليرموك- إربد – عمان ،مؤسسة الرسالة).

9) ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (المتوفى: 392هـ)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة .

10) ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (المتوفى: 392هـ) المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم الطبعة الأولى في ذي الحجة سنة 1373هـ - أغسطس سنة 1954م.

11) الجوهري الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد (المتوفى: 393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية :، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: 4/ 1987 م .

12) ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين الكردي المالكي (المتوفى: 646هـ)، الشافية في علمي التصريف والخط، المحقق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة: 1، 2010 م.

13) ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (توفي: 646 هـ)، الكافية في علم النحو ، تحقيق صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة ،الطبعة: الأولى، 2010 م .

14) الحديثي، خديجة (ت2018)، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة –بغداد، الطبعة الأولى .1965

15) حسان، تمام، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، اللسان العربي، الرباط . مج 11 / 1964 . 24 – 63 .

16) حسن ، عباس (المتوفى: 1398هـ)، النحو الوافي، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة.

17) الحملاوي، أحمد بن محمد (المتوفى: 1351هـ)، شذا العرف في فن الصرف، المحقق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله مكتبة الرشد الرياض .

18) الخضري، محمد (ت 769هـ)، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨ ه- ١٩٧٨ م.

19) الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي (المتوفى: 606هـ)، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثالثة - 1420 هـ .

20) الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي (المتوفى: 666هـ)، مختار الصحاح، تحقيق يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة الخامسة، 1420هـ / 1999م.

21) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق (ت 340)، الجمل في النحو، تحقيق د . علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الامل، الطبعة الأولى 1984م .

22) الزجاجي، ابو القاسم عبد الرحمن بن إسحق (ت337) ، الإيضاح في علل النحو، تحقيق د . مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثالثة .1979

23) الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، (المتوفى: 1396هـ)، الأعلام، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر - أيار / مايو 2002 م .

24) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، (المتوفى: 53هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة الأولى، .1993

25) زين الدين المصري ،خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، (المتوفى905هـ) . شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو. دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان الطبعة: الأولى 1421هـ- 2000م .

26) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، (المتوفى: 180هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408 هـ - 1988م.

27) ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (المتوفى: 316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي .مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

28) السيد، عبدالحميد مصطفى ، المغني في علم الصرف، دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان – شارع السلط، الطبعة الاولى .1998

29) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى: 911هـ)، إتمام الدراية لقراء النقاية ،المحقق: الشيخ إبراهيم العجوز .دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، 1405هـ 1985م .

30)السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى: 911هـ)، سبب وضع علم العربية، تحقيق مروان العطية، دار الهجرة - بيروت / دمشق، الطبعة الأولى، 1409هـ 1988م.

31) السيوطي ،عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين ، ت: 911ه، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تحقيق: أ.د محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب _ القاهرة / مصر، ط 1، 1424ه - 2004 م .

32) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى: 911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر .

33) الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (المتوفى 790 هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1428 هـ - 2007 م .

34) شراب، محمد بن محمد حسن ، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1427 هـ- 2007 م.

35) الصالح، صبحي إبراهيم ، (ت1407هـ)، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، ط1 1379هـ - 1960م .

36) الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (المتوفى: 1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 1417 هـ -1997م.

37) ضيف ،شوقي ضيف، (ت2005)، المدارس النحوية، دار المعارف – القاهرة، الطبعة السابعة .

38) عبد الجليل، عبد القادر ، علم الصرف الصوتي، دار أزمنة للتوزيع والنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى 1998. ابن عصفور، علي بن مؤمن النحوي ، الممتع في التصريف، تحقيق: علي محمد مصطفى و أحمد عزو عناية .دار احياء التراث العربي . بيروت / لبنان ط1 (2011) .

39) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: 769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون.

40) عكاشة، محمود ، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، دار النشر للجامعات – القاهرة، الطبعة الثانية .2011

41) علوش، جميل ، الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – بيروت – الحمرا، الطبعة الاولى 1997 .

42) العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى (المتوفى 855 هـ)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 1431 هـ - 2010 م.

43) ابن فارس . أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، الناشر: محمد علي بيضون، الطبعة الأولى 1418هـ-1997م.

44) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، (ت: 395ه) ، مجمل اللغة، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط 2، 1406 - 1986م .

45) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.

46) الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري، ت: 170هـ، العين، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

47) ابو الفضائل، أحمد بن علي بن مسعود، مراح الأرواح، صححه أحمد عزو عناية وعلي محمد مصطفى، دار إحياء التراث العربي بيروت –لبنان، الطبعة الأولى ،2009.

48) ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (المتوفى: 276هـ)، تأويل مشكل القرآن، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان .

49) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين (المتوفى: 671هـ)، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش . دار الكتب المصرية – القاهرة .الطبعة: الثانية، 1384هـ - 1964 م .

50) ابن مالك، محمد بن عبد الله، الطائي الجياني، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، الفية ابن مالك، دار التعاون.400 هـ - 1980، ج3/.137

51) ابن مالك، محمد بن عبد الله، الطائي الجياني، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى (1410هـ - 1990م).

52) ابن مالك: محمد بن عبد الله، الطائي الجياني، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، شرح الكافية الشافية . المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي . جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة.

53) ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي الجياني، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، من ذخائر ابن مالك في اللغة مسألة من كلام الإمام ابن مالك في الاشتقاق، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة . (1998- 1999).

54) المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، (المتوفى: 285هـ)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت.

55) ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ)، لسان العرب، دار صادر – بيروت الطبعة الثالثة - 1414 هـ .

56) ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي، (المتوفى:778هـ)، شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد، فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 1428 هـ.

57) ابن الناظم ، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686 هـ)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعةالأولى، 1420 هـ - 2000 م.

58) النجار: لطيفة إبراهيم (1992) . دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها . ط1. دار البشر .عمان ،1993.

59) ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي (المتوفى438هـ)، الفهرست، تحقيق إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت – لبنان الطبعة: الثانية 1417 هـ - 1997 م .

60) النيساري، الوافية نظم الشافية، تحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، سنة النشر 1415هـ 1995م، مكة .

61) الموسى: نهاد . نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث. المؤسسة العربية للدراسات والنشر .ط1 - 1980 م.

62) ابن هشام ،عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (المتوفى: 761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

63) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (المتوفى: 761هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا .

64) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (المتوفى: 761هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، 1383 هـ .

65) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (المتوفى: 761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، الطبعة السادسة، 1985.

66) وافي، د. علي عبدالواحد وافي، فقه اللغة، لجنة البيان العربي - مصر – الإسماعيلية، الطبعة الخامسة 1962 .

67) ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، (المتوفى: 381هـ)، علل النحو، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية الطبعة الأولى، 1420 هـ - 1999م .

68) ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، (المتوفى: 643هـ)، شرح المفصل، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الأولى، 1422 هـ - 2001 م.

69) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية في القاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة.